مؤلف جماعي

جائحة كورونا والمجتمع المغربي

فعالية التدخلات وسؤال المآلات

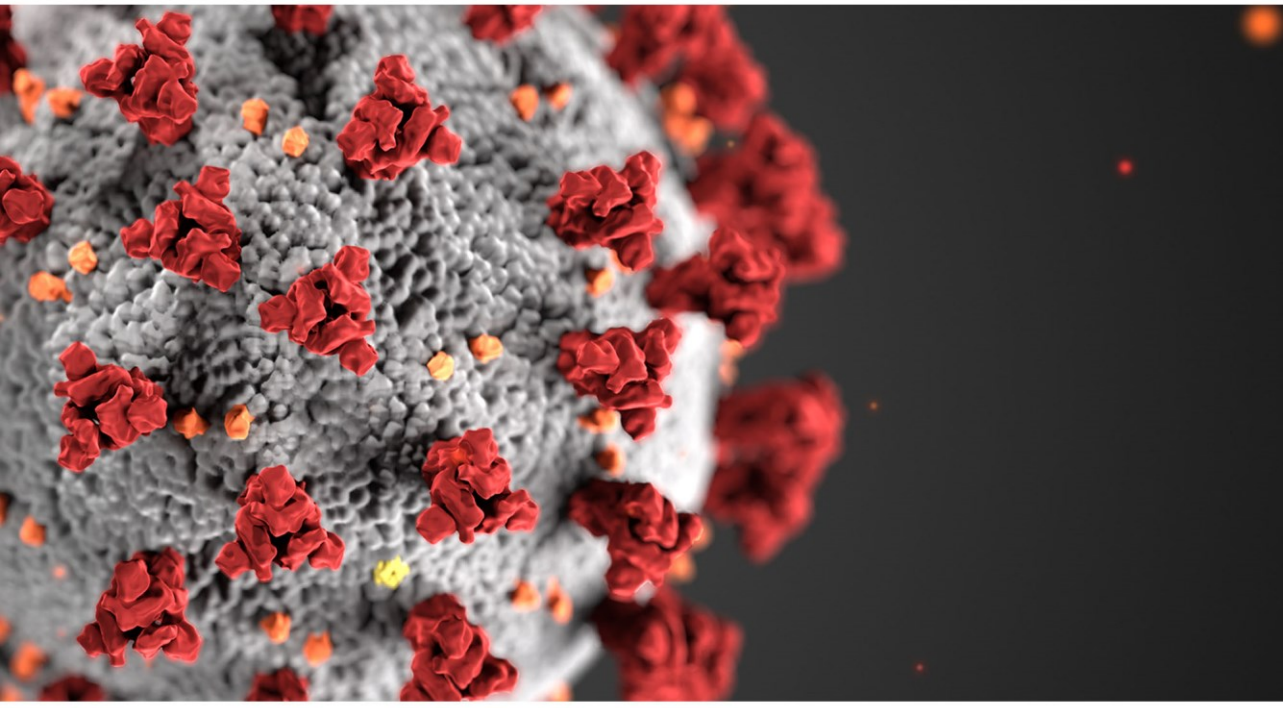

تنسيق: د. ميلود الرحالي

منشورات

CEMRAP

المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات

Centre Marocain des Recherches et d'Analyse des Politiques

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتــاب: جائحــة كورونــا والمجتمــع المغربــي، فعاليــة التــدخلات وسؤال المآلات

المؤلف: تنسيق ميلود الرحالي

الإصدار الأول: يونيو 2020

الإيداع القانوني (ردمك): 978-9920-9576-3-2

العنوان الالكتروني: cemrap.contact@gmail.com

الموقع الالكتروني: www.cemrap.org

المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات
Centre Marocain des recherches et d'Analyse des Politiques

مؤسسة بحثية في مجال السياسات العامة تسعى إلى إثراء الثقافة وإشاعة المعرفة والنهوض بالبحث العلمي والمساهمة في صناعة القرارات وصياغة السياسات من خلال الدراسات والأبحاث الرصدية والتشخيصية والاستراتيجية والاستشرافية، وهو مؤسسة مستقلة وغير ربحية ومنفتحة على كل الرؤى وحريصة على تعزيز أواصر التعاون مع كل الفاعلين والباحثين.

يهدف المركز إلى:

- تشجيع البحث العلمي والدراسات حول قضايا المغرب والمغاربة من خلال رصد وتشخيص الحالة، وتحليل السياسات العامة، ودراسة السيناريوهات، وإعداد البدائل المنسجمة مع مصلحة المغرب؛
- دراسة التجارب المقارنة في مجال السياسات العامة؛
- تقديم الخبرة والاستشارة وإبداء الرأي، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- قياس اتجاهات الرأي العام؛
- تشجيع التواصل بين الباحثين والفاعلين والمواطنين.

كما يقوم بإصدار تقرير سنوي حول المغرب، وإعداد الدراسات والأبحاث والتقارير التشخيصية والاستراتيجية والاستشرافية، وإصدار نشرات ودوريات ومطبوعات متخصصة، وتنظيم الندوات والمؤتمرات والملتقيات وأوراش العمل والدورات التكوينية في مجالات اشتغاله تقدم فيها بحوث منجزة من طرف أعضاء المركز والمتعاونين معه، والتواصل والتعاون مع مراكز الدراسات والأبحاث الوطنية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وإنجاز كل عمل يدخل في مجالات اشتغال المركز ويتماشى مع أهدافه.

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سواء في مرحلة الإعداد أم الصياغة أم المراجعة. وشكر خاص لكل الباحثين على ما بذلوه من وقت وجهد لإنجاز هذا العمل. والشكر موصول للجنة العلمية التي قامت بالتحكيم العلمي للدراسات المقدمة. كما نشكر المصمم ياسين جاية الذي قام بتصميم غلاف الكتاب.

نسأل الله تعالى أن يجعله علما نافعا، وأن يكون لبنة لبناء مغرب أفضل، وأن ينفعنا به يوم نلقاه. آمين.

الدراسات المنشورة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن رأي "المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات"

فهرس المحتويات

تقديم الكتاب 1

المحور الأول: المغرب الاقتصادي، سؤال الفعالية ومخارج الأزمة..... 5

الآثار الاقتصادية لجائحة كورنا المستجد وإعادة التموقع الاقتصادي بالمغرب.....6

هشام عطوش

الاقتصاد المغربي في زمن كورونا المستجد: قراءة في السياق والآثار والمسارات 14

إدريس شكربة

كورونا فيروس المستجد وضرورة إعادة توجيه العرض والطلب في الاقتصاد الوطني....27

عزيز بنصباحو

تداعيات كوفيد19 على القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية.....37

عبد الخالق بوزيان

محمد الهاشمي

القطاع المالي وإجراءات البنوك المغربية لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا 45

المهدي الصالحي

مواجهة جائحة كورونا بالمغرب: بين آليات المالية العمومية الأدنى وآلية القانون المالي المعدِّل.....53

عبد الفتاح بلخال

جائحة كورونا وسؤال التحول الرقمي بالمغرب 68

الحسين اكو

عبد الرحيم خضار

الحماية القانونية والواقعية للمستهلك في ظل جائحة كورونا 77

هاجر هروس

المحور الثاني: المغرب الاجتماعي، كفاية التدخلات وسد الاحتياجات.....87

ملاحظات في تسطيح المنحى وتدبير الوضع الصحي بالمغرب.....88

ميلود الرحالي

أزمة كوفيد-19 والمجتمع: قراءة في بعض ملامح الثابت والمنبعث.....100

ابراهيم بولوح

تدخلات الدولة زمن الجائحة بين الرعاية الاجتماعية وتهدئة الأوضاع المشحونة 110

مصطفى السلماوي

جائحة كورونا والنساء: معاناة متعددة 122

صباح العمراني

التعليم عن بعد بالمغرب في زمن كورونا حقائق الواقع وآمال المستقبل.....131

مصطفى شكْري

التعليم عن بعد ومبدأ تكافؤ الفرص.....144

زكرياء فليس

المؤسسة الدينية المغربية وأزمة كورونا 151

عبد الرحمن الشعيري منظور

التفاوتات الاجتماعية والمجالية زمن الجائحة: انكشاف كامل وتعميق صارخ.....162

امحمد اربوح

الحماية الاجتماعية بالمغرب وأزمة كورونا 176

الحسين الحنين

خاتمة الكتاب 182

تقديم الكتاب

تعد الظرفية الراهنة لاجتياح وباء كورونا المستجد استثنائية بامتياز. وعندما يتأكد الاستثناء تظهر الحاجة إلى الفاعل فردا كان أو مجتمعا أو مؤسسة. فالاستثناء محك حقيقي للجاهزية وللقدرة على إدارة الوضعية بما تنطوي عليه من أزمة تستدعي قدرة تدبيرية عالية وحسن استثمار لإمكانات البلد المادية والبشرية. ومن هذا المنطلق تظهر أهمية تقييم الإجراءات والسياسات وباقي مظاهر التدخل المؤسساتي وغيره، وتتبدى قيمة تحليل الخطاب المواكب وتفكيكه. وإنه لمن المصلحة العامة والفائدة الجمة أن تواكب عمليات التدخل مسارات حراك فكري وعلمي وأكاديمي يثمن جيدها ويدعمه، وينبه إلى المطبات والمسارات المنحبسة والخيارات غير السالكة، ويقترح المزيد من الحلول لتسريع عجلة التنمية والإصلاح.

مع توسع جغرافية انتشار الوباء، واعتباره رسميا جائحة عالمية، قامت المؤسسات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية، بتوجيه العديد من التوصيات لضبط خريطة التدخل الدولي وتوجيه الحكومات الوطنية إلى ما ينبغي اتخاذه وفعله من إجراءات لتفادي المزيد من الخسائر، لكن الملاحظ هو أن هذه التوصيات بقيت على سبيل الاستئناس، واتخذت كل دولة على حدة خطتها الخاصة بمواجهة الوباء، مستعينة في ذلك بما تتوفر عليه من إمكانات وما تحظى به من مؤهلات صحية ومجتمعية. ومما يسترعي الانتباه في الحالة المغربية هو اصطدام هذا الاستعداد الاستثنائي بواقع سوسيواقتصادي صعب يمر به البلد، عنوانه الرئيس: فشل النموذج التنموي المعتمد في تحقيق حاجيات المواطنين، تعززه العديد من المظاهر الواضحة؛ تراجع مستوى الحريات العامة، وارتفاع المديونية، وضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، وتزايد الفقر والهشاشة، وتعثر ورش إصلاح التعليم، وركود

مسلسل إصلاح منظومة الصحة العامة، وغيرها من التحديات الواقعية المجمع في الإقرار بوجودها.

في الثاني من مارس من هذه السنة (2020) تم إعلان أول حالة إصابة وافدة لمرض كوفيد 19 في المغرب، ومنذ ذلك الحين والمؤسسات الرسمية المغربية بكل مستوياتها تعلن نية الانخراط اللامشروط في المبادرات المعلنة من قبل المؤسسة الملكية أو الحكومة. وقد التحقت بهذه المبادرات العديد من الجمعيات والمؤسسات غير الرسمية. كما أعلنت كل مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات الإسلامية ولفيف من الشخصيات وعموم النخبة المغربية انخراطها في المجهود الوطني واستعدادها للتعاون لمواجهة الجائحة.

وفي هذا السياق صدر بلاغ للديوان الملكي في منتصف شهر مارس بإعلان أوامر إلى الحكومة قصد إحداث صندوق الجائحة بقيمة عشرة مليارات درهم، وقد حدد البلاغ جملة أبواب الإنفاق التي ينبغي أن تتوجه إليها مالية الصندوق؛ وهي توفير البنيات التحتية الملائمة واقتناء المعدات والوسائل، بالإضافة إلى دعم الاقتصاد الوطني ومواكبة القطاعات الأكثر تضررا، والتخفيف من التداعيات الاجتماعية للأزمة. بعد ذلك قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات التفصيلية في بعض القطاعات المنتجة المحتمل تضررها من الأزمة، وعلى رأسها دعم المقاولات، وتخصيص بعض المساعدات للفئات الاجتماعية المتضررة من توقف الشغل أو تلك الموجودة في وضعية فقر أو هشاشة. وقد كان الأمل كبيرا أن تتم التدخلات الرسمية على مستوى عال من الإكرام والسخاء، خاصة في ظل الخطاب الرسمي المطمئن، وحجم الأموال التي أصبحت تتصرف فيها المؤسسات الرسمية تحت مسمى تدبير ظروف الجائحة (قروض وإعانات)، ولقد زاد التفاؤل عندما تجاوزت مداخيل صندوق الجائحة سقف 32 مليار درهم نهاية شهر أبريل متجاوزا توقعات الانطلاق بثلاثة أضعاف.

ليس من السهل الوقوف عند كافة الإجراءات والتدخلات لكونها شديدة التنوع من جهة، ولكونها لا تتمتع بنفس المستوى من الأهمية والتأثير، ونظرا لأن التداعيات لم تنته بعد لتقييم الحصيلة النهائية والنظر فيها بشكل متكامل ونهائي - ولو أن هذه التداعيات لا يُنتظر حصرها في القريب العاجل كما يؤكد جل الخبراء- فإن هذا المنجز يهدف إلى الإسهام في فهم وتشريح خريطة التدخل، وكذا فعاليته الاستراتيجية المحتملة والسوسيواقتصادية الآنية، ومدى إسهامها في الحفاظ على التماسك المجتمعي، علاوة على تقييم التدخلات والإجراءات من حيث كونها جزءا من السياسات العمومية المطوب منها عدم الخروج عن التعاقدات المعلنة. وقد جاء إنجاز هذا الكتاب في سياق الأنشطة المتنوعة للمركز للإسهام في النقاش العمومي الدائر، خاصة في ظل ظروف اجتياح الوباء وتوسع دائرة تأثيره في المغرب.

فرغم طابعها المركز من حيث الحجم وعدد الصفحات، فإن المساهمات المعروضة التي تغذي هذا الكتاب تتميز بالقصدية وقوة التحليل وجودة الاقتراح، ولعل في تكامل المنهجية المعتمدة في الصياغة ما بين عرض البيانات وتحليلها، وتقديم الاقتراحات وحسن تنسيقها، فائدة للباحث والمهتم والمتابع لتشكيل رأي عام مواطِن مسؤول يعي حجم التحديات الوطنية، ويخبر عمق الأزمة وبنيويتها، ويعي واجب النهوض للمساهمة في مغرب الغد، المغرب المتنافس الجذير بمواطنيه والمتسع لكل أبنائه.

وفق هذه الصورة تألفت عناصر هذا الكتاب متكاملة، تساهم كل منها، من زاوية خاصة، وبقدر مقصود، في اقتحام موضوع ذا راهنية لا جدال فيها، وذا أبعاد وتداعيات متنوعة لا مراء فيها، إنه موضوع **"جائحة كورونا والمجتمع المغربي، فعالية التدخلات وسؤال المآلات"**. فأملنا في المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، أن يكون هذا الكتاب بمثابة تسليط للضوء على جوانب، نعتقدها ذات أولوية، لنخرج بعضها من دائرة العتمة والالتباس إلى أفق الوضوح والإفهام. وقد تلاقت إرادة المشاركين بطموح المركز لاعتبار هذا المجهود المتواضع دعوة صادقة

إلى فتح نقاش مجتمعي موسع بين عموم فعاليات المجتمع ونخبه المتنوعة للتفكير في مغرب الغد؛ مغرب التنمية والحرية والديمقراطية.

لذلك فإن المركز إذ يسره أن يقدم لعموم القراء هذا الكتاب الجماعي، ينتهز الفرصة لتجديد الشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذا المجهود إلى الوجود، آملين أن تتجدد الصلة بأوفياء المركز وعموم القراء في إصدارات جديدة في أقرب فرصة بإذن الله.

المحور الأول: المغرب الاقتصادي، سؤال الفعالية ومخارج الأزمة

الآثار الاقتصادية لجائحة كورنا المستجد وإعادة التموقع الاقتصادي بالمغرب

هشام عطوش
أستاذ باحث في الاقتصاد

تقديم

يعيش العالم اليوم أزمة غير مسبوقة من تاريخ البشرية. خصوصية هذه الأزمة أنها نابعة من العولمة التي جعلت العالم قرية كونية مترابطة القارات، تسودها أساسا حرية تنقل الرساميل والسلع، وفي درجة أدنى حرية تنقل الأشخاص.

لا يتعلق الأمر اليوم، بأزمة نظام اقتصادي كما كان الحال عليه سنة 1929، ولا حتى بأزمة مضاربة وجشع مؤسسات بنكية وأشخاص إبان أزمة القروض المسمومة لسنة 2008، بل هي أزمة تحديد مصير الإنسانية.

ومن المعلوم اليوم أن مصدر الأزمة ليس اقتصاديا بل هو صحي. وهذا السبب، دون الدخول في تفاصيل المسببات هل هي طبيعية أو مفتعلة؟ ألزم ثلثي سكان العالم بيوتهم، وجعل جل الدول تنغلق على نفسها وتسن حالة الطوارئ لتجنب تفشي الجائحة في صفوف عدد أكبر من السكان. وكان من شأن التقييد شبه الكلي لحرية التنقل والكسب داخليا ودوليا كساد اقتصادي كبير، بكل ما يحمله من صدمات اجتماعية ومعيشية وحتى نفسية.

من الصعب اليوم وغدا التكهن بما ستؤول إليه الأمور، لأن الأزمة لا زالت في طور التشكل وأعطابها تتناسل على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى الثقافية. ويشفع لنا في قصور الرصد والتشخيص والاستقبال أن مؤسسات إحصائية عتيدة، ومراكز بحثية مرموقة، ومستشارون محنكون لدول ومؤسسات دولية كلهم يقرون بصعوبة ما نعيشه، وباتوا لا يحصون سوى النكسات ويتوهمون السيناريوهات في زمن أقل ما يمكن أن ننعته به هو الترقب والتوجس من المستقبل.

وليس المغرب بدعا من الدول، فمنذ ظهور الحالة الأولى الوافدة من إيطاليا، التي اهتزت أركان منظومتها الصحية لتقبل إعانة مستعمرات قديمة لها، وبعد انتقال العدوى للسكان المحليين، قرر المغرب إغلاق الحدود وسن حالة الطوارئ الصحية ومعها الحجر الصحي. وضع ترتب عنه توقيف لجل مكونات العجلة الاقتصادية، وتفضيل للعمل عن بعد، ولم يعد يشتغل من القطاعات إلا ما أعتبر ضروريا لاستمرار الحياة.

نخلص مما سلف لطرح سؤالين جوهريين قد يتبادران لذهن كل منا: ما هي الأثار الرئيسة في الاقتصاد المغربي للأزمة متعددة الأبعاد الحالية؟ وهل من مخارج ممكنة من عنق الزجاجة؟

ما يهمنا هنا، هو استخلاص بعض ملامح المسار الذي أخذته الأحداث والإجراءات بالمغرب في المجال الاقتصادي، توخيا للتقييم التقريبي للوضع ومن تم اقتراح مخارج وركائز لإعادة تموقع الاقتصاد الوطني.

1. الأثار الآنية للأزمة على الوضع الاقتصادي:

نورد استنتاجاتنا حول الوضع الاقتصادي الراهن بالمغرب عقب اندلاع الازمة من خلال تتبع الأثار المترتبة على العرض والطلب ثم السياسات العمومية.

1.1. الأثر على العرض:

أكبر ما ميز اندلاع الجائحة بالمغرب، هو إغلاق ما يناهز 6300 مقاولة أبوابها بشكل نهائي والتوقف المؤقت لما يزيد عن 135000 مقاولة[1]، وينضاف لذلك تأهب بعض أصحاب الرأسمال الأجنبي المتقلب للمغادرة في حالة استمرار الأزمة لمدة أطول، أي جريان الرياح بما لا تشتهيه سفنهم. إن توقف ما يقارب 57% من المقاولات المسجلة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي معناه: تراجع الصادرات، وانهيار أرقام المعاملات والقيمة المضافة التي هي أساس الناتج الداخلي الخام، وتراجع الطلب على

[1] المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد-19 على نشـــاط المقـــاولات، مارس 2020

القروض، وتجميد المعاملات البينية بين المقاولات، وعدم القدرة على أداء الضرائب المستحقة وعدم تحصيل الضريبة على القيمة المضافة، وعسر سداد الديون من طرف المقاولات والعمال لصالح الأبناك، علما أن الدولة سنت إجراءات تأجيل السداد وسارعت لوضع آليات جديدة لصندوق الضمان المركزي[1]والتي تم تحيينها[2] بعد الاجتماع الثامن للجنة اليقظة الاقتصادية[3].

لكن تبقى الآفة الكبرى، هي التسريح أو التوقيف المؤقت لأزيد من 800000 أجير ومستخدم، وهو الرقم الذي ارتفع في أبريل ليصل 950000[4] مع كل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية المترتبة عن هذا الوضع. علما أن الدولة بادرت من خلال الصندوق الخاص لتدبير جائحة كورنا المستجد بصرف إعانة ـ للمصرح بهم نظاميا فقط ـ قدر حدها الأقصى في 7000 درهما للفرد، تصرف على مدى 3 أشهر ونصف إلى متم يونيو 2020[5].

2.1. الأثر على الطلب النهائي:

بالإضافة لتراجع الطلب الخارجي والعمومي والذي يصعب تقديره اليوم، تراجعت وستتراجع القدرة الشرائية للأسر ومعها ستتغير عادات الاستهلاك النهائي والادخار للأسر ما بعد حالة الطوارئ الصحية. وقد أظهرت دراسة للمندوبية السامية للتخطيط[6] أن "34% من الأسر صرحت بعدم توفرها عن أي مصدر للدخل بسبب توقف

---

[1] البيان الصحفي للاجتماع السادس للجنة اليقظة الاقتصادية بتاريخ 29 أبريل 2020

[2] وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، برنامج تمويل الاقلاع الاقتصادي ما بعد كوفيد 19 بتاريخ 21 ماي 2020.

[3] البيان الصحفي للاجتماع الثامن للجنة اليقظة الاقتصادية بتاريخ 21 ماي 2020

[4] البيان الصحفي للاجتماع الثامن للجنة اليقظة الاقتصادية بتاريخ 21 ماي 2020

[5] عرض وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام مجلس النواب جوابا على السؤال الشفوي المتعلق بالتدابير المالية والاقتصادية لمجابهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا كوفيد-19 بالمغرب، 27 أبريل 2020

[6] Haut-Commissariat au Plan (Avril, 2020), *Enquête sur l'impact du coronavirus sur la situation économique, sociale et psychologique des ménages : Note de synthèse des principaux résultats*, Rabat.

أنشطتها خلال فترة الحجر ... و38% من الأسر بالكاد يغطي دخلها الحاجيات الأساسية ... و22% اضطرت لاستعمال ادخارها ... و14% التجأت للاستدانة .... و8% تعتمد على مساعدات الدولة لتغطية المصاريف اليومية."

تجدر الإشارة هنا، أنه على غرار الإجراء المتخذ في حق العمال المتوقفين مؤقتا عن العمل فقد شرعت الدولة ـ من خلال الصندوق المذكور أعلاه والذي بلغت موارده 32 مليار درهما إلى حدود 24 أبريل 2020 ـ في صرف مساعدات لما يناهز 4 ملايين و300 ألف أسرة التي "قبلت ملفاتها" المتوفرة على بطاقة صالحة لنظام المساعدة الطبية "راميد" أو المشتغل رب الأسرة فيها بالقطاع غير المهيكل وغير المنظم، بمبالغ تتراوح بين 800 و1200 درهما للمدة المتراوحة ما بين 15 مارس و30 يونيو 2020[1]. وتبقى الوضعية الاقتصادية لأصحاب المهن الحرة الذين لا يدخلون في الفئتين المذكورتين غير معلومة.

3.1. الأثر على التوازنات الكلية:

نركز هنا فقط على تآكل مخزون العملة الصعبة وما يترتب عنه من عجز في ميزانية الدولة وميزان الأداءات. إلى حدود بداية مارس 2020، قدر مخزون العملة الصعبة 542 286 مليون درهم[2]، وهو رقم قابل للتذبذب من جراء الإجراء المتخذ بداية مارس والقاضي بتعويم سعر صرف الدرهم في هامش زائد\ناقص 5% مقارنة بسلة مكونة من 60% أورو و40% دولار؛ وهي العملات التي أصبحت حاليا غير مستقرة.

ومعلوم، أن استمرار الاستيراد (مثال الحبوب: متوقع استيراد مليار ونصف دولار بسبب الحصيلة الضعيفة المتوقعة هذه السنة للموسم الفلاحي: 30 مليون قنطار جراء الجفاف) وتراجع الصادرات في قطاعات استراتيجية (مثال السيارات) وتوقف أهم روافد العملة (تحويلات مغاربة العالم ناقص 5 مليار دولار تقريبا والسياحة الوافدة

[1] عرض وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المصدر السابق

[2] بنك المغرب، المؤشرات الرئيسية للإحصائيات النقدية، أبريل 2020.

ناقص ما يناهز 6 مليار دولار...) تشكل إكراهات حقيقية يصعب تدبيرها، مثلا بطابعة الأوراق النقدية، لأن الأمر هنا يتعلق بالعملة الصعبة.

فكان الحل الأسهل والسريع الذي انتهجته الدولة هو رفع سقف الاستدانة الخارجية واللجوء لخط السيولة والوقاية، حيث وضع صندوق النقد الدولي 3 مليار دولار رهن إشارة بنك المغرب يتم تسديدها على 5 سنوات بمدة إعفاء 3 سنوات[1]. أمام كل هذه الإكراهات، لاح بصيص من اقتصاد العملة مع تراجع أسعار المحروقات عالميا.

جدول رقم 1: كرونولوجيا قرار اللجوء لـاستعمال خط الوقاية والسيولة الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي	
31 دجنبر 2019	حدد قانون المالية 2020 سقف الاستدانة الخارجية في 31 مليار درهم (الفصل 43 من القانون 19.70)
6 أبريل 2020	مصادقة المجلس الحكومي على مرسوم قانون 2.20.320 قاضي بتجاوز سقف الاستدانة الخارجية (بسبب تآكل احتياطي العملة الصعبة)
7 أبريل 2020	مصادقة لجنة المالية بمجلس النواب على المرسوم قانون 2.20.320
7 أبريل 2020	المغرب يشرع في استعمال 3 مليار دولار من خط الوقاية والسيولة الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي يسدد على مدى 5 سنوات بمدة سماح 3 سنوات

المصدر: تركيب شخصي للكاتب

في المحصلة، تبقى الإجراءات المتخذة لحد الآن، ظرفية واستعجالية تمتح خاصة من السياستين المالية والنقدية، لكن المخلفات المنتظرة على المستوى الاقتصادي لجائحة كورنا المستجد ستكون أعمق وتستدعي تظافر جهود كل الفاعلين المعنيين في إطار من الالتزام والشفافية.

2. المخارج الاقتصادية الآنية والاستراتيجية من الأزمة:

وعلى الرغم من أهمية المقاربة الحسابية الماكرو اقتصادية، فلابد من تجاوزها واعتماد مقاربة اجتماعية ـ اقتصادية معتمدة على المبادرات المواطنة. نعتقد أن هناك

[1] بيان صحفي مشترك بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 7 أبريل 2020

مخارج أخرى لتجاوز الأزمة، منها ما هو آني ومنها ما يلزمه وقت للتنزيل وهو ما اعتبرناه استراتيجيا.

1.2. المخارج الاقتصادية الآنية:

هذه المخارج تنطبق على ما تبقى من أشهر سنة 2020 وقد شرعت الدولة في تطبيق بعض المخارج، ونورد فيما يلي بعض المخارج التي لم تدخل بعد حيز التطبيق.

1) التسريع بتنزيل الاجراءات التحفيزية المقررة في قانون المالية 2020 للعفو عن مهربي الأموال للخارج بطريقة غير مشروعة (وإن اقتضى الحال إقرار تحفيزات إضافية) على أن يتم توظيفها للتخفيف من الأزمة (العفو الاقتصادي)؛

2) قانون مالية تعديلي مما يمكن من التقليل أو الاستغناء عن مجموعة من الاعتمادات المبرمجة وإعادة توجيهها وترشيدها، بما يضمن الابتعاد ما أمكن عن الاستدانة المفرطة من الخارج؛

3) مواصلة دعم الطلب والعرض لإعادة عجلة الاقتصاد للدوران علما أن سؤال النجاعة والاستمرارية يبقى مطروحا بحدة؛

4) صياغة السجل الاجتماعي الموحد والخريطة المحينة للفقر للتمكن من الوصول الفعلي للفئات المستهدفة.

1.2. المخارج الاقتصادية الاستراتيجية:

عنوان مرحلة ما بعد 2020 هو إعادة تموقع الاقتصاد المغربي داخليا وخارجيا، وهذا يحتاج تجاوز الانتظارية وعقلية المساعدات والدعم العمومي أو التضامني، ووضع نموذج تنموي يستجيب للانتظارات العريضة للمغاربة. لسنا هنا ندافع عن تملص الدولة من أدوارها الأساسية، بل نقترح دولة تلعب دورا استراتيجيا في توجيه الفعل المجتمعي خاصة في المجال الاقتصادي مع توخي المرونة اللازمة وتشجيع المبادرات المواطنة..

نخلص لتسعة مخارج استراتيجية متكاملة ومترابطة فيما بينها، مستمدة من دروس الأزمة الحالية وقد تفيد في إعادة التموقع المرغوب فيه:

1) التركيز على الاستثمار الوطني وجلب الاستثمار الأجنبي المواطن والمسؤول؛
2) التعليم والتدريب والبحث العلمي الموجه لمجتمع ومهن الغد؛
3) تسخير السياسات الهيكلية (الصناعية والتجارية) والسياسات الداعمة والمواكبة (التشغيل والأسعار)
4) إدارة عمومية رائدة، منفتحة ورشيقة (agile)؛
5) منظومة تمويلية مواطنة وضمنها التمويل التضامني؛
6) تطوير المقاولاتية الاجتماعية والتضامنية تجاوزا لمنظومة المساعدات والدعم، وتحفيزا للفئات الفقيرة والمعوزة والموجودة في وضعية الهشاشة؛
7) تسويد مصفوفة ليونتييف Matrice de Leontief بربط القطاعات الانتاجية فيما بينها ضمانا للاكتفاء الذاتي والأمن الاقتصادي. والعمل على إحلال الواردات، بحيث لا يلجأ للتزود من الخارج إلا للأساسيات التي لا يمكن توفيرها محليا. وهنا لا بد من علاقات اقتصادية دولية جديدة مع دول آمنة وتنافسية؛
8) الاهتمام بالقطاعات الاستراتيجية التقليدية ومنها الفلاحة والصناعة والسياحة والصيد البحري مع ربطها بحاجيات البلد أولا، وتشجيع القطاعات الواعدة المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق واقتصاد الصحة. وقد أظهرت مبادرات بعض المقاولات المبدعة وبعض التكتلات، خاصة في القطاع الصحي، عن حس مواطناتي في هذا الصدد (انتاج واقي الوجه لمهنيي قطاع الصحة، انتاج الكمامات، انتاج جهاز التنفس الصناعي...). وفي كل المجالات المذكورة لا بد من مكان للتعاونيات؛
9) تشجيع قطاع التكنولوجيا خاصة في مجالي تقنيات التواصل والذكاء الصناعي، وهذا من شأنه الإقلاع باقتصاد المعرفة.

خاتمة

أظهرت الأزمة الحالية محدودية الوصفات المجربة من قبيل الدولة التدخلية المثقلة بالديون أو الليبرالية المتوحشة. إن تنزيل هذه المخارج الآنية والإستراتيجية المقترحة يحتاج لإرادة سياسية حقيقية تجعل نصب عينيها تنمية متمحورة نحو الانسان. وهذا يقتضي مراجعة بنيوية لمنظومة الحكامة الشاملة وتجاوز عاملين رئيسين معيقين وهما الريع والفساد.

كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أربع ركائز لا بد منها: المصلحة العامة والخصوصيات الجهوية داخليا، ثم العمق الافريقي والإشعاع الدولي خارجيا.

لائحة المراجع

- بنك المغرب، المؤشرات الرئيسية للإحصائيات النقدية، أبريل 2020.
- عرض وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام مجلس النواب جوابا على السؤال الشفوي المتعلق بالتدابير المالية والاقتصادية لمجابهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا كوفيد-19 بالمغرب، 27 أبريل 2020.
- بيان صحفي مشترك بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 7 أبريل 2020.
- البيان الصحفي للاجتماع السادس للجنة اليقظة الاقتصادية بتاريخ 29 أبريل 2020.
- البيان الصحفي للاجتماع الثامن للجنة اليقظة الاقتصادية بتاريخ 21 ماي 2020.
- المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد-19 على نشـــاط المقـــاولات، مارس 2020.
- مكتب الصرف، نتائج المبادلات الخارجية لسنة 2019، مارس 2020.
- بيان مشترك مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 31 مارس 2020.
- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، برنامج تمويل الاقلاع الاقتصادي ما بعد كوفيد 19 بتاريخ 21 ماي 2020.
- Haut-Commissariat au Plan, *Enquête sur l'impact du coronavirus sur la situation économique, sociale et psychologique des ménages : Note de synthèse des principaux résultats.* Avril 2020.

الاقتصاد المغربي في زمن كورونا المستجد: قراءة في السياق والآثار والمسارات

إدريس شكربة
أستاذ باحث في الاقتصاد والمالية

عرف العالم نهاية سنة 2019 ومطلع سنة 2020 ظهور وباء جديد، استشرى بداية في الصين، ومنها انتشر بشكل سريع إلى كافة أنحاء العالم. إن ظهور فيروس كورونا المستجد والمرض المترتب عنه "كوفيد 19"، بهذا الشكل المفاجئ، إن لم نعتقد بنظرية المؤامرة، أربك حسابات الدول، وأرهق اقتصاداتها، وهدد سلامة المجتمعات وطرح أكثر من سؤال على مدى نجاعة الأنظمة الصحية، حتى في أكثر البلدان تطورا، وسَائلَ عدالة النظام العالمي.

فتحت تأثير الجائحة، لجأت معظم الدول، وإن بشكل متفاوت، إلى غلق حدودها وإغلاق اقتصاداتها وفرض الحجر الصحي على مواطنيها. وقد أضحى باديا للعيان أن لهذه الأزمة الصحية الطارئة والاستثنائية آثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية وقيمية على الأفراد والمجتمعات والدول.

ولم ينج المغرب بدوره من هذه الجائحة، حيث تم تشخيص أولى الحالات بداية مارس 2020. لتتضخم بعد ذلك نسبة المصابين. وأمام هول الكارثة، وشدة انتشار الجائحة، وأخذا بعين الاعتبار الوضعية الهشة للمنظومة الصحية الوطنية، لجأ المغرب إلى اتخاذ تدابيراستباقية، انطلقت بتعليق الدراسة بالمدارس والجامعات ومراكز التدريب يوم 16 مارس 2020[1]، وإعلان حالة الطوارئ الصحية يوم 19 مارس 2020[2]، ليتم تمديدها مرتين إلى غاية 10 يونيو 2020، وإغلاق الأنشطة الاقتصادية غير

[1] بلاغ صحفي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ليوم 16 مارس 2020.

[2] مرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد 19.

الضرورية. وفي هذا السياق، لن يكون المغرب استثناء، حيث أرخت الجائحة بظلالها على الوضع بالمغرب، وسيكون لها آثارا مؤكدة على الاقتصاد والمجتمع.

تروم هذه الورقة استكشاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة على المغرب، واستكناه المآلات المحتملة على المدى الطويل والمسارات الواجب اتباعها لبناء اقتصاد متمنع ومستقل.

1. في الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة على المغرب

بات من باب اليقين أن يتعرض الاقتصاد المغربي، على غرار باقي اقتصادات دول العالم التي تعرضت للجائحة، لصدمات مزدوجة ومتزامنة، على مستوى العرض والطلب معا. فوفق السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة منذ سبعينيات القرن الماضي، يعتبر الطلب بشقيه الداخلي والخارجي، أهم مصدر للنمو بالمغرب. وتحت تأثير الجائحة، سيتقلص الطلب الداخلي جراء إغلاق الأنشطة الاقتصادية وضعف موارد الأسر. كما سينكمش الطلب الخارجي نتيجة انخفاض الصادرات وانحسار مداخيل السياحة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الصدمات التي تعرضت لها اقتصادات الدول الشريكة وخصوصا الأوروبية منها.

وستؤدي هذه الوضعية الاستثنائية والخطيرة إلى انكماش في معدل النمو بحوالي 1,5% نقطة من الناتج الداخلي الخام. إذ من المتوقع أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي بالمغرب ليصل إلى 1,1% خلال الفصل الأول من سنة 2020، كما ينتظر أن ينخفض نمو الاقتصاد الوطني بحوالي 1,8% خلال الفصل الثاني من سنة 2020[1]، مقارنة مع نفس المرحلة من السنة الماضية.

ومما سيزيد من تفاقم انخفاض الاقتصاد الوطني هو مواصلة القطاع الفلاحي تراجعه بوتيرة تصل إلى3,5-% خلال الفصل الأول من سنة 2020 مقابل 5,2-% في الفصل

[1] المندوبية السامية للتخطيط، موجز الظرفية الاقتصادية خلال الفصل الأول من 2020 وتوقعات الفصل الثاني؛ رقم 32، أبريل 2020.

السابق، وذلك بفعل الجفاف الذي ضرب المغرب للسنة الثانية على التوالي[1]. وستؤدي هذه الوضعية الفلاحية الصعبة إلى ضعف حاد في الإنتاج الفلاحي الذي لن يتجاوز 30 مليون قنطار من الحبوب هذه السنة، مسجلا بذلك انخفاضا قدر بحوالي 42% مقارنة بالموسم السابق[2]. وسيضطر المغرب، مع هذا الوضع، إلى استيراد حوالي ثلاثة أرباع من حاجياته من الحبوب. وأمام تاثير جائحة "كوفيد 19" على العالم، واضطراب سلاسل التموين العالمية، قد تعرف أسعار المواد الغذائية ارتفاعا في الأسواق الدولية، مما سيشكل ضغطا متزايدا على احتياطات المغرب من العملات الأجنبية، واحتمال ارتفاع معدلات صرف العملة الوطنية، ومن ثم ارتفاع مستويات التضخم، وانخفاض القدرة الشرائية للأسر.

وفي نفس السياق، سيعرف الحساب الجاري الخارجي للمغرب تفاقما بحوالي 7%، تحت تأثير انخفاض الصادرات ومداخيل السياحة وتحويلات مغاربة العالم، وكذا تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما سيزداد العجز التجاري بـ 23,8%، خلال الفصل الأول من 2020، موازاة مع ارتفاع وتيرة الواردات مقارنة مع الصادرات، فيما سيحقق معدل تغطية الصادرات بالواردات انخفاضا بنسبة 11,6 نقطة لتناهز 49,7%[3].

وعلى مستوى المالية العمومية، يتوقع أن يعرف مستوى عجز الميزانية تفاقما إلى حدود 7,5%[4]، تحت تأثير انخفاض المداخيل الضريبية الناتج عن انكماش الطلب على الاستهلاك (الضريبة على القيمة المضافة) وإغلاق الأنشطة الاقتصادية (الضريبية على الشركات). كما أن مستوى دين الخزينة قد يعرف ارتفاعا ليتجاوز

---

[1] المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق.

[2] https://www.agrimaroc.ma/توقعات-الموسم-الفلاحي-2019-2020/ اطلع عليه يوم 29 ماي 2020.

[3] المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق.

[4] توقعات CFG Bank على الرابط: https://www.ecoactu.ma/covid-19-un-deficit-budgetaire-a-75/
اطلع عليه بتاريخ 28 ماي 2020.

مستوى 65,3% المسجل سنة 2019[1]، مما قد يرفع الدين العمومي الإجمالي إلى مستويات قياسية غير مسبوقة[2].

أما على المستوى القطاعي، فقد تأثر قطاع صناعة السيارات بالمغرب، بفعل انخفاض الصادرات الناتج عن إغلاق الفاعل الرئيسي (رونو) لأنشطته بالمغرب. ولئن كان هذا الإغلاق مؤقتا، فقد تعالت أصوات رسمية في فرنسا نادت بضرورة إعادة توطين هذه الشركة في فرنسا. مما يؤكد أن الرهان من طرف المغرب، ومنذ سبعينيات القرن الماضي، على الفاعل الخارجي، في استراتيجات التنمية هو رهان ليس حاسما بالنسبة للبلدان المضيفة[3].

كما تضررت قطاعات النسيج، تحت تأثير انخفاض الطلب الخارجي واضطراب سلاسل التموين العالمية، وتوقف قطاع النقل، وخصوصا الجوي منه، وقطاع السياحة. كما أن قطاع الصناعات الغذائية، يتوقع أن يتأثر بفعل الجائحة، بسبب المخاطر المتعلقة بالتموين من الخارج بالمدخلات.

وعلى مستوى آخر، لم تكن الآثار الاجتماعية أقل شراسة من المخلفات الاقتصادية للجائحة. حيث، صرحت في بداية شهر أبريل، حوالي 142 ألف مقاولة، أي ما يعادل 57٪ من مجموع المقاولات، أنها أوقفت نشاطها بشكل مؤقت أودائم، منها 135 ألف مقاولة اضطرت إلى تعليق أنشطتها مؤقتا، بينما أقفلت 6300 مقاولة أنشطتها بشكل نهائي. وبحكم أن النسيج الاقتصادي الوطني يتكون أساسا من المقاولات الصغرى

---

[1] عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أنشطة المحاكم المالية برسم سنة 2018 أمام البرلمان يوم 28 يناير 2020.

[2] جاء في عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أنشطة المحاكم المالية برسم سنة 2018 أمام البرلمان يوم 28 يناير 2020 أن الدين العمومي الإجمالي بلغ 901,1 مليار درهم برسم سنة 2018 أي ما يعادل 81,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

[3] Chkiriba Driss, Investissement direct étranger au Maroc : attractivité, bienfaits potentiels et conditions d'impact. *Revue Marocaine d'Audit et de Développement, numéro spécial 31-32, 2011.*

OCDE, L'investissement direct étranger au service du développement : optimiser les avantages, minimiser les coûts. Synthèse, 2002.

والمتوسطة، فإن الجائحة أرغمت حوالي 98% من المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا على وقف أنشطتها بصفة مؤقتة أو نهائية، منها 72% من المقاولات الصغيرة جدا و26% من المقاولات الصغرى والمتوسطة[1].

وقد كان لهذا الإغلاق المؤقت أو النهائي للأنشطة الاقتصادية تداعيات على التشغيل، حيث تم فقدان 726 ألف منصب شغل[2]، دون احتساب القطاع المالي والفلاحي، مثلت 20% من اليد العاملة في المقاولات المنظمة. وكانت القطاعات الأكثر تضررا هي الخدمات والصناعة والبناء[3]. لكن، يبقى القطاع غير المهيكل هو الأكثر تضررا من الجائحة بسبب إجراءات الطوارئ الصحية، حيث بلغ عدد الأسر التي تشتغل في القطاع غير المهيكل ولا تستفيد من خدمات نظام المساعدة الطبية "راميد" والمعنية بدعم صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19" حوالي 2 مليون أسرة[4]، مما يرفع من نسب الفقر والهشاشة إلى مستويات قياسية.

2. في حزمة الإجراءات المتخذة لمواجهة آثار الجائحة

للتقليل من الآثار المدمرة المحتملة للأزمة الصحية، لجأت السلطات العمومية المغربية بالأساس إلى تعبئة السياسة النقدية وسياسة الميزانية. فعلى مستوى السياسة النقدية، لجأ بنك المغرب يوم 7 أبريل 2020 إلى سحب مبلغ 3 مليار دولار (30 مليار درهم) من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي[5] بمقتضى الاتفاق المبرم مع هذا

---

[1] المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد-19 على نشـــاط المقـــاولات.

[2] حسب لجنة اليقظة الاقتصادية في اجتماعها ليوم 21 ماي 2020، صرحت 134 ألف مقاولة منظمة بفقدان 950 ألف منصب شغل بشكل مؤقت خلال أبريل 2020.

[3] المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد-19 على نشـــاط المقـــاولات.

[4] عرض وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام مجلس النواب جوابا على السؤال الشفوي المتعلق بـ "التدابير المالية والاقتصادية لمجابهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا "كوفيد 19"بتاريخ 27 أبريل 2020.

[5] صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 18/477، المجلس التنفيذي يوافق للمغرب على 2,97 مليار دولار أمريكي في إطار "خط الوقاية والسيولة"، بتاريخ 17 دجنبر 2018.

الأخيرسنة 2012. وقد لجأت السلطات العمومية المغربية لهذا السحب، والذي سيتم تسديد مقابله على مدى خمس سنوات بعد مرحلة إعفاء تمتد إلى ثلاث سنوات، بغرض استخدامه ضد الصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني من جراء آثار جائحة "كوفيد 19"، وكذا الحفاظ على الاحتياطات الضرورية من العملات الأجنبية[1].

وفي هذا السياق، ينبغي التذكير أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد وافق على أول اتفاق مع المغرب في إطار "خط الوقاية والسيولة" يوم 3 غشت 2012، بمبلغ 6,2 مليار دولار أمريكي. وقد تم تجديد هذا الاتفاق ثلاث مرات. الأولى، كانت بتاريخ 28 يوليوز 2014 بمبلغ 5 مليار دولار أمريكي، والثانية بتاريخ 22 يوليوز 2016 بمبلغ 3,5 مليار دولار أمريكي والأخيرة بتاريخ 17 دجنبر 2018 بمبلغ 2,97 مليار دولار أمريكي. وقد استحدث الصندوق "خط الوقاية والسيولة" سنة 2011 لزيادة المرونة في تلبية احتياجات السيولة لدى البلدان الأعضاء التي تلتزم بالمثابرة في تنفيذ الإصلاحات الموصى بها من طرف الصندوق، لكن اقتصاداتها تبقى معرضة للصدمات الخارجية[2]. وتهم هذه الإصلاحات أساسا السياسات المالية والنقدية والاجتماعية وسياسة سعر صرف العملة الوطنية. ويأتي في هذا المضمار قرار السلطات العمومية يوم 6 مارس 2020 توسيع نطاق تقلب سعر صرف الدرهم بالنسبة إلى سعر الصرف المرجعي المحدد من طرف بنك المغرب من 2,5± % إلى 5± %، وذلك على أساس سلة من العملات مكونة من اليورو والدولار الأمريكي بنسبتي 60% و40% على التوالي[3].

---

[1] بيان صحفي مشترك بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة حول السحب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي.

[2] صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 18/477، المجلس التنفيذي يوافق للمغرب على 2,97 مليار دولار أمريكي في إطار "خط الوقاية والسيولة"، بتاريخ 17 دجنبر 2018.

[3] بلاغ وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بخصوص الانتقال إلى المرحلة الثانية من لإصلاح سعر الصرف.

ولدعم الاقتصاد الوطني وتخفيف الآثار السلبية للجائحة على الأنشطة الاقتصادية، قرر مجلس بنك المغرب تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس إلى 2%.[1]

أما على مستوى المالية العمومية، فقد كان العنوان الأبرز هو إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل إسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19"، بمقتضى المرسوم رقم 2.20.269 الصادر في 16 مارس 2020. وسترصد اعتمادات هذا الصندوق حسب المرسوم المذكور إلى تأهيل المنظومة الصحية ودعم الاقتصاد الوطني والحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية للجائحة. وقد بلغ مجموع موارد هذا الصندوق إلى حدود يوم الجمعة 24 أبريل 2020 ما مجموعه 32 مليار درهم، في حين بلغت نفقاته ما مجموعه 6,2 مليار درهم خصصت منها 2 مليار درهم لوزارة الصحة لاقتناء المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة[2].

من جهة أخرى، وإضافة إلى حزمة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لفائدة المقاولات المتضررة من جراء هذه الجائحة[3]، تم إقرار منح تعويضات شهرية بقيمة 2000 درهم خلال الفترة الممتدة من 15 مارس 2020 إلى 30 يونيو من نفس السنة، لفائدة الأجراء والمستخدمين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتوقفين عن العمل. كما تم دعم أرباب الأسر المتوفرين على بطاقة نظام المساعدة الطبية "راميد" وكذلك الأسر التي تشتغل بالقطاع غير المهيكل، وذلك بتعويض يتراوح بين

---

[1] بلاغ صحفي لاجتماع مجلس بنك المغرب ليوم 17 مارس 2020.

[2] عرض وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام مجلس النواب جوابا على السؤال الشفوي المتعلق بـ "التدابير المالية والاقتصادية لمجابهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا "كوفيد 19"بتاريخ 27 أبريل 2020.

[3] في هذا السياق، اتخذت لجنة اليقظة الاقتصادية جملة من الإجراءات همت بالخصوص تأجيل مساهمات المقاولات المتضررة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتأجيل الديون المستحقة للقطاع البنكي، وإقرار آليات لضمان القروض لفائدة المقاولات لغرض استئناف نشاطها.

800 و 1200 درهم حسب عدد أفراد الأسرة[1].

وقد بلغ عدد المستفيدين المفترضين من دعم صندوق تدبير كورونا ما يقارب 950 ألف أجير مصرح به بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وحوالي 2,3 مليون أسرة يشملها نظام المساعدة الطبية "راميد" وحوالي 2 مليون أسرة بالقطاع غير المهيكل[2]. وهذا يعني أن مجموع المستفيدين المفترضين من الفئتين يعادل تقريبا 20 مليون شخص. وتبقى هذه المعطيات نسبية وقد تجانب الواقع. فمثلا، على مستوى الأسر التي يشملها نظام التغطية الصحية "راميد"، تم الإعلان في أبريل 2020 عن 2,3 مليون أسرة معنية بدعم صندوق تدبير كورونا، في حين سلمت الوكالة الوطنية للتأمين الصحي بتاريخ 30 نونبر 2016 حوالي 4,09 مليون بطاقة (أسرة) همت 10,4 مليون مستفيد، منها 1,5 مليون بطاقة غير صالحة أي 4,08 مليون مستفيد مفترض ليس له الحق في الولوج للعلاج[3]. ومع نهاية سنة 2017، شمل نظام المساعدة الطبية (راميد) ما مجموعه 11,7 مليون مستفيد، غير أن 7,4 مليون منهم فقط يتوفرون على بطائق سارية المفعول. ويعزى هذا الوضع إلى أن معدل تجديد البطائق لم يتجاوز نسبة 46%، مع تسجيل نسبة تجديد ضئيلة (31%) للبطائق في صفوف الساكنة الموجودة في وضعية هشاشة[4]. ويُسائِل هذا الوضع صدقية المعطيات الصادرة عن مؤسسات الدولة ومنها المندوبية السامية للتخطيط حول مستويات الفقر المتعدد الأبعاد والهشاشة، والتي حصرت عدد الفقراء في أقل من 3 ملايين سنة 2014[5].

---

[1] انظر بلاغ لجنة اليقظة الاقتصادية ليوم 23 مارس 2020.

[2] عرض وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام مجلس النواب جوابا على السؤال الشفوي المتعلق بـ "التدابير المالية والاقتصادية لمجابهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا "كوفيد 19"بتاريخ 27 أبريل 2020؛ وبلاغ لجنة اليقظة الاقتصادية في اجتماعها ليوم 21 ماي 2020.

[3] الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، تقرير النشاط برسم سنة 2016.

[4] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2017.

[5] Haut-commissariat au plan, Principaux résultats de la cartographie de la pauvreté multidimensionnelle, 2014, Paysage territorial et dynamique.

إن غياب خريطة محيَّنة وموثوق بها للفقر والهشاشة بالمغرب، يجعل من كل نظام للدعم أو سياسة اجتماعية مستهدِفة غير ناجعة وليست ذي جدوى. إن نظام الدعم المؤقت المحدث للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة "كوفيد 19" على الأسر الفقيرة والمتضررة من الجائحة، زيادة على ضعف نجاعته بحكم تواضع عدد المستفيدين الفعليين، فإنه يطرح سؤال استدامته بالنظر إلى ضيق هامش الدولة في تعبئة موارد إضافية. وهذا يعني أننا سنبقى أمام فوارق اجتماعية صارخة، ستؤدي إلى تفاقم القدرة الشرائية للأسر.

ومن جهة أخرى، ولتلافي النزيف الحاد في الاحتياط من العملات الأجنبية، الذي من المتوقع أن ينجم عن انخفاض الصادرات ومداخيل السياحة وتحويلات مغاربة الخارج، لجأت الحكومة المغربية إلى طلب الترخيص لتجاوز سقف الاقتراض الخارجي المحدد في 31 مليار درهم بموجب قانون المالية لسنة 2020[1].

3. في المآلات المحتملة والمسارات الممكنة لتمنيع الاقتصاد الوطني

على المستوى الاقتصادي، أظهرت جائحة "كوفيد 19" أزمة النظام الرأسمالي العولمي الذي نظَّر له اقتصاديو مدرسة "شيكاغو" الأمريكية خلال ثمانيات القرن الماضي؛ والتقسيم العالمي للعمل المترتب عنه والمتميز بالفوارق الصارخة بين الدول وباتساع الفجوة التكنولوجية وتفاقم التبعية التكنولوجية. كما أبانت هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة بحجمها وسرعة انتشارها عن مؤشرات عودة الدولة القومية، مع احتمال حدوث أشكال من إعادة تموقع إنتاج الشركات العالمية على المستوى الجهوي ولربما على المستوى الوطني[2].

---

[1] ظهير شريف رقم 1.19.125 صادر في 16 من ربيع الآخر 1441 (13 ديسمبر 2019) بتنفيذ قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

[2] Strauss-Kahn Dominique, « *L'être, l'avoir et le pouvoir dans la crise* » : Revue politique internationale, n° 167 – printemps 2020.

وإذا كانت هذه هي المآلات المتوقع حدوثها على مستوى اقتصادات دول العالم، فإن المغرب، ومن أجل ضمان تمنيع اقتصاده ضد الصدمات الداخلية والخارجية، ملزم بإعادة النظر في خياراته الاقتصادية والاجتماعية. إن "المنوال التنموي" المتبع بالمغرب منذ سبعينيات القرن الماضي، لم يتمكن إلا من تحقيق معدلات نمو اقتصادية ضعيفة ومتذبذبة، لا تستطيع أن تحد من الفقر والهشاشة والبطالة؛ بل زادت من حدة الفوارق الاجتماعية والمجالية[1]. إن الهدف من السياسات الاقتصادية المتبعة ليس تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية فحسب، بل وجود سياسة لإعادة توزيع الثروة للحد من التفاوتات ومنع الصدمات التي يمكن أن تؤثر على النظام الإنتاجي، وبالتالي تهدد استدامته وكفاءته. وقد كان تاريخ توزيع الثروة دائما سياسيا بشكل عميق ولا يمكن اختزاله في آليات اقتصادية بحتة[2].

ولئن كانت من حسنة لجائحة "كوفيد 19"، فهي دفع الدول والحكومات إلى إعادة النظر في كثير من خياراتها الاقتصادية والاجتماعية. إذ بات من المؤكد أن ترجع الدولة للعب أدوار جديدة بعدما أوهمها المذهب اللبرالي المتوحش والمسيَّس بأن الخلاص في آليات السوق وحدها.

على مستوى الخيارات الكبرى، إن بناء نظام اقتصادي عادل في إنتاج الثروة (عدل في فرص الاستثمار والإنتاج والتمويل) وتوزيعها، يتطلب إعادة النظر في أدوار الدولة والفاعلين. حيث تتولى الدولة الضابطة تحديد الاختيارات الكبرى والتوجهات الاستراتيجية، ووضع الخطط والبرامج لبلوغ الأهداف. كما تشجع الدولة القطاع الخاص وتطلق المبادرات الحرة مع الحفاظ على الوظيفة الاجتماعية لمنظومة الإنتاج، ودون التنكر لدورها الاجتماعي في إيجاد الحاجيات الأساسية من السكن

[1] Maroc, Institut Royal des Etudes Stratégiques, Evolution du positionnement international du Maroc, Tableau de bord stratégique, Septième édition, Octobre 2019.

[2] Piketty Thomas, Le capital au XXIe siècle, éditions du seuil, 2013.

والعمل والصحة والتعليم؛ وتقوية الطبقة المتوسطة لأنها داعمة للنمو عن طريق تقوية الطلب.

وعلى مستوى السياسات الاقتصادية، ينبغي تبني سياسة فلاحية مبنية على تشجيع المشروعات المحلية المسؤولة الموجهة إلى الإنتاج الغذائي والكفاية الغذائية في إطار إصلاح زراعي شامل، وتحديث العملية الزراعية، خاصة عن طريق التعاونيات بين صغار المزارعين، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتطوير التصنيع الزراعي. تعضد هذه السياسة الفلاحية سياسة صناعية تهدف إلى دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاكتفاء الذاتي وتلبية الحاجيات الأساسية للأسر.

كما ينبغي أن تتجه الدولة أيضا إلى تعضيد اقتصاد منفتح على العالم، ومرتبط بسلاسل الإنتاج العالمية ويستفيد من الفرص المتاحة في الأسواق الدولية، لكن يضمن استقلالية البلد والمجتمع، عبر الاعتماد على المنتوج المحلي بدعم الطلب الداخلي، والتقليص من نفقات الاستيراد، مع تشجيع المنتوج التصديري. حيث تبين لنا بعد الجائحة أننا قادرون على إنتاج ما كنا نستورد، كما يمكن أن نستغني على كثير من السلع والخدمات.

إن تفضيل المنتوج الوطني لن يكون إلا عن طريق جعل المقاولات المغربية أكثر تنافسية. وهذه الأخيرة مرتبطة أساسا بالإنتاجية وخصوصا إنتاجية العمل، التي يحددها مستوى التكوين والتعليم.

لقد أظهرت الجائحة أن الاقتصاديات المتمنعة والمستقلة هي التي ربحت الرهان ولو نسبيا أمام شراسة الأزمة وعدم توقع آثارها. حيث بات من المُلِح أن تركز الدولة على الاستثمار أساسا في الإنسان عن طريق الاهتمام بقطاعات الصحة وتشجيع البحث العلمي المخترع الصانع والتركيز على ربط الجامعات ومعاهد التدريب والبحث بالمؤسسات الإنتاجية. كما ينبغي تشجيع قيم الإنتاج بدل الاستهلاك، وتأمين الضروريات قبل غيرها.

خاتمة

لقد عرَّت هذه الأزمة الصحية على أعطاب هيكلية كبرى للاقتصاد المغربي. حيث أن تجاوب الدولة معها، عن طريق آليات الدعم، لم يكن إلا ظرفيا ولم ينفذ بعدُ إلى بنية الاقتصاد الهشة. إن رسم نظام اقتصادي كفئ ومتمنع ومستقل ينبغي أن يبدأ من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومراجعة الخيارات المتبعة منذ أكثر من نصف قرن. يتبعها وضع خطة كبرى للتحول الهيكلي وذلك لإحداث اقتصاد قادر على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

ويبقى هذا التحول رهين توفر إرادة سياسية لدى الدولة، من شأنها إطلاق دينامية جديدة، ينخرط فيها المجتمع بكل مكوناته، ويكلل ببناء ميثاق جامع. كما يتطلب تظافر جهود كل الفاعلين، واستثمار الفرص المتاحة، وحسن استعمال المقدرات المتوفرة من رأسمال بشري وموارد وثروات وتثمينها والعمل على بناء اقتصاد منتج وتكافلي. كما يبقى هذا التحول الهيكلي أيضا رهين نظام حكامة جيد يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الذاتية المتاحة والفرص والمخاطر العالمية.

لائحة المراجع

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2017.
- المندوبية السامية للتخطيط، موجـز الظرفيـــة الاقتصادية خلال الفصل الأول من 2020 وتوقعات الفصل الثاني؛ رقم 32، أبريل 2020.
- المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد-19 على نشـــاط المقـــاولات.
- الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، تقرير النشاط برسم سنة 2016.
- بيان صحفي مشترك بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة حول السحب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي.
- بلاغ وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بخصوص الانتقال إلى المرحلة الثانية من إصلاح سعر الصرف.
- بلاغ صحفي لاجتماع مجلس بنك المغرب ليوم 17 مارس 2020.
- بلاغات لجنة اليقظة الاقتصادية في اجتماعيها ليوم 23 مارس 2020 و21 ماي 2020.
- بلاغ صحفي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ليوم 16 مارس 2020.
- عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أنشطة المحاكم المالية برسم سنة 2018 أمام البرلمان يوم 28 يناير 2020.

- عرض وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام مجلس النواب جوابا على السؤال الشفوي المتعلق بـ "التدابير المالية والاقتصادية لمجابهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا "كوفيد 19" بتاريخ 27 أبريل 2020.
- صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 18/477، المجلس التنفيذي يوافق للمغرب على 2,97 مليار دولار أمريكي في إطار "خط الوقاية والسيولة"، بتاريخ 17 دجنبر 2018.
- ظهير شريف رقم 1.19.125 صادر في 16 من ربيع الآخر 1441 (13 ديسمبر 2019) بتنفيذ قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.
- مرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد 19.
- Chkiriba Driss, Investissement direct étranger au Maroc : attractivité, bienfaits potentiels et conditions d'impact. Revue Marocaine d'Audit et de Développement, numéro spécial 31-32, 2011.
- Haut-commissariat au plan, Principaux résultats de la cartographie de la pauvreté multidimensionnelle, 2014, Paysage territorial et dynamique.
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, Evolution du positionnement international du Maroc, Tableau de bord stratégique, Septième édition, Octobre 2019.
- OCDE, L'investissement direct étranger au service du développement : optimiser les avantages, minimiser les coûts. Synthèse, 2002.
- Piketty Thomas, Le capital au XXIe siècle, éditions du seuil, 2013.
- Strauss-Kahn Dominique, « L'être, l'avoir et le pouvoir dans la crise » : Revue politique internationale, n° 167, printemps 2020.

كورونا فيروس المستجد وضرورة إعادة توجيه العرض والطلب في الاقتصاد الوطني

عزيز بنصباحو
استاذ باحث في الاقتصاد

مقدمة

إن ما يحدث في العالم بسبب انتشار فيروس كورونا التاجي، وما سيأتي من بعد هو بمثابة انقلاب جدري وتحول عميق في كثير من النماذج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. بنيت هذه النماذج على مسلمات دامت لعقود وكأنها النمط الوحيد للتفكير والفعل. أدت في كثير من الدول إلى أزمات تجلت في الظلم والتهميش والاستغلال لخيرات الكون من طرف قلة من الفاعلين، وخراب بالعمران والاجتماع وشقاء النسبة الأكثر من الإنسان والإنسانية.

حالة المغرب لا تخرج عن هذا النطاق. أزمة فيروس كورونا المستجد لم تكن سوى تلك القشة التي قسمت ظهر البعير. بعد اعتراف رسمي بفشل النماذج التي اتبعت والكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها. جاءت كورونا لتعري عما كان لا يزال مستورا. فالاقتصاد المغربي كان ينزف منذ زمن، والأزمة الراهنة أدت فقط إلى رفع وتيرة النزيف. وهذا ما يفرض على واضعي السياسات الاقتصادية والمالية بالبلد الاستجابة لتحديات جمة تتطلب الجرأة وحس المسؤولية لمواجهتها والخروج بالبلد إلى بر الأمان.

سنحاول من خلال هذا المقال تبيان تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد المغربي من خلال العرض والطلب وتمويل الاقتصاد، ونطرح البدائل الممكنة، ثم دور الدولة كفاعل أساسي وكواضع للاستراتيجيات من أجل تجاوز المرحلة واستشراف مستقبل أفضل للبلد.

1. تأثير كورونا على العرض والطلب في الاقتصاد المغربي

قد يتعرض أي اقتصاد لأزمة عرض أو أزمة طلب أو لكلتيهما. ويتباين التأثير حسب صلابة مكونات العرض ومكونات الطلب لكل اقتصاد، ومدى انفتاح هذا الاقتصاد على الخارج وتأثره بهذا الانفتاح. فكلما كانت مكونان العرض والطلب متنوعة وصلبة كان امتصاص الأزمات في المتناول. وكلما كان الانفتاح على الخارج متحكم فيه كان التأثير أقل ضررا. والعكس كذلك صحيح.

من الواضح أن الأزمة الناتجة عن انتشار كورونا قد ضربت في العمق العرض والطلب في لاقتصاد المغربي. إذ أدى تجميد عدد كبير من الأنشطة بسبب حالة الطوارئ، أو صعوبة الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة، إلى تعطيل الماكينة الانتاجية سواء تعلق الأمر بإنتاج السلع الموجهة للسوق الداخلية أو تلك الموجهة للتصدير. إذ فقط 43% من إجمالي المقاولات استطاعت أن تستمر في الإنتاج وثلث المقاولات فقط استمرت في الإنتاج من أجل التصدير[1].

قطاعيا بينت هذه الأزمة أن الاعتماد على السياحة الخارجية ومشاريع الاستثمارات على شاكلة المناولة كقطاع السيارات الذي توقف بالكامل والموجهة للسوق الأوروبية على الخصوص، كاستراتيجية لتحريك الاقتصاد الوطني قد كان اختيارا فاشلا. ذلك أن جل هذه القطاعات وبمجرد ظهور أزمة كورونا حتى أصبحت هي الأخرى في أزمة خانقة[2].

أما على مستوى الطلب، خاصة الطلب الداخلي على الاستهلاك والذي يعتبر من أهم مقومات الاقتصاد المغربي ومن أهم مكونات الطلب الكلي، يتوقع أن ينخفض استهلاك الاسر بنسبة 2,1%، خلال الفصل الثاني من 2020 وذلك بسبب تراجع النفقات

1المملكة المغربية. للمندوبية السامية للتخطيط. النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد-19 على نشـــاط المقـــاولات2020.

2 للمزيد من التفصيل انضر المصدر السالف.

المتعلقة بالنقل وبالمواد المصنعة وبخدمات الفندقة والترفيه[1]. وقد يفاقم هذا الانخفاض فقدان عدد من اليد العاملة لأجورها بسبب توقف بعض الأنشطة من إنتاج وتوزيع. فقد بلغ عدد الأجراء المعطلين في القطاع المهيكل لوحده 800000 عاطل. وإذا ما أضيف إليه المتوقفون غير المنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي والعاملين بالقطاع غير المهيكل فإن نسبة العاطلين تفوق مليوني عاطل[2]. وإذا أضفنا الذين استفادوا من صندوق الجائحة والذي بلغ عددهم مليونين فإن العدد يقارب 5 مليون محتاج للدعم. وهو ما يفوق مقدرات الدولة.

كما تبين معطيات المندوبية السامية[3] هول هذه الأزمة بحيث إن ثلث الأسر تقريبا (34%) لم تعد تتوفر على أي مصدر للدخل. وتلجأ 14% من الأسر إلى الاستدانة من أجل تمويل نفقاتهم خلال هذه الفترة. و49% من بين الأسر التي توقف أحد أفراد العائلة عن العمل، فقط 40% منهم توصل بإعانات من الدولة أو المشغل. و9 % من الأسر الذي فقد أحد أعضائها العمل لم يتوصلوا بأي إعانة. وقد يزيد من ضعف الطلب الداخلي على الاستهلاك الانخفاض الهائل في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج[4] والذي قدر7%[5] إذ تعتمد عليها بعض العائلات المغاربة في طلبها الاستهلاكي.

أما تراجع الطلب الخارجي فمرده إلى أزمة الشركاء الأوروبيين خاصة فرنسا وإسبانا. إذ تحتل السوق الأوروبية ما يزيد على 65% من صادرات المغرب. وقد توقعت المندوبية السامية للتخطيط تراجع الطلب الخارجي الموجه للمغرب بنسبة 12,6% خلال الفصل الثاني من هذه السنة.

---

1 المملكة المغربية. للمندوبية السامية للتخطيط. موجز الظرفية عدد 36 أبريل 2020.
2 المركز المغربي للظرفية. «Maroc conjoncture»، ماي 2020، عدد 324.
3 المملكة المغربية. المندوبية السامية للتخطيط. بحث حول تأثير حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، 2020.
4 نحو 69 في المئة من المغاربة المقيمين في الخارج يحولون ربع دخلهم السنوي تقريبا إلى وطنهم.
5 RESEARCH REPORT . Macroeconomy. Maroc: Les scenarii économiques de l'impact de la pandémie COVID-19 avril 2020 . Page 11

أمّا على مستوى الاستثمار، فحالة الحذر والترقب وغياب الرؤية في المستقبل قد أثرت سلبا على مستوى ضخ أي أموال في مشروعات أو استثمارات جديدة من جهة، وانخفاض في المخزونات لدى الشركات من جهة ثانية.

ولهذه الأسباب ومن مخرجات أزمتي العرض والطلب من المنتظر أن يعرف نمو الناتج الداخلي الخام لهذه السنة نسبة سالبة تقدر ب 3,2%[1]. كما أن عددا من الأنشطة لن تتمكن للرجوع إلى سابق عهدها على الأقل على المدى القصير. والإجراءات التي اتخذت من طرف الدولة لا يمكنها إلا أن تخفف من هول الكارثة وعلى المدى القريب فقط. لذلك ومن أجل بناء نظام اقتصادي أكثر مقاومة وتوازنا وجب التركيز على إعادة توجيه العرض والطلب بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن بالدرجة الأولى.

2. ضرورة إعادة توجيه العرض والطلب في الاقتصاد

1.2. تنويع العرض من أجل الاكتفاء الذاتي وسيادة البلد

على الرغم من أهمية الحلول الآنية التي طبقت من إعانات مباشرة وغير مباشرة، فإن الحلول الاستراتيجية نظراً لديمومتها ولأثرها البعيد والعميق، تبقى هي الأهم.

فمن الملاحظ أن القطاعات التي ازدهرت على المستوى العالمي، وزاد الطلب عليها خلال الأزمة الحالية، قطاع الصناعات الدوائية والعلاجية، الصناعات الغذائية، صناعة منتجات النظافة الشخصية والتطهير، تجارة التجزئة، قطاع أنظمة المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية[2]. ونظرا لأهمية القطاع الفلاحي في تأمين الغّذاء، فإن الاستثمار في مثل هذه القطاعات كلها يعتبر من الأولويات لما تتميز به من حساسية أقل لتقلبات السوق وقدرتها على تلبية الحاجيات الأساسية للمواطن وبشكل مباشر.

1 المركز المغربي للظرفية . Maroc conjoncture 2020 ماي 2020، عدد 324.

2علي محمد الخوري. مستقبل الاقتصاد العربي تحت وطأة الأزمات المركبة- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020.

في هذا الاتجاه يعتبر تنويع العرض الإنتاجي في الاقتصاد بمثابة صمام الأمان أمام الأزمات العالمية، إذ من شأن هذا الاختيار تأمين الاكتفاء الذاتي للبلد من السلع والمنتجات الأساسية وحماية السوق الداخلية من شح هذه المنتجات. الأمن الغذائي في مثل هذه الأوضاع يعتبر مطلبا استراتيجيا لا يصح المخاطرة به.

كما اثبت العزلة الدولية مكانة الاقتصاد الافتراضي أو الرقمنة وضرورة التوجه نحوه. فقد لعبت شركات الاتصالات ومقدمي خدمات الإنترنت، في ضل هذه الأزمة، دورا أساسيا في الوساطة بين الفاعلين سواء في مجال الاقتصاد أو المجالات الأخرى مما قد يؤدى إلى ارتفاع مستمر لحصة هذه الخدمات في الاقتصاد. وبالتالي فهي فرصة للبدء في الاعتماد على المنصات الإلكترونية والتقنيات الجديدة لتطوير نماذج أعمال مبتكرة خاصة المرتبطة بالتعليم والرعاية الصحية والحكامة الإلكترونية في المؤسسات .

وقد سبق لجوزيف إي ستيغليتز، في حديثه لـ"فورين بوليسي" أن دعا إلى " إقامة توازن أفضل بين العولمة والاعتماد على الذات". حيث قال بأنّ "الاقتصاديين اعتادوا على الاستهزاء بدعوات البلدان لمتابعة سياسات الأمن الغذائي أو الطاقة. وكانت حجّتهم أنّ الحدود غير مهمّة في زمن العولمة، وأنّه يمكنهم دائماً اللجوء إلى بلدان أخرى في حال حدوث أي شيء داخل بلادهم. بيد أنّ هذه الجائحة أثبتت فجأة أهميّة الحدود، حيث نرى البلدان تتمسك بشدة بمواردها من الأقنعة والمعدات الطبية، وتكافح من أجل الحصول على الإمدادات"[1].

2.2. ضرورة إعادة توجيه الطلب

يعتبر الطلب كمحرك أساسي للاقتصاد. لكن لا يمكنه لعب هذا الدور لصالح الاقتصاد المحلي إلا إذا تميز بالاستدامة فيما يخص الطلب على الاستهلاك والنجاعة في الطلب على الاستثمار. أي يجب من جهة توفير دخول معتبرة ومؤمنة لساكنة البلد. ومن جهة

1 حسين الباوي. الاقتصاد العالمي بعد كورونا نشر على موقع :hppt//rqiim/com. زيارة الموقع بتاريخ 28 ماي 2020.

أخرى أن يكون هذا الطلب موجه نحو السوق المحلية. وهو ما يستلزم وجود منظومة إنتاجية قادرة على الاستجابة لهذا الطلب. يتطلب ذلك الحفاض على الوظائف المنتجة للدخول المستدامة وعدم تعريض الفئات المجتمعية للبطالة عن طريق العمل على استقرار الوظائف بالتوسع في التوظيف العمومي خاصة في القطاعات المنكوبة كالتعليم والتكوين والبحث العلمي والصحة، وبفتح المجال أمام الطاقات الشبابية المعطلة في إطار بلورة مشاريع بمواكبة الدولة تمويلا وتأطيرا ومتابعة.

تؤكد صواب هذا التوجه التغييرات التي أحدثت في مكونات الطلب، بسبب الاضطراب الاقتصادي الذي أحدثته الجائحة، والتي ستبدّل لا محالة التكوين المستقبلي للناتج المحلي الإجمالي. فمن شأن انكفاء الدول على نفسها أن يعيد الاعتبار للطلب الداخلي الموجه نحو المنتوج الوطني في مقابل إضعاف الطلب الخارجي نتيجة القيود الحمائية التي بدأت تنهجها عدد من الدول[1].

وقد يساعد على تشجيع استهلاك المنتوج المحلي الدور الذي يمكن للمجتمع المدني أن يقوم به في تأطير الساكنة على عادات الإنفاق التي تستدعي ترشيد النفقات على المواد مرتفعة الاسعار والسلع التكميلية المستوردة خاصة .

من جانب الطلب على الاستثمار العمومي بينت الأزمة أنه لا بد من التحول من إنفاق الأموال والخيرات الضخمة في مجالات العلم والبحث العلمي وفي مجال التنظيم وإدارة الشأن العام بدل انفاقها في قطاعات لا تمس إلا الفئة القليلة من الساكنة.

3. تمويل الاقتصاد ما بعد الجائحة

لن يكون تمويل الاقتصاد المغربي أحسن وضعا مما كان عليه من قبل. فأمام صعوبة الاعتماد على المداخل الضريبية بسبب الوضعية المالية للمقاولات والأفراد ووضعية

1 سيد صالح. أبرز ملامح الاقتصاد العالمي بعد "كورونا" 2020، البيان تاريخ التصفح 3 يونيو 2020.

الموازنة العامة[1]. وبما أن الحصول على التمويلات الخارجية أصبح أكثر صعوبة مع توقف الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتجميد الصادرات وضعف المنافسة التي تعرفها، وتوقف أو تراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وأزمة القطاع السياحي[2]، مما يجعل نسبة الاحتياطي من العملة الصعبة في وضعية حرجة، يبرز دور التمويل التطوعي من طرف الأفراد والمؤسسات التي لم تتأثر بشكل كبير من الأزمة في تزويد المجتمع والاقتصاد من الفائض المالي الذي يتوفرون عليه لسد الفجوة التمويلية التي تؤمن الاستثمارات الدافعة في اتجاه تقوية وتنويع وتجويد العرض الإنتاجي.

كما تعتبر في هذا الإطار سياسة إصدار سندات دين حكومية لدعم جهود الدولة لتحريك الادخار المحلي وتوفير التمويل المطلوب في المستقبل القريب، من أهم الحلول، شريطة فرض الشفافية والنزاهة والثقة بين الفاعلين المعنيين. كما تعتبر هذه الأزمة فرصة لتعبئة الادخار الوطني وتنويعه بتفعيل مؤسسة الزكاة والأوقاف وتوجيهها لخدمة القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني.

وبما أن المنظومة المصرفية المغربية قد أثبتت محدوديتها بعدم الانخراط المسؤول في عملية تمويل الاقتصاد الحقيقي وانزواءها في مجال الربح السريع[3] وعدم المغامرة في تمويل أنشطة متنوعة، فإن فقح باب المنافسة الحقيقية يعتبر من أهم الحلول لهذه

---

1 ترقب صندوق النقد الدولي أن ينفلت عجز الموازنة ليصل إلى 7.1% من الناتج الإجمالي المحلي هذا العام، بعدما استقر على 4.1% العام المنصرم. كما جاء في تصريح سعد الدين العثماني بمجلس المستشارين أنه "على مستوى المالية العمومية، من المنتظر أن يؤدي التراجع الاقتصادي إلى نقص في مداخيل الخزينة، يبلغ 500 مليون درهم (50.5 مليون دولار) في اليوم الواحد خلال فترة الحجر."وتظهر تقديرات الصندوق أن الإيرادات ستمثل 27.3% من الناتج الإجمالي المحلي، من 25.6%، بينما ستقفز النفقات من 30% إلى 34.7%.

2 يُتوقَّع أن تكون السياحة القطاع الأكثر تضررا في الاقتصاد، وتقدّر "الكونفدرالية الوطنية للسياحة" أنّ الخسائر المتوقّعة لعام 2020 تبلغ تقريبا 34.1 مليار درهم في إيرادات السياحة الإجمالية و14 مليار درهم من قطاع الفنادق وحده. وتتوقّع الكونفدرالية تراجعا بنسبة 98 في المئة في عدد السيّاح الذين يزورون البلد، ما سيعرّض 500000 وظيفة و8500 شركة للخطر

3 خطاب الملك أمام البرلمان خلال الجلسة الافتتاحية لأكتوبر 2019 حيث قال إن لقطاع البنكي ما يزال يعطي أحيانا، انطباعا سلبيا، لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون"

المعضلة حتى يتسنى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات التي تأثرت كثيرا بفعل الأزمة من إمكانية تمويل أنشطتها.

في المقابل يعتبر التمادي في الاستدانة من الخارج من أخطر الحلول وذلك لاحتمال عدم القدرة على السداد ورهن مستقبل الأجيال المقبلة، لاسيما وأنه من المحتمل مع هذه الجائحة أن يزداد الطلب على التمويل الخارجي من طرف الدول المتضررة[1] مما ينبأ عن ارتفاع في نسبة خدمة الدين.

4. دور الدولة ما بعد الجائحة

يتوقف حجم الضرر الاقتصادي واستمراره أو تكراره عند كل أزمة في المستقبل بشكل أساسي على كيفية تعامل الدولة مع هذه الأزمة وكذلك الاستراتيجيات التي ستتمخض عنها. طبيعة هذه الأزمة تفرض إعادة صياغة دور الدولة وإعادة ترتيب الأولويات. إذ "ستظل الدولة حجر الأساس في بنية الاقتصاد، وتلك هي الكلمة المفصلية في طبيعة النظام الاقتصادي في المرحلة المقبلة، فنظام ما بعد الجائحة سيشهد مزيدا من الانكفاء الذاتي، وعودة الحواجز التجارية والضوابط المالية، بما قد يعنيه ذلك من استعادة الدول المتقدمة عديدا من الصناعات التي قامت بتحويلها إلى الاقتصادات البازغة، وسنشهد مزيدا من حدة المنافسة والاستقطاب الاقتصادي وسيترافق ذلك مع تراجع معدلات النمو في الأسواق الناشئة، وستزداد حدة الشراسة لدى الاقتصادات المتقدمة، وسنشهد تصاعدا في العداء الاقتصادي بين قطبي الاقتصاد الدولي الولايات المتحدة والصين[2]".

يتوقع أن تسفر الأزمة عن تشكل "عولمة التباعد الدولي" التي تقوم على الارتداد للداخل، والتركيز على الاقتصادات الوطنية، وتقليص التجارة والتدفقات البشرية

---

1 ما الدَّين العام للدول وكيف يعمل وما وضعه في زمن الكورونا؟ : Aljazeera/net تاريخ التصفح 3 يونيو 2020

2 إل. دي مارتن لمجلة أخبار اقتصادية- عالمية "ما بعد الجائحة .. ملامح جديدة للاقتصاد العالمي" 2020

العابرة للحدود، في مقابل التوسع في تجارة الخدمات ونقل التكنولوجيا والمعرفة وأنماط الاقتصاد الافتراضي عبر الإنترنت[1].

على ضوء هذه التحليلات أصبح على الدولة المغربية ضرورة توظيف دورها الاستراتيجي لمواجهة مخلفات الانكماش المنتظر، خاصة أنه يصاحب هذه السنة موسم جفاف طبيعي قلص من الإنتاج الفلاحي. كما يفرض عليها مستقبلا الاهتمام بقضايا حماية الذات والصحة والبيئة، وقضايا التوزيع والعدالة الاجتماعية والتكافؤ، إضافة إلى التكنولوجيا الجديدة والبحث العلمي[2].

خاتمة

تعرض الاقتصاد الوطني بسبب جائحة كورونا المستجد لزلزال عنيف سواء على مستوى العرض أم على مستوى الطلب. وكانت هذه الهزة أكثر عنفا نظرا لأن كلاهما مبني على غير أساس رصين. عرض مبني على فقر في تنوع المخرجات وضعف في الجودة وهشاشة عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية. وطلب مؤسس على طلب داخلي ضعيف لارتباط ضآلة الدخول بتلك الأنشطة وبمديونية دائمة. وطلب خارجي غير مضمون لشدة ارتباطه بالوضعية الاقتصادية للشركاء الأوروبيين.

فعلينا إذن أن نتذكر دوما بأن الأزمة هي أيضا فرصة[3] للتغيير وأن عيوب نمط الاقتصادي الحالي تؤكد وجوب تغيير في العمق لكثير من المحددات المتعلقة بالعرض والطلب. يعزز هذا الطرح ما انتهجته مجموعة من الدول في تعاملها مع باقي الدول تلك المتمثلة في قيام الدول التي تخصصت بإنتاج وتصدير الحبوب والأغذية ومستلزمات الحماية الطبية بوضع قيود على تصديرها كما فعلت مؤخرا

1" علي صلاح "ملامح جديد للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا" 2020

2 ولعلو، في ورقة تحليلية نشرها "مركز السياسات للجنوب الجديد" ونشر على هسبريس يوم الخميس 21 ماي 2020

3 طلال أبوغزاله. الأزمة العالمية 2020 والحرب العالمية الثالثة، الإدارة هي المقدرة على السباق، الرابط: http://tag.global/crisis_booklet_2020_ar.pdf

أوكرانيا وروسيا وفيتنام على صعيد الأغذية والولايات المتحدة وألمانيا ودول أخرى على صعيد المنتجات الطبية[1].

لائحة المراجع

- إل. دي مارتن. مجلة أخبار اقتصادية- عالمية، ما بعد الجائحة.. ملامح جديدة للاقتصاد العالمي، 2020
- حسن بلخياط ويوسف تازي مزالق. telquel عدد 323
- حسين الباوي. الاقتصاد العالمي بعد كورونا نشر على موقع :hppt//rqiim/com. زيارة الموقع بتاريخ 28 ماي 2020
- سيد صالح. أبرز ملامح الاقتصاد العالمي بعد "كورونا" 2020، البيان تاريخ التصفح 3 يونيو 2020.
- طلال أبوغزاله. الأزمة العالمية 2020 والحرب العالمية الثالثة، الإدارة هي المقدرة على السباق، الرابط: http://tag.global/crisis_booklet_2020_ar.pdf
- علي محمد الخوري. مستقبل الاقتصاد العربي تحت وطأة الأزمات المركبة- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020
- علي صلاح "ملامح جديد للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا" 2020
- فتع الله ولعلو، في ورقة تحليلية نشرها "مركز السياسات للجنوب الجديد" ونشرت على هسبريس هسبريس يوم الخميس 21 ماي 2020
- المملكة المغربية. صندوق الإيداع والتدبير. « Maroc conjoncture » ، ماي 2020، عدد 324.
- المملكة المغربية. للمندوبية السامية للتخطيط. النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد-19 على نشـــاط المقـــاولات 2020
- المملكة المغربية. المندوبية السامية للتخطيط. بحث حول تأثير حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، 2020
- المملكة المغربية. للمندوبية السامية للتخطيط. موجـز الظرفيـــة عدد 36 أبريل 2020.
- المركز المغربي للظرفية. « Maroc conjoncture » ، ماي 2020، عدد 324.
- RESEARCH REPORT. Macroeconomy Maroc : Les scenarii économiques de l'impact de la pandémie COVID-19 avril 2020. Page 11.

[1] أي اقتصاد ينتظر الدول العربية في عالم ما بعد كورونا؟ http//dw/com زيارة الموقع بتاريخ 25 ماي

تداعيات كوفيد19 على القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية

عبد الخالق بوزيان
خبير في الموارد المائية والسياسة الزراعية
محمد الهاشمي
باحث في الجودة والسلامة البيئية

تقديم

يشهد العالم تحولا عميقا بعد ظهور فيروس كورونا، وقد تتغير الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والغذائية جراء هذه التحولات، ومند بداية الأزمة لم يعرف النشاط الاقتصادي توقفا تاما في بعض القطاعات من قبيل الصناعات الغذائية، إلا أن هناك قطاعات ومنها قطاع الفلاحة تأثرت سلبا، خاصة وأن هذه السنة عرفت جفافا وندرة في الموارد المائية[1]. وما يزيد الأمر تعقيدا هو تفشي ظاهرة التصحر وتراكم المديونية عند كثير من الفلاحين الصغار الذين يعيشون في وضع هش.

وعلى الرغم من المائة وأربعة (104) مليار درهم[2] التي ضخها مخطط المغرب الأخضر خلال السنوات الأخيرة في المجال الفلاحي، فإن المغرب ما زال يعيش تبعية غذائية في المواد الأساسية ومنها الحبوب، والقمح أساسا. ومن الملاحظ أن المسؤولين يحاولون حصر أسباب هذه التبعية في الجفاف وتوالي السنوات العجاف، متناسين أن الدراسات العلمية أثبتت أن هذه الظاهرة أصبحت هيكلية منذ بداية الثمانينيات، وأنها معطى ثابت يجب أخذه بعين الاعتبار في كل تخطيط أو سياسة فلاحية[3] .

---

[1] Libération, Les retombées de la sécheresse inquiètent les autorités, 14 mars 2020, https://www.libe.ma/Les-retombees-de-la-secheresse-inquietent-les-autorites_a116502.html, consulté le 01/06/2020.

[2] وكالة التنمية الفلاحية، الإنجازات الرئيسية لمخطط المغرب الأخضر، 1 غشت 2019، https://www.ada.gov.ma/ar/الإنجازات-الرئيسية-لمخطط-المغرب-الاخضر، تاريخ التصفح 1 يونيو2020.

[3] انظر تقرير" المغرب في سنة" 2015 ؛ إشراف إدريس شكربة؛ منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات2015

إن ظهور فيروس كورونا بالمغرب دفع الحكومة إلى فرض حالة الطوارئ ومعها الحجر الصحي، وهو ما شل العديد من القطاعات المرتبطة بالفلاحة وألغى العديد من الأنشطة المبرمجة من طرف وزارة الفلاحة والمياه والغابات والتنمية القروية والصيد البحري. فما هي الأضرار الآنية المترتبة عن هذه الجائحة وكذا الانعكاسات المستقبلية على الفلاح وعلى مردودية هذا القطاع وكذا على الأمن الغذائي للمغرب؟ وهل سينجح المغرب في تحويل أزمة كورونا إلى فرصة لتطوير الفلاحة المغربية؟

1. أثر إلغاء المعرض الفلاحي الدولي والمهرجانات الجهوية واختلال سلاسل التوريد

في إطار تدابير السلامة المتعلقة بالوقاية من وباء كوفيد-19 تم إلغاء العديد من التظاهرات الفلاحية أبرزها إلغاء الدورة 15 للمعرض الدولي للفلاحة، التي كان من المزمع تنظيمها من 14 إلى 19 أبريل في مكناس ومهرجان الفواكه الحمراء بالعرائش، الذي كان مبرمجا من 12 إلى 15 مارس، وكذا مهرجان اللوز بتافراوت، الذي كان مقررا تنظيمه خلال الفترة ما بين 5 و8 من شهر مارس من السنة الجارية. إن إلغاء هذه التظاهرات الفلاحية سيؤثر على العديد من التعاونيات الفلاحية التي تحقق أغلب مبيعاتها من المنتوجات خلال هذه المعارض ،وتعتبر هذه الفضاءات مجالا للتعريف بالعديد من الفاعلين في القطاع الفلاحي، كما يتم خلالها أيضا إبرام العديد من صفقات التسويق وتصدير المنتوجات المجالية إلى الخارج. في حين أن المعرض الفلاحي الدولي يمثل محطة أساسية لمناقشة سياسة الدولة في مجال الفلاحة والتنمية القروية.

مع إغلاق الحدود بدأت العديد من المدخلات الزراعية التي لا تصنع في المغرب تفقد في السوق من قبيل الأسمدة السائلة والمبيدات وأجهزة الري كالمضخات وقطع الغيار.

كل هذا النقص والقطاع الفلاحي في ذروة نشاطه مما سيحد من الإنتاج المنتظر في العديد من المناطق.

2. البطالة والاستثناء من المساعدات الخاصة بالأسر

دفع الحجر الصحي بالفلاحين للتقليل من تنقلاتهم وتقليص أنشطتهم في الحقول إلى الحد الأدنى من العمليات الضرورية للإنتاج ومعه التخفيف من اليد العاملة في الضيعات، حيث إن 46% من اليد العاملة الفلاحية و23% من الفلاحين[1] أصبحوا بدون مصدر دخل. وهو ما يفاقم البطالة في العالم القروي التي هي أصلا مستفحلة من جراء شح التساقطات سنة 2020.

ومما زاد من تأزيم الوضع قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 1227.20 الصادر في 4 رمضان 1441 (28 أبريل 2020) بتحديد قائمة القطاعات والقطاعات الفرعية المتعلقة بالفلاحة والصيد البحري، التي لا يعتبر المشغل الممارس لنشاطه فيها في وضعية صعبة جراء تفشي جائحة فيروس كورونا[2]، والذي استثنى جميع عمال القطاع الفلاحي من التعويضات المخصصة في إطار الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد – 19". ويمكن الجزم أن هذا القرار الوزاري قد أحدث تمييزا بين العمال مما دفع العديد من المركزيات النقابية[3] إلى تنبيه الوزير المذكور سالفا إلى التمييز الناتج عن مثل هذه القرارات وما صاحبها من حرمان فئات عريضة من الفلاحين من الدعم المخصص للمتضررين.

---

[1] المندوبية السامية للتخطيط، بحث حول تأثير فيوس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، صفحة 14، ماي 2020

[2] الجريدة الرسمية العامة، قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 1227.20 الصادر في 4 رمضان 1441 (28 أبريل 2020) بتحديد قائمة القطاعات والقطاعات الفرعية المتعلقة بالفلاحة والصيد البحري، التي لا يعتبر المشغل الممارس لنشاطه فيها في وضعية صعبة جراء تفشي جائحة فيروس كوروفيد-19، عدد 6878،30 أبريل 202، صفحة 2350.

3 محمد خطاري، رفاق مخاريق بمجلس المستشارين يطلقون النار على أخنوش ويتهمونه باتخاذ قرارات مغالية ومجحفة بقطاع الفلاحة، هبة زووم، 26 ماي 2020، http://hibazoom.com/m/news153860.html، تاريخ التصفح 28 ماي 2020.

3. خسائر الفلاحين جراء هبوط الأسعار

1.3. حالة الخضر والفواكه

إن إغلاق الأسواق الأسبوعية وكذلك أسواق القرب "السويقات" شل قدرة الفلاحين الصغار على بيع منتجاتهم الحيوانية والنباتية، وبالتالي تقليص السيولة المالية المتوفرة عند هذه الشريحة.

كما أن قرار توقيف العديد من الأنشطة الاقتصادية غير الضرورية بسبب جائحة كوفيد-19 قلص من مداخيل فئة واسعة من المغاربة حيث أن 950 ألف عامل استفاد من صندوق كورونا عبر صندوق الضمان الاجتماعي للحصول على مبلغ 2000 درهم وحوالي 3.7 مليون أسرة من ممتهني القطاع غير المهيكل[1].

كما أن التزام أغلب المغاربة بالحجر الصحي جعل 34% من المغاربة يفقدون مصدر عيشهم مما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما حد من الطلب على المواد الغذائية؛ وظهر ذلك جليا في أثمنة الخضر والفواكه واللحوم، حيث إن بعض المواد تباع بأقل من سعر التكلفة وهو ما يعني خسائر فادحة في مداخيل المنتجين والفلاحين، مما قد يدفعهم نحو الإفلاس والمزيد من المديونية. فإذا كانت الحكومة تصدر البلاغات من أجل تطمين المواطنين على وفرة المنتوج المعروض[2] فقد كان لزما أن لا تنس طمأنة المنتجين وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لإنقاذهم من الإفلاس.

2.3 الإنتاج الحيواني (أرقام تقديرية من خلال الممارسة المهنية)

[1] 3,7 مليون أسرة استفادت من صندوق كورونا و950 ألف أجير الأسبوع المقبل، اليوم 24، 8 ماي 2020، http://alyaoum24.com/1413028.html، تاريخ التصفح 28 ماي 2020.

2Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux Forêts, Covid 19 : La production légumière couvre les besoins du marché jusqu'en décembre 2020, 10 avril 2020, http://www.agriculture.gov.ma/pages/actualites/covid-19-la-production-legumiere-couvre-les-besoins-du-marche-jusqu%E2%80%99en-decembre-202, consulté le 28 mai 2020.

وقع قطاع الإنتاج الحيواني في أزمة خانقة بعد توقف قنوات التوزيع، خاصة الأسواق الأسبوعية والمطاعم بكل أنواعها، مما سيحتاج معه القطاع إلى وقت طويل لتعويض الخسائر. وسيكون الفلاحون والكسابة في وضعية صعبة ومتأزمة، إذ انخفضت أسعار المواشي واللحوم وضعف الاستهلاك بسبب ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين.

إن ضعف الاستهلاك خلال مرحلة الحجر الصحي في المغرب ابتداء من منتصف شهر مارس 2020، إضافة إلى وفرة المنتوج والديون المتراكمة على المنتجين وهبوط سعر الدجاج الحي في الضيعة إلى أقل من تكلفة الإنتاج، كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم وضعية مربي الدواجن وخسائرهم المتتالية وتقدر هذه خسارة بنسبة 3 دراهم للكلغ أي ما يعادل 216 مليون درهم شهريا.

أما قطاع الديك الرومي فيعرف أيضا تدنيا في الأسعار[1] بسبب انكماش الطلب وصعوبة تسويقه نظرا لوفرة باقي أنواع اللحوم وانخفاض أثمنتها، وتقدر الخسائر الفادحة لهذا القطاع ب 4 دراهم للكلغ أي ما يعادل 74 مليون درهم شهريا.

كما أن محاضن المغرب لتفقيص الكتاكيت تنتج حاليا حوالي 7.5 مليون كتكوت أسبوعيا حسب إحصائيات الجمعية الوطنية لمنتجي الكتاكيت بالمغرب[2] بنسبة خسارة تقدر ب 3 دارهم للكتكوت، أي ما يقارب 45 مليون درهم شهريا كخسائر صافية لهذا النشاط. أما بالنسبة للبيض فإن المغرب ينتج حوالي 6 مليار بيضة سنويا[3] وقد تراجع الثمن ب 0,12 درهم للبيضة في ظل هذه الأزمة (أي ما يعادل نقصا ب 50 مليون درهم شهريا).

وإجمالا إذا احتسبنا خسائر هذا النشاط فإننا أمام مبلغ يقدر بحوالي 400 مليون درهم في الشهر.

---

[1] حسب منشور للجمعية الوطنية لمنتجي لحوم الدواجن بتاريخ 20 ماي 2020

[2] حسب منشور للفدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن بتاريخ 6 ماي 2020

[3] احصائيات قطاع الدواجن العصري لسنة 2019 www .fisamaroroc.org.ma

وفيما يخص إنتاج الحليب، فإن هذا الأخير لم ينج هو الآخر من آثار جائحة كوفيد19- حيث أن أغلب الفلاحين الصغار لا يتنمون إلى تعاونيات جمع الحليب (36% من الإنتاج الوطني)[1] ويصرفون منتوجاتهم من الحليب ومشتقاته عبر البيع المباشر للمستهلكين والمحلبات والمقاهي التي أصبحت مغلقة بسب الحجر الصحي، مما كبد الفلاحين المزيد من الخسائر، ونسجل بهذا الصدد انخفاض ثمن الحليب ب 0,5 درهم في اللتر أي 900.000 درهم في اليوم.

3.3 تراجع الصناعات الغذائية

أفادت دراسة قطاعية أنجزتها الفيدرالية الوطنية للصناعات الغذائية[2] أن هناك تراجعا في رقم المعاملات الشهري بنسبة 30% خلال شهر أبريل. وبحسب اختلاف النشاط الصناعي اختلفت تأثيرات مرض كوفيد19 على أنشطته، حيث تراجع أداء قطاع صناعة الشوكولاتة نتيجة الانخفاض المسجل في الطلب بنسبة 65%، أما الطلب على المشروبات فانخفض بنسبة 65% بينما تراجعت مبيعات نشاط إنتاج البسكويت بنسبة 60% وتراجعت مبيعات صناعة الأجبان بنسبة 30%.

وعلاقة بهذا القطاع فقد أصدر وزيرا الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه والغابات ووزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي القرار المشترك رقم 1226.20 الصادر في 4 رمضان 1441 (28 أبريل 2020) والقاضي بتحديد قائمة القطاعات والقطاعات الفرعية المتعلقة بالمنتوجات الفلاحية المصنعة، التي لا يعتبر المشغل الممارس لنشاطه فيها في وضعية صعبة جراء تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"[3] وبإصدار هذا القرار تم حرمان كل معامل الصناعات

[1]Fellah Trade, Lait, 25 juin 2017,https://www.fellah-trade.com/fr/filiere-animale/chiffres-cles-lait, consulté le 28 mai 2020.

[2]www .agrimaroc.ma مستجدات فلاحية 15/05/2020

[3] الجريدة الرسمية العامة، قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 1226.20 الصادر في 4 رمضان 1441 (28 أبريل 2020) بتحديد قائمة القطاعات والقطاعات

الغذائية من الدعم المخصص من حساب كوفيد-19 بدون استثناء ليطرح السؤال: ألم يكن من الأجدر احترام حق الأجراء الذين يخاف عليهم من هذه الجائحة من الانقطاع عن العمل من أجل حماية أنفسهم و عائلاتهم و المجتمع ككل؟

وللمحافظة على هذا القطاع وتفادي خسائر مالية كبيرة قد تصل إلى 17.3 مليار درهم فقد طالبت الفدرالية الوطنية للصناعات الغذائية بضرورة:

- دعم القوة الشرائية للأسر،
- تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الغذائية المحلية كقطاع استراتيجي،
- تحفيز الطلب أيضا عن طريق تخفيف الضغط على ميزانية المستهلك،
- دعم وتعزيز الإنتاج المحلي من خلال توجيه الطلب نحو المنتجات المصنعة محليا.

خاتمة

إن الفلاحين ومربي الماشية ومنتجي الدواجن ومختلف الفاعلين في الصناعة الغذائية يتكبدون خسائر فادحة جراء تداعيات وباء كوفيد-19، ورغم ذلك فهم يقومون بدور فعال لتوفير حاجيات المستهلك المغربي من الخضر والفواكه واللحوم وباقي المواد الغذائية التي يحتاجها المغاربة، مما جعل هذا القطاع يقف في الصف الأمامي إلى جانب قطاعات الصحة والأمن والنظافة والنقل خلال هذه الجائحة التي يمر منها المغرب. وإن الأثر الكبير الذي سيخلفه هذا الوباء سينعكس سلبا على العالم القروي والفلاحة المغربية مما يتطلب تدخل الدولة لدعم هذا القطاع الاستراتيجي الذي يشكل العمود الفقري للأمن الغذائي للوطن لكي يسترجع عافيته في أقرب الآجال.

لقد كشفت جائحة كورونا عن حجم الفقر والهشاشة اللذان تعاني منهما الفلاحة المغربية، كما كشفت حجم المخاطر التي تتهدد الأمن الغذائي، الذي يفضي عدم تحقيقه إلى كلفة كبيرة جراء الارتهان إلى السوق الخارجية، لهذا يعتبر الظرف الحالي فرصة

الفرعية المتعلقة بالمنتوجات الفلاحية المصنعة، التي لا يعتبر المشغل الممارس لنشاطه فيها التي في وضعية صعبة جراء تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، عدد 6878، 30 أبريل 202، صفحة 2349.

حقيقية لمراجعة خياراتنا في السياسة الفلاحية وإعادة تموقعها بما يخدم الفلاحين ونماءهم مع ضمان الحد الأقصى من استقلال الأمن الغذائي للمغرب.

لائحة المراجع

- تقرير" المغرب في سنة" 2015 ؛ إشراف إدريس شكربة؛ منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات2015
- الجريدة الرسمية العامة، قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 1226.20 الصادر في 4 رمضان 1441 (28 أبريل 2020) بتحديد قائمة القطاعات والقطاعات الفرعية المتعلقة بالمنتوجات الفلاحية المصنعة، التي لا يعتبر المشغل الممارس لنشاطه فيها التي في وضعية صعبة جراء تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، عدد 6878، 30 أبريل 202، صفحة.2349.
- المندوبية السامية للتخطيط، بحث حول تأثير فيوس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، صفحة 14، ماي 2020 الجريدة الرسمية العامة، قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 1227.20 الصادر في 4 رمضان 1441 (28 أبريل 2020) بتحديد قائمة القطاعات والقطاعات الفرعية المتعلقة بالفلاحة والصيد البحري، التي لا يعتبر المشغل الممارس لنشاطه فيها في وضعية صعبة جراء تفشي جائحة فيروس كوروفيد-19، عدد 6878،30 أبريل 202، صفحة 2350.
- منشور للجمعية الوطنية لمنتجي لحوم الدواجن بتاريخ 20 ماي 2020
- منشور للفدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن بتاريخ 6 ماي 2020
- وكالة التنمية الفلاحية، الإنجازات الرئيسية لمخطط المغرب الأخضر، 1 غشت 2019، الإنجازات-الرئيسية-لمخطط-المغرب-

- Fellah Trade, Lait, 25 juin 2017,https://www.fellah-trade.com/fr/filiere-animale/chiffres-cles-lait,
- http://alyaoum24.com/1413028.html
- http://hibazoom.com/m/news153860.html
- Libération, Les retombées de la sécheresse inquiètent les autorités, 14 mars 2020, https://www.libe.ma/Les-retombees-de-la-secheresse-inquietent-les-autorites_a116502.html, consulté le 01/06/2020
- Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux Forêts, Covid 19 : La production légumière couvre les besoins du marché jusqu'en décembre 2020, 10 avril 2020,
- http://www.agriculture.gov.ma/pages/actualites/covid-19-la-production-legumiere-couvre-les-besoins-du-marche-jusqu%E2%80%99en-decembre-202,
- www .fisamaroroc.org.ma

القطاع المالي وإجراءات البنوك المغربية لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا

المهدي الصالحي
باحث في قانون البنوك التشاركية

تقديم

تعرض العالم منذ أواخر سنة 2019 لوباء واصل انتشاره بسرعة كبيرة انطلاقا من إقليم ووهان بالصين، ليعم مختلف دول العالم بمجموع إصابات وصل إلى حوالي 5 ملايين إصابة، وما يزيد عن 323 ألف حالة وفاة[1]. وقد تم تسجيل أول إصابة بالفيروس المسبب لهذا الوباء في المغرب في 02 مارس 2020. وهو الأمر الذي دعا السلطات المغربية مع بداية تزايد الحالات المصابة إلى اتخاذ إجراءات صارمة، تمثل أهمها في إعلان حالة الطوارئ الصحية في مجموع التراب الوطني، ما أدى لتأثر قطاعات واسعة في الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى توقف الوحدات الصناعية والعديد من القطاعات العمومية، لتسارع الحكومة المغربية والقطاع البنكي إلى اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل التخفيف من تأثيرات الأزمة على الاقتصاد.

1. إجراءات الحكومة المغربية لمواجهة الجائحة

أدى سريان تدابير الحظر الصحي على فئات واسعة من العمال والمستخدمين في العالم، إلى تراجع مهول في ساعات العمل في مختلف القطاعات ومنها القطاع البنكي، وهو ما أدى إلى ظهور مشاكل أخرى، كضعف الإنتاجية، وعجز الزبائن عن تسديد مستحقاتهم من القروض والأقساط، وتراجع التجارة المحلية والدولية، وانكماش في القطاع المصرفي، وتراجع الربحية[2]. وقد قامت الحكومة المغربية بالعديد من الإجراءات والتدابير.

---

[1] حسب آخر تحديث ليوم 19 ماي 2020 يقدمه موقع https://covidvisualizer.com/

[2] المهدي الصالحي، القطاع البنكي العالمي ومكافحة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا – البنك الإسلامي للتنمية نموذجا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، https://democraticac.de/?p=66004 تاريخ الاطلاع 19 ماي 2020

1.1. لجنة اليقظة الاقتصادية آلية لتتبع انعكاسات الوباء[1]

تم إنشاء لجنة لليقظة الاقتصادية على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. وهي لجنة تعمل من خلال آليات مضبوطة للتتبع والتقييم، برصد آني للوضعية الاقتصادية الوطنية، وتحديد الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر عرضة للصدمات الناجمة عن أزمة كورونا. وبالإضافة إلى الدعم المقدم للأشخاص المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي للمتوقفين عن العمل وللحاصلين على بطاقة راميد وللعاملين في القطاع غير المهيكل، تعمل اللجنة[2] على مراجعة آلية لتخفيف آثار الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا على المقاولات، لتصبح أكثر مرونة مع تجويد شروط الحصول على التمويل لاستئناف النشاط، لفائدة المقاولات الصغيرة جدًا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

2.1. الصندوق الخاص لمواجهة الوباء

صدر في الجريدة الرسمية قرار حكومي،[3] تم بموجبه إحداث صندوق مالي، بلغ حجم وارداته لما يقارب 32 مليار درهم، للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية ودعم الاقتصاد الوطني، لا سيما فيما يخص مواكبة القطاعات الأكثر تأثرا كالسياحة، والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة. ولأن الاقتصاد مرتبط بشكل وثيق بالقطاع المالي، كان لابد للبنوك أن تبادر لتوفير التسهيلات والسيولة اللازمة لكل قرارات لجنة اليقظة الاقتصادية، التي يوجد بنك المغرب في عضويتها بالإضافة إلى المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

---

[1] إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية موقع وزارة المالية المغربية 2020/03/11
https://www.finances.gov.ma تاريخ الاطلاع 08 ماي 2020

[2] لجنة اليقظة الاقتصادية تعلن عن إجراءات جديدة لدعم المقاولات والأجراء -العمق المغربي 08 ماي 2020 https://al3omk.com/534680.html تاريخ الاطلاع 14 ماي 2020

[3] "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" أحدث بموجب المرسوم رقم 2.20.269 الذي تم نشره بالجريدة الرسمية ليوم الثلاثاء في 22 رجب 1441 (17 مارس 2020)

2. إجراءات القطاع البنكي لمواجهة تداعيات الجائحة

قدم بنك النقد الدولي توجيهات للحفاظ على الأنظمة المصرفية في العالم، تتلخص في عدم تغيير القواعد، واستخدام الهوامش الوقائية، وتشجيع تعديل القروض، وعدم إخفاء الخسائر، وإيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم، وتعزيز التواصل والتنسيق عبر الحدود[1]. وفي إطار جهود لجنة اليقظة الاقتصادية، أشرف بنك المغرب على مواكبة عملية التخفيف من تداعيات الأزمة بقرارات وتدابير مهمة. وقد واصل القطاع البنكي في المغرب الاشتغال منذ اليوم الأول للأزمة، حيث تأقلم بسرعة ووضع خطة للاستمرار والديمومة في جميع وكالاته البنكية.

1.2. قرارات بنك المغرب بخصوص الجائحة توجه القطاع البنكي

رغم بعض الملاحظات والانتقادات، استخدم بنك المغرب آلية خط الوقاية والسيولة للاقتراض من بنك النقد الدولي، كما اتخذ تدابير احترازية استنادا إلى مقتضيات القانون البنكي.

1.1.2. الاقتراض من بنك النقد الدولي باستخدام خط الوقاية والسيولة[2]

تحسبا لركود اقتصادي عالمي، حصل بنك المغرب على قرض بقيمة ثلاثة مليارات دولار من صندوق النقد الدولي، بالنظر إلى الحجم غير المسبوق لهذه الجائحة، مبررا أنه يأتي في إطار السياسة الاستباقية عبر استخدام خط الوقاية والسيولة[3] (قرض مالي وقائي ضد الأخطار والصدمات الخارجية). وينتظر أن يساعد القرض في التخفيف من تأثيرات الأزمة على الاقتصاد، والحفاظ على الاحتياطات من العملات الأجنبية في مستويات مريحة، تمكن من تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، والشركاء الثنائيين.

---

[1] توبياس أدريان وأديتيا ناراين، المحافظة على سلامة النظام المصرفي في غمار أزمة فيروس كورونا، 31 مارس 2020، صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/31/blog033220 ، تاريخ الاطلاع 19 ماي 2020

[2] خالد مجدوب، المغرب يقترض 3 مليارات دولار من "النقد الدولي" لمواجهة كورونا - موقع الأناضول - https://www.aa.com.tr تاريخ الاطلاع 08 ماي 2020

[3] خط السيولة والوقاية، موقع صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، 30 مارس 2016 www.imf.org/ar تاريخ الاطلاع 13 ماي 2020

لكن خبراء اقتصاديين أكدوا أن من شأن هذا الدين إثقال كاهل الأجيال القادمة بخدمة الدين وجعل المغرب بلدا غير تنافسيا. واقترح باحث اقتصادي[1] حلولا بديلة كان من الممكن للمغرب أن يلجأ إليها، كاسترجاع المدخرات بالعملة الصعبة الموضوعة خارج المغرب، وتنزيل الإجراءات التحفيزية للعفو عن مهربي الأموال للخارج بطريقة غير مشروعة، وتشجيع المقاولات المواطنة خاصة المحلية وكذا الدعم الفعلي للبحث العلمي والابتكار.

2.1.2. إجراءات وتدابير احترازية لبنك المغرب[2]

من الواضح أن بنك المغرب اعتبر تداعيات الجائحة من المخاطر الشمولية التي تؤثر بشكل خطير على الاقتصاد الوطني، ولذلك فإنه أقر تدابير احترازية ينص عليها القانون إضافة إلى إجراءات أخرى.

1.2.1.2. الإطار القانوني للتدابير الاحترازية

تنص المادة 108 من القانون 103-12[3] على إحداث لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية، يعهد إليها القيام بالرقابة الاحترازية الكلية على القطاع المالي. ومن بين مهامها: تحليل وضعية القطاع المالي وتقييم المخاطر الشمولية، والسهر على تنفيذ جميع التدابير للوقاية من المخاطر الشمولية والحد من تأثيراتها، وتنسيق أعمال حل الأزمات التي تؤثر على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها والتي تكتسي خطرا شموليا.

2.2.1.2. إجراءات بنك المغرب لمواجهة الجائحة

قرر بنك المغرب تخفيض سعر الفائدة الرئيسي إلى 2 % بدل 2,25 %[4]، وركز

---

[1] هشام عطوش، كورونا: تجاوز سقف المديونية يهدد تنافسية الاقتصاد المغربي والاستثمار الخارجي - www.andaluspress.com تاريخ الاطلاع 15 ماي 2020

[2] بدائل اقتصادية وتجارية لتخفيف أثر "كورونا" على اقتصاد المغرب - مصدر سابق

[3] القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 193-14-1 بتاريخ 24 دجنبر 2014

[4] النقاط الرئيسية في البلاغ الصادر عقب الاجتماع الفصلي لمجلس بنك المغرب، وكالة المغرب العربي للأنباء www.mapexpress.ma تاريخ الاطلاع 15 ماي 2020

مجلس بنك المغرب بالخصوص على تأثيرات كل من الأوضاع المناخية غير الملائمة التي يشهدها المغرب وانتشار داء كوفيد-19 على الصعيد العالمي.

وأعلن بعد ذلك عن اعتماد مجموعة من التدابير الجديدة سواء في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي[1]، لدعم ولوج الأسر والمقاولات إلى القروض البنكية في مواجهة تداعيات الجائحة. ولدعم القطاع البنكي، تم اعتماد تسهيلات لحصول البنوك على التمويل على نطاق واسع لتلبية طلب المُقترضين من خلال إمكانية لجوء البنك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة بالدرهم والعملات الأجنبية، وتوسيع نطاق السندات والأوراق المالية، التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك، ليشمل مجموعة جد واسعة، بالإضافة إلى تمديد آجال عمليات إعادة التمويل. كما اتخذ مجموعة من الإجراءات لمواكبة مؤسسات الائتمان على الصعيد الاحترازي، لتشمل المتطلبات من السيولة والأموال الذاتية ومخصصات الديون؛ وقرر تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، عن طريق إعادة إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويلها.

2.2. البنوك المغربية بين تقديم الدعم ومواجهة التداعيات

بالتزامن مع التدابير التي اتخذها البنك المركزي، أكدت البنوك المغربية حرصها على الالتزام التضامن إزاء الأسر والمقاولات، وذلك على الرغم من تراجع أرباح عدد منها خلال الربع الأول من العام الحالي.

1.2.2. المجموعة المهنية لبنوك المغرب تدعم الأسر والمقاولات[2]

بالموازاة مع الإجراءات المتخذة للرفع من مستوى الوعي وحماية الموارد البشرية للبنوك وزبائنها والحفاظ على استمرارية الخدمات البنكية، عملت المجموعة المهنية

[1] كوفيد-19: بنك المغرب يعتمد مجموعة من التدابير الجديدة لدعم الاقتصاد والنظام البنكي، البوابة الوطنية، www.maroc.ma، تاريخ الاطلاع 16 ماي 2020

[2] البنوك المغربية، سندعم الأسر والمقاولات التي تواجه عواقب جائحة كورونا- موقع هبة بريس - الرباط- تاريخ الاطلاع 08 ماي 2020

لبنوك المغرب على تعبئة البنوك من أجل تقديم المساندة اللازمة للتعامل مع الصعوبات التي تواجهها بعض الأسر والمقاولات بسبب هذه الجائحة وخاصة فيما يتعلق بتأجيل الأقساط، رغم ما شاب ذلك من فرض شروط ربحية، وعدم احترام لقرارات لجنة اليقظة الاقتصادية المتعلقة بتأجيل المتابعات القانونية.

2.2.2. تراجع أرباح القطاع البنكي وارتفاع حجم الديون المتعثرة[1]

تزامنت تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، مع تراجع أرباح عدد من البنوك المغربية، خاصة مع الإعلان عن أولى النتائج المالية الخاصة بالربع الأول من السنة الجارية. "مصرف المغرب" مثلا، تراجعت أرباحه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق بانخفاض وصل إلى 41,4 %. وتشير التقديرات إلى أن نسبة نمو القروض ستستقر في حدود 5%، لكن عائداتها ستضعف نتيجة الوباء الذي سبب زيادة الديون المتعثرة التي لم يعد أصحابها يسددون أقساطها، ما يعني التقليل من قدرة المُقترضين على السداد. وفي هذا الصدد، صدرت أرقام عن وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني[2]، تتوقع ارتفاع الديون المتعثرة في المغرب بنسبة تتراوح ما بين 9 و11%من إجمالي القروض لسنة 2020، مقابل 8,1% نهاية سنة 2019.

خاتمة

عملت لجنة اليقظة الاقتصادية على رصد آني للوضعية الاقتصادية الوطنية، كما تعمل على تحديد الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر عرضة للصدمات الناجمة عن أزمة كورونا. وبرزت جهود اللجنة في القطاع المالي من خلال إجراءات وزارة المالية والاقتصاد وتحديث الإدارة، بالإضافة إلى بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب وجامعات بعض الغرف المهنية.

---

[1] تداعيات أزمة "جائحة كورونا" تطال أرباح القطاع البنكي بالمغرب – موقع هسبريس - الثلاثاء 05 ماي 2020 تاريخ الاطلاع 08 ماي 2020

[2] الموقع الرسمي لوكالة موديز www.moodys.com

لكن تم تسجيل بعض الملاحظات والانتقادات، خاصة فيما يخص استخدام بنك المغرب لآلية خط الوقاية والسيولة للاقتراض من بنك النقد الدولي. ولا ينبغي إغفال أن المغرب كبلد نامي له مقومات متواضعة مقارنة بدول كبرى أصابتها الأزمة بهزة اقتصادية. وعليه فقد يكون معرضا لتبعات جديدة في مستقبل الأيام. ولوحظ أيضا غياب دور واضح وخاص للبنوك التشاركية، نظرا للاختلاف الجذري لمنتوجاتها، باستثناء تواصلها مع الزبناء، وتوفيرها للسيولة الكافية في شبابيكها أسوة ببقية البنوك التقليدية.

قائمة المراجع:

- أحمد بن الطاهر، بدائل اقتصادية وتجارية لتخفيف أثر "كورونا" على اقتصاد المغرب، موقع الأناضول https://www.aa.com.tr تاريخ الاطلاع 08 ماي 2020
- توبياس أدريان وأديتيا ناراين، المحافظة على سلامة النظام المصرفي في غمار أزمة فيروس كورونا، 31 مارس 2020، صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/31/blog033220 تاريخ الاطلاع 19 ماي 2020
- خالد مجدوب، المغرب يقترض 3 مليارات دولار من "النقد الدولي" لمواجهة كورونا - موقع الأناضول - https://www.aa.com.tr تاريخ الاطلاع 08 ماي 2020
- هشام عطوش، كورونا: تجاوز سقف المديونية يهدد تنافسية الاقتصاد المغربي والاستثمار الخارجي - www.andaluspress.com تاريخ الاطلاع 15 ماي 2020
- المهدي الصالحي، القطاع البنكي العالمي ومكافحة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا – البنك الإسلامي للتنمية نموذجا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، https://democraticac.de/?p=66004 تاريخ الاطلاع 19 ماي 2020
- العمق المغربي 08 ماي 2020 https://al3omk.com/534680.html تاريخ الاطلاع 14 ماي 2020
- موقع https://covidvisualizer.com/
- موقع وزارة المالية المغربية 2020/03/11 https://www.finances.gov.ma تاريخ الاطلاع 08 ماي 2020
- موقع صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، 30 مارس 2016 www.imf.org/ar تاريخ الاطلاع 13 ماي 2020
- موقع هسبريس - الثلاثاء 05 ماي 2020 تاريخ الاطلاع 08 ماي 2020
- البوابة الوطنية، www.maroc.ma، تاريخ الاطلاع 16 ماي 2020
- www.alyaoum24.com تاريخ الاطلاع 08 ماي 2020
- موقع هبة بريس تاريخ الاطلاع 08 ماي 2020
- الموقع الرسمي لوكالة موديز www.moodys.com
-

- المرسوم رقم 2.20.269 الذي تم نشره بالجريدة الرسمية ليوم الثلاثاء في 22 رجب 1441 - 17 مارس 2020 أحدث بموجبه "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"
- القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 193-14-1 بتاريخ 24 دجنبر 2014
- البلاغ الصادر عقب الاجتماع الفصلي لمجلس بنك المغرب، وكالة المغرب العربي للأنباء www.mapexpress.ma تاريخ الاطلاع 15 ماي 2020

مواجهة جائحة كورونا بالمغرب: بين آليات المالية العمومية الأدنى وآلية القانون المالي المعدِّل

عبد الفتاح بلخال
أستاذ باحث في المالية العامة والقانون الإداري

تقديم

مع تنامي تفاقم التأثيرات السلبية لانتشار فيروس كورونا في العالم على اقتصاديات الدول، حيث لم يكن المغرب بمنأى عن هذه التأثيرات، بدأ النقاش حول السيناريوهات لمواجهة تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني، خصوصا وأن خطر الفيروس تزامن مع أزمة الجفاف التي تهدد المحصول الزراعي للدولة هذه السنة[1].

ومن ضمن السيناريوهات المحتملة لمواجهة هذه التأثيرات، والذي حظي بنقاش واسع، تقديم مشروع قانون مالية تعديلي. فماذا يقصد بقانون المالية المعدِّل؟ وما أهميته في مثل هذه الظروف خاصة من الناحية القانونية؟ وهل ثمة سيناريوهات قانونية أخرى لمواجهة هذه التأثيرات؟ وهل بلورة مشروع قانون مالية تعديلي لإعادة ضبط توازن المالية العمومية هو السيناريو الأنسب والأجدى؟

1- قانون المالية المُعَدِّل وباقي السيناريوهات القانونية المطروحة

بحسب المادة 2 من القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية[2]، يراد بقانون المالية كل قانون المالية للسنة وقوانين المالية المُعَدِّلة وقانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية.

فخلال السنة المالية، وانطلاقا من المادة الرابعة من القانون التنظيمي لقانون المالية، يمكن أن تظهر الحاجة إلى تعديل التقديرات التي أتى بها قانون مالية السنة جراء

---

[1] هشام أعناجي "بسبب "كورونا"..واش الحكومة غاتمشي لقانون مالية معدل لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار."- 14:30 15/03/2020، www.goud.ma .

[2] الجريدة الرسمية عدد 6370، الصادر بتاريخ فاتح رمضان 1436 (18 يونيو 2015)، ص: 5810.

أسباب سياسية أو اقتصادية لم تكن متوقعة.... في هذه الحالة تتقدم الحكومة إلى البرلمان بمشروع قانون بهذا الشأن، وبعد المصادقة على هذا المشروع يصبح قانوناً معدلا لقانون مالية السنة. وطبعاً يخضع القانون المالي التعديلي لنفس الضوابط والإجراءات التي يخضع لها قانون مالية السنة، غير أنه يحمل طابع الاستثناء من حيث التطبيق، حيث قلما تلجأ الحكومة إلى هذه الوسيلة، وكأمثلة على ذلك نجد القوانين المالية التعديلية لسنوات 1974 و1983 و1990.

وبموجب تأثيرات كل من جائحة كورونا والجفاف، فإن السلطة التنفيذية ستضطر إلى إعادة النظر في العديد من الإجراءات والالتزامات والمواد التي جاء بها قانون المالية الحالي لسنة 2020، لدعم الشركات والمقاولات ومختلف الفاعلين المتضررين من انتشار الفيروس... وحيث تنص المادة 4 من القانون التنظيمي للمالية على أنه "لا يمكن أن تغير خلال السنة أحكام قانون المالية للسنة إلا بقوانين المالية المعدلة"، فإن الضرورة تقتضي اللجوء إلى قانون مالي تعديلي.

لكن هل يتعذر القيام بهذا التصحيح إلا من خلال قانون مالية مُعَدِّل؟ ألا يمكن اللجوء إلى وسيلة أخرى لبلوغ نفس الهدف؟ ومتى يتم ذلك؟

لقد وضع القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية لدى السلطة التنفيذية بعض الآليات لتدبير مستجدات غير متوقعة إما داخل سقف الترخيص البرلماني، أو خارج هذا السقف. فالمادة 42 من القانون التنظيمي للمالية تقرر، في الباب الأول من الميزانية العامة، فتحَ فصلٍ غير مرصد لأي مرفق من المرافق تدرج فيه النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، ويمكن أن تباشر اقتطاعات من الفصل المذكور خلال السنة، عن طريق اعتماد تكميلي، لسد الحاجات المستعجلة أو غير المقررة حين إعداد الميزانية. كما أن المادة 43 من نفس القانون تقرر، بكل من الباب الأول والباب الثاني من الميزانية العامة، فتحَ فصلٍ تدرج فيه التكاليف المشتركة لتغطية النفقات

المتعلقة بها، والتي لا يمكن أن تتضمن إلا التكاليف التي لا يمكن إدراجها ضمن ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات.

بل طبقا للفصل 70 من الدستور والمادة 60 من القانون التنظيمي للمالية، يمكن في حالة ضرورة ملحة وغير متوقعة ذات مصلحة وطنية، أن تفتح اعتمادات إضافية بمرسوم أثناء السنة. ويتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا بذلك[1]. في نفس الاتجاه ووفقا للمادة 26، يجوز في حالة الاستعجال والضرورة الملحة وغير المتوقعة أن تحدث خلال السنة المالية حسابات خصوصية للخزينة بموجب مراسيم طبقا للفصل 70 من الدستور، ويتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا بذلك، على أن تعرض هذه المراسيم على البرلمان بقصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية[2].

2-ضرورة اعتماد قانون مالية معدِّل لمواجهة جائحة "كورونا"

رغم ما أحدثته جائحة كورونا، في بداية انتشارها، على المستوى الدولي من انعكاسات سلبية خطيرة على اقتصاديات الدول العظمى، ورغم تحذير كبار الخبراء الاقتصاديين والماليين ومن داخل المؤسسات المالية العالمية بخطورة الوضع وانتظار الأسوأ، والأسوأ هنا مقارنة مع أزمة 2008، بل هناك من أبدى تخوفه مستحضرا أزمة 1929، رغم كل هذا وذاك، هناك في المغرب من دعا إلى عدم القلق وأن ليس هناك ما يدعو إلى التوجه نحو قانون مالية معدِّل، فهناك فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية بقانون المالية الأصلي لمواجهة مثل هذه الطوارئ...

---

[1] صدر مرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية والذي يرخص لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة تجاوز 31 مليار درهم الذي هو سقف قيمة الاقتراضات الخارجية المحدد بموجب المادة 43 من قانون المالية رقم 19.70 للسنة المالية 2020- الجريدة الرسمية عدد 6871 مكرر، الصادر بتاريخ 14 شعبان 1441 (8 أبريل 2020)، ص: 2014.

[2] في هذا الإطار تم إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل إسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا - كوفيد 19- بمقتضى مرسوم رقم 2.20.269 والصادر بتاريخ 21 رجب 1441(16 مارس 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6865 مكرر، الصادر بتاريخ 22 رجب 1441 (17 مارس 2020)، ص: 1540.

طبعا لن نقف عند هذا الموقف، فالاعتمادات المخصصة في الباب الأول لفصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية لا تشكل سوى 2.400.000.000 درهم. وحتى إذا أضفنا إليها، تجاوزاً، الاعتمادات المخصصة في الباب الأول لفصل التكاليف المشتركة المحددة في 24.651.211.000 درهم، واعتمادات الأداء المخصصة في الباب الثاني لفصل التكاليف المشتركة والمحددة في 23.200.755.000 درهم، فمجموع الاعتمادات يصبح 50.251.966.000 درهم، أي 50 مليار و251 مليون و966 ألف درهم.

إن هذه الفصول التي ذكرناها مجتمعةً، على أهميتها التي لا ينكرها أحدٌ خاصةُ فصلي التكاليف المشتركة، لا تكفي لوحدها لحل الأزمة التي خلفتها جائحة كورونا وضائقة الجفاف، لسبب بسيط؛ نحن بصدد أزمة مالية بنيوية تستدعي اتخاذ تدابير هامة لحماية منظومة المالية العمومية وتحتاج إلى تبني تعديلات مالية متعددة الجوانب وجذرية لإعادة النظر في كفتي الموارد والنفقات العامة، ومن تم ضرورة اللجوء إلى تفعيل المادة 4 من القانون التنظيمي للمالية واعتماد "مشروع قانون مالية تعديلي" حفاظا على صدقية الفرضيات والتوقعات والأرقام التي أتى بها قانون مالية سنة 2020 وحفاظا على مصداقية الترخيص البرلماني.

إن ضرورة اعتماد قانون مالية معدِّل تفرضه ببساطة عدم إمكانية الاستمرار في العمل بقانون مالية أصلي انطلق من فرضيات ماكرو اقتصادية وبني على أساسها مجموع التوقعات والأرقام، وقبل نهاية الفصل الأول من السنة المالية طرأت ظروف حتمت ضرورة مراجعة كل هذه الفرضيات.

ففيما يخص القطاع الفلاحي، انطلق قانون المالية لسنة 2020 مثلا من فرضية ارتفاع محصول الحبوب ليصل إلى 70 مليون قنطار هذه السنة عوض 52 مليون قنطار سنة 2019، لكن تواصل الجفاف بشكل أشد هذه السنة سيؤدي إلى التراجع عن محصول

السنة الماضية لتنخفض التوقعات إلى 30 مليون قنطار هذه السنة، أي بانخفاض 42% مقارنة بالموسم الماضي[1]...

وفي مجال الطاقة انطلق قانون المالية من فرضية استقرار سعر البرميل من النفط في 67 دولار على المستوى الدولي، بينما انهار سعر البرميل في شهري مارس وأبريل مع تفشي الجائحة إلى نحو 22,5 دولار فقط..

وبالنسبة لمعدل النمو، توقع قانون المالية لسنة 2020 ارتفاع نسبة النمو لتصل إلى 3.7% مقارنة بـ 2.9% سنة 2019، وتوقع كذلك تحسن استهلاك الأسر بـ 3.5% عوض 3.3% سنة 2019، بيد أن تأثيرات الجائحة على العديد من القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية والنقل... تسير عكس التوقعات.

وعلى مستوى الميزان التجاري، توقع قانون المالية لسنة 2020 انتعاش صادرات السلع والخدمات بنسبة نمو تناهز بـ 6.4%، جراء نمو قطاعات ذات قيمة مضافة عالية كصناعة السيارات والطيران والإلكترونيك، كما توقع تحقيق نمو بنسبة 5.2% على مستوى واردات السلع والخدمات.. وكل هذه الأرقام تحتاج إلى إعادة النظر مع تداعيات جائحة كورونا وما سببته من ركود اقتصادي دولي حاد وإغلاق العديد من الدول لحدودها أمام حركة البضائع والأشخاص وما ترتب عن ذلك من تراجع الطلب الخارجي وبالتالي تراجع في صادرات الفوسفاط والنسيج والمواد الغذائية والسيارات...

وبخصوص المداخيل الجبائية، توقع قانون مالية سنة 2020 تحصيل مداخيل ضريبية تقدر بـ233.4 مليار درهم أي بزيادة قدرها 3.5% عن سنة 2019، ولا شك أن جائحة كورونا سيكون لها تأثيرات حادة على المجال الاقتصادي والاجتماعي والمالي في اتجاه تراجع مختلف العائدات الضريبية (الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والرسوم الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) بفعل ركود

[1] بلاغ صحفي لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بتاريخ 22 أبريل 2020.

جميع القطاعات الاقتصادية (السياحة، الصناعة، النقل، الخدمات، التصدير..) وتوقف الشركات والمقاولات جزئيا أو كليا وكذا توقف العديد من الأنشطة المهنية والحرفية.. وتداعيات ذلك على النفقات العامة.

بناء على ما سبق تظهر الحاجة الملحة لوضع قانون مالي تعديلي، مبني على فرضيات ماكرو اقتصادية جديدة تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي يمر بها المغرب يمر بها المغرب، ومؤسس لتدابير جديدة لمجابهة الصعوبات والأضرار التي تلقي بظلالها على الاقتصاد الوطني..

3- مناقشة تبريرات الموقف الرسمي: بـ"عدم جدوى قانون مالية مُعدِّل"

خلال شهر أبريل أساساً، وفي سياق التفاعل مع بعض المطالب بوضع قانون مالي تعديلي، دعا رئيس الحكومة إلى عدم الاستعجال لعدم القدرة على تحديد التأثيرات والفرضيات الاقتصادية بدقة خاصة ما يتعلق بالفرضيات المرتبطة بالسياق الدولي...[1].

وفي نفس السياق استبعد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة تحضيرَ مشروع قانون مالية تعديلي في الوقت الراهن بسبب هذه الجائحة لضبابية الأزمة الحالية، وصعوبة تقديم فرضيات وتوقعات مضبوطة..[2]. كما صرح أن الحكومة تتجه إلى إلغاء مبالغ كبيرة في الميزانية كانت مخصصة لاعتمادات النفقات، على أن يتم تدبير تقليص النفقات بقرار مشترك مع كل قطاع...

هكذا اكتفت السلطة التنفيذية بتقنية مرسوم بقانون وتقنية القرارات المشتركة لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا، ما يدفعنا إلى مناقشة التبريرات التي دفعت السلطة التنفيذية

---

[1] "جائحة كورونا".. هذه أسباب عدم وضع الحكومة لقانون مالي تعديلي .. ‹ www.pjd.ma node، الثلاثاء، 21. أبريل 2020 - 18:16.

[2] رغم " ضبابية الأزمة الحالية"، قدمت المندوبة السامية للتخطيط توقعاتها عن تداعيات الجفاف وفيروس كورونا حيث في هذا الصدد يتوقع ألا تتعدى نسبة نمو هذه السنة 2%، وهي نسبة النمو الأقل خلال عشرين (20) سنة الماضية، وفي نفس السياق توقع بنك المغرب تحقيق نسبة نمو في حدود 2.3%، بينما تعجز أو لا تريد السلطة التنفيذية تقديم فرضيات أو توقعات عن السنة الجارية.

إلى عدم تعديل قانون مالية سنة 2020 والاستعاضة عن ذلك بوسائل أخرى أدنى.

في بداية الاجتماع الذي عقدته لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب يوم الثلاثاء 7 أبريل 2020، أوضح الوزير، بأنه نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، وعلى جل القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، فإنه أصبح من المتوقع بأن تعرف وضعية الموجودات من العملة الصعبة تراجعا ملموسا، جراء تأثير مجموعة من القطاعات المنتجة للعملة الصعبة، وعلى الخصوص قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات المصدرة، بالإضافة إلى تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج.

إذن بموجب هذه التأثيرات، ستضطر السلطة التنفيذية إلى التراجع عن العديد من الإجراءات والالتزامات والمواد التي جاء بها قانون المالية الأصلي، مع إضافة مواد جديدة تهدف إلى دعم استعجالي للشركات والمقاولات ومختلف الفاعلين المتضررين.

وكان ينتظر تحريك مسطرة قانون المالية التعديلي، إذ ينص القانون التنظيمي للمالية في المادة الـ4 منه على أنه "لا يمكن أن تغير خلال السنة أحكام قانون المالية للسنة إلا بقوانين المالية المعدلة"، وبالتالي، طبقا للفصل 66 من الدستور، كان لا مناص من عقد دورة استثنائية للبرلمان لهذا الغرض حتى ولو كنا على بعد خطوات قصيرة من عقد دورته العادية الربيعية، مع استعمال السلطة التنفيذية لصلاحياتها الدستورية قصد التعجيل بالمصادقة على قانون المالية المعدل.

بخصوص مدى الترخيص البرلماني، تنص المادة 36 من القانون التنظيمي للمالية: "يشتمل قانون المالية للسنة على جزأين.

تحصر في الجزء الأول المعطيات العامة للتوازن المالي والذي يتضمن ما يلي:

الإذن في استخلاص المداخيل العامة وإصدار الاقتراضات"، والتطبيق السليم الحكيم لهذه المادة يقتضي الرجوع للبرلمان من جديد من خلال قانون المالية المعدل وليس

من خلال مرسوم بقانون للترخيص بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، نظرا لما لذلك من تأثيرات كبيرة على المجتمع قاطبة.

دائما فيما يخص الترخيص البرلماني، يمكن طبقا للمادة 60، في حالة ضرورة ملحة وغير متوقعة ذات مصلحة وطنية، أن تفتح اعتمادات إضافية بمرسوم أثناء السنة، ويتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا بذلك. فالاعتمادات الإضافية هنا ينبغي أن تكون محددة وإلا أفرغ الترخيص البرلماني من كل معنى، هذه عندما تفرض الضرورة الملحة الاقتصار فقط على هذه الآلية، أما في حالتنا هذه لا مناص من تحريك المادة الرابعة.

كما تنص المادة 61: "لا يمكن إحداث مناصب مالية أو حذفها أو توزيعها ما بين القطاعات الوزارية أو المؤسسات إلا بموجب قانون المالية...

يمكن القيام بإعادة انتشار المناصب المالية ما بين الفصول المخصصة للموظفين والأعوان بموجب قانون المالية"، وقد حددت المادة 26 الخاصة بإحداث مناصب مالية من قانون مالية سنة 2020 عدد المناصب المالية المحدثة بِـ 23.312 منصب برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2020.

وحيث صرح الوزير بأنه يجب الاستعداد لأسوأ الحالات، وهو دوام هذه الوضعية إلى آخر السنة.. فكيف سيؤول هذه المادة بدون تحريك قانون المالية التعديلي؟ هل سيستعمل مرسوم بقانون مع كل قطاع وزاري؟ أم سيتم تعميم مرسوم بقانون على كل القطاعات؟ أم سيكتفي فقط باستعمال قرارات مشتركة؟

من زاوية أخرى من النقاش، وبخصوص المرسوم المتعلق بالترخيص بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، رفض الوزير المقترحات التي تقدم بها بعض البرلمانيين بالاقتراض عبر دفعات حسب الحاجيات، لأنه لا يمكن الرهان على احتياطي العملة الصعبة الذي يتوفر عليه المغرب حاليا مادام لا أحد يعرف مدة استمرار الأزمة، فقد تدوم هذه الوضعية شهرا أو شهرين أو إلى آخر السنة، مشيرا أنه قام بإعداد عدة

سيناريوهات حسب مدة استمرار الأزمة، وأنه من باب المسؤولية يجب الاستعداد لأسوأ الحالات، أي دوام هذه الوضعية مدة طويلة، وبالتالي يصعب طلب قرض من المؤسسات المالية العالمية في وسط الأزمة ولن يبق سوى واحد هو صندوق النقد الدولي مع فرض شروط، وذلك يعني عودة التقويم الهيكلي، لذلك يريد وضع المغرب في مأمن مع الحفاظ على سيادته، وهذا هو الغرض من المرسوم..

هنا تطرح مسألة قيمة الاقتراض مع وضع الدولة في مأمن من التقويم الهيكلي، والمنطق يفرض من جهة وجوبَ احترام الترخيص البرلماني وهو ما يعني تحديدَ قيمة الاقتراض الخارجي مع الأخذ بالسيناريو الأسوء، ومن جهة أخرى عدمَ تجاوز المادة 20 من القانون التنظيمي للمالية التي تؤكد على أنه: "لأجل الحفاظ على توازن مالية الدولة المنصوص عليه في الفصل 77 من الدستور، لا يمكن أن تتجاوز حصيلة الاقتراضات مجموع نفقات الاستثمار وسداد أصول الدين برسم السنة المالية. ويمكن للحكومة القيام بالعمليات الضرورية لتغطية حاجيات الخزينة"، وهذه مسؤولية الدولة.

إن التصويت على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 يمنح للحكومة شيكا على بياض، ويحرم البرلمان من مراقبتها للتأكد من حسن استعمالها لعملية الاقتراض بشكل عقلاني.

بخصوص ضغط حالة الاستعجال وبطء مسطرة تعديل قانون المالية الأصلي، توضح المادة 51 من القانون التنظيمي للمالية مسطرة تقديم مشروع قانون المالية المعدِّل والتصويت عليه، حيث "يصوت البرلمان على مشروع قانون المالية المعدل في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما الموالية لإيداعه من طرف الحكومة لدى مكتب مجلس النواب..[1]".

[1] حيث يبت مجلس النواب في مشروع قانون المالية المعدل داخل أجل 8 أيام الموالية لتاريخ إيداعه. وبمجرد التصويت على هذا المشروع أو نهاية الأجل المحدد في الفقرة السابقة، تعرض الحكومة على مجلس المستشارين النص الذي تم إقراره أو النص الذي قدمته في أول الأمر مدخلة عليه إن اقتضى الحال التعديلات المصوت عليها من طرف مجلس النواب والمقبولة من طرف الحكومة. ويبت مجلس المستشارين في المشروع داخل أجل 4 أيام الموالية لعرضه عليه. ويقوم مجلس النواب

صحيح أن هذه المسطرة تشكل عائقا أمام استعجالية الموقف إن أصر البرلمان على احترام كامل المدة. ولا يتصور عاقل أن يلجأ برلمانٌ في المغرب إلى هذا السيناريو الأسوء في هذه الظرفية الاستثنائية.. فمواقف كل الأحزاب في الأغلبية والمعارضة متفقة على ضرورة تكتل الجميع واستبعاد الحزازات السياسية في مجابهة جائحة كورونا، كما أن السلطة التنفيذية لديها من الصلاحيات ما يسنح لها الدفع بالتعجيل بالمصادقة على قانون المالية المعدل، والفصل 77 من الدستور يؤكد على أن البرلمان والحكومة يسهران على الحفاظ على توازن مالية الدولة. فلماذا إذن التلويح ببطء مسطرة تعديل قانون المالية الأصلي؟ ...

إن ما أقدمت عليه السلطة التنفيذية يشكل تحريفا لما تضمنته المادة الرابعة من القانون التنظيمي130.13 المتعلق بقانون المالية "لا يمكن أن تغير خلال السنة أحكام قانون المالية للسنة إلا بقوانين المالية المعدلة". فالقانون التنظيمي للمالية حَصَّنَ قانون المالية للسنة من المبادرات التعديلية، إذ لا يتم تعديل ذلك إلا عبر مشروع قانون مالي تعديلي، أي قانون من نفس القوة والقيمة. أما ما عدا ذلك فلا يتم اللجوء إليه إلا لمعالجة جوانب محدودة من قانون المالية الأصلي وفي حالات استثنائية، وإلا يعد ذلك مناورة وتلاعبا بالنص التشريعي.

4- الاستفادة من التجربة الفرنسية

كثيرا ما يتم الاستشهاد في المغرب بما يجري في فرنسا، وليس ذلك عيبا في حد ذاته إن كان المقصود هو الاعتبار والاستفادة من التجربة الفرنسية. فهل التبريرات التي صيغت في المغرب (من قبيل البطء والضبابية...) وطرحت أيضا في فرنسا رجحت تجاوز آلية قانون مالية تعديلي، أم رجحت اللجوء إلى البرلمان عبر بوابة مشروع قانون مالية تعديلي؟

بدراسة التعديلات المصوت عليها من طرف مجلس المستشارين ويعود له البت النهائي في مشروع قانون المالية المعدل في أجل لا يتعدى 3 أيام.

في فرنسا، دولة المؤسسات ودولة الحق والقانون، في مثل هذه الظروف بالذات لا مناص من اللجوء إلى البرلمان باعتباره المشرع الأول، ومن تم طرح مشروع قانون مالية تعديلي احتراما لمدى الترخيص البرلماني واحتراما لمبدإ الصدقية. فكيف تمت المسطرة التشريعية أو بالأحرى هل سايرت المسطرة التشريعية ظرف الاستعجال أم خضعت للتجاذبات السياسية؟ وكيف تناغمت الدولة مع التقلبات الشديدة التي تطرحها هذه الجائحة؟

المرحلة الأولى: قانون المالية التعديلي لِـ23 مارس 2020

قدِّم مشروع قانون مالية مُعدِّل أمام مجلس الوزراء يوم 18 مارس 2020 وصادق عليه، ليتم تسجيله برئاسة الجمعية الوطنية، هذه الأخيرة صادقت عليه بإجماع المصوتين في 19 مارس، ويوم الجمعة 20 مارس تبنى البرلمان نهائيا مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، بعدما صادق عليه مجلس الشيوخ من قبل 327 صوت ومن دون أي معارض ومن دون إدخال أي تعديل[1]. وتجدر الإشارة إلى أنه باقتراح من النواب تم تبني إحداث لجنة لدى الوزير الأول مكلفة بتتبع وتقويم تنفيذ تدابير الدعم المالي للمؤسسات في سياق الأزمة الصحية. وفي يوم 23 مارس أعطى رئيس الجمهورية الأمر بتنفيذه. يظهر إذن أن البرلمان كان أكثر استعجالية من السلطة التنفيذية وناقش وصوت بمجلسيه على القانون المالي المعدل في يومين فقط. وقد قامت الحكومة الفرنسية بمراجعة الفرضيات الاقتصادية والمالية التي تأسس عليها قانون المالية الأصلي، وتبقى هذه الفرضيات مرتبطة بتقديرات المؤسسات الأوربية، وهي مؤقتة يمكن أن تتطور بموازاة الحالة الصحية في أوربا وتبعا للمدة التي يستغرقها

[1] - Loi de finances rectificative pour 2020 (1) – Sénat: www.senat.fr › dossier-legislatif › pjl19-384
- Promulgation de la loi de finances rectificative pour 2020 ..., www.performance-publique.budget.gouv.fr › actualites

احتواء الجائحة وبتطور الوضعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم الشركاء التجاريين لأوربا[1].

المرحلة الثانية: قانون المالية التعديلي لِـ25 أبريل 2020

بفعل حدة التطورات، تم تبني قانون مالية تعديلي ثاني في 25 أبريل 2020 بتدابير جديدة مواكبة للأزمة الاقتصادية التي سببتها جائحة كوفيد 19. ففي 15 أبريل 2020 صادق مجلس الوزراء على قانون المالية التعديلي الثاني، ليقَدم إلى البرلمان في نفس اليوم... وفي 23 أبريل 2020، بعد اقتراح العديد من التعديلات عليه، توصل النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، المجتمعون في لجنة مشتركة، إلى اتفاق بشأن النسخة النهائية للنص. وفي اليوم نفسه، تبنت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ النص بشكل نهائي في جلسة عامة، ليصدر الأمر بتنفيذه في 25 أبريل 2020، ونشره في الجريدة الرسمية في 26 أبريل 2020.

ويعزز هذا النص ويكمل التدابير التي سطرها القانون المالي التعديلي الأول لِـ 23 مارس 2020. حيث تم توسيع خطة الطوارئ الاقتصادية لِـ 45 مليار يورو التي تم التصويت عليها في مارس من أجل دعم الاقتصاد والتشغيل لتصل إلى 110 مليار يورو، وتمت تقوية الدعم المقدم للمؤسسات، وتقديم مساعدات استعجالية..[2].

---

[1] يفترض قانون المالية المعدّل نموا بـ -1% (عوض 1.3% المتوقعة في قانون المالية الأصلي)، وتوقعت الحكومة بأن جائحة كورونا ستؤثر تخفيضا على الاقتصاد بـ1% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2020، وتعميق العجز ليصل إلى 3.9% من الناتج الداخلي الخام (108.5 مليار يورو)، مقابل 2.2% المتوقعة في قانون المالية الأصلي (93.1 مليار). وتوقعت الحكومة انخفاضا في الاستهلاك بـ2% وارتفاع التضخم بـ0.6 وانخفاض الموارد الجبائية بـ10.7 مليار يورو... والتزمت الدولة بضمان القروض الممنوحة للمقاولات من قبل البنوك في حدود 300 مليار يورو، وأحدثت حسابا خصوصيا يهدف تعويض المقاولات الصغيرة جداً نتيجة الأضرار التي لحقتها جراء هذه الجائحة...

Loi de finances rectificative pour 2020, budget rectificatif ..., www.vie-publique.fr › loi › 273946-loi-de-finances-rec…

[2] ارتكز قانون المالية التعديلي الثاني على تعديل تقديرات النمو إلى -8.0% في 2020 (بدلاً من +1.3% المنصوص عليها في قانون المالية الأصلي لعام 2020 و -1% في قانون المالية المعدّل الأول)، كما توقع ارتفاع العجز إلى نسبة 9.1% من الناتج الداخلي الخام (بدلاً من 2.2% المتوقع

خاتمة

مما سبق، يتبين أن تحريك المادة 4 من القانون التنظيمي للمالية هو البديل في مثل هذه الظروف، لكن المؤسف في المغرب أن السلطة التنفيذية حاولت استغلال "حالة الطوارئ الصحية" لتجاوز آلية قانون المالية المعدل، ومن تم الاستخفاف بسلطة البرلمان والتنصل من كل مراقبة...

ورغم مطالبة فرق الأغلبية والمعارضة بمجلس النواب الحكومة بإعداد مشروع قانون مالية تعديلي ضمن استراتيجية وطنية للإقلاع الاقتصادي، خلال اجتماع لجنة المالية بمجلس النواب للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية يوم الخميس 30 أبريل[1]، ورغم تصريح وزير المالية بأنه حينما تتوفر الفرضيات المضبوطة سيتم تقديم هذا القانون أمام البرلمان[2]، ورغم الحديث عن إعداد وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون مالية تعديلي ضمن إجراءات مواجهة تداعيات الجائحة[3]، إلا أنه إلى الآن لم يتم تحريك المادة 4 أعلاه.

إذن بعد ثلاثين سنة من تهيئ آخر قانون مالية معدل والذي صودق عليه سنة 1990، وبعد إصرار السلطات لأكثر من أربعة أشهر على عدم اللجوء إلى قانون مالية تعديلي، يلتزم أخيرا وزير المالية بتقديم مشروع قانون المالية المعدل في القريب

في قانون المالية الأصلي و3.9% في أول قانون مالي معدل). ومن المنتظر أن يصل الدين الفرنسي إلى 115% من الناتج الداخلي الخام في عام 2020...

2e Loi de finances rectificative 2020 budget de crise covid-19 ... www.vie-publique.fr › loi › 274104-2e-loi-de-finances…

[1] محمد بلقاسم "الأغلبية والمعارضة تطالبان بقانون مالية تعديلي لمواجهة آثار كورونا"، هسبريس، الخميس 30 أبريل 2020، actualitesmaroc.com.

[2] تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب حول مشروع قانون رقم 20.26 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 320.20.2 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

[3] نور الدين إكجان: "هل ينقذ قانون مالية تعديلي قطاعات اقتصادية متضررة من كورونا"؟"، www.hespress.com › economie، الأربعاء 13 ماي 2020 - 15:00.

العاجل[1]، لعله يعيد بعضا من التوازن المفقود ويخفف من آثار اضطراب العديد من القطاعات، ولعله يعيد أيضا بعضا من التوازن المفقود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولعله يعيد بعضا من المصداقية للترخيص البرلماني، ولمبدأ الصدقية.

لائحة المراجع:

- هشام أعناجي "بسبب "كورونا"..واش الحكومة غاتمشي لقانون مالية معدل لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار."- 14:30 15/03/2020، www.goud.ma ›.
- الجريدة الرسمية عدد 6370، الصادر بتاريخ فاتح رمضان 1436 (18 يونيو 2015)، ص: 5810.
- مرسوم رقم 2.20.269 المتعلق بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل إسم الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا ـ كوفيد19 ـ، الصادر بتاريخ 21 رجب 1441(16 مارس 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6865 مكرر، الصادر بتاريخ 22 رجب 1441(17 مارس 2020)، ص: 1540.
- "جائحة كورونا".. هذه أسباب عدم وضع الحكومة لقانون مالي تعديلي ... › www.pjd.ma node، الثلاثاء، 21. أبريل 2020 - 18:16.
- الجريدة الرسمية عدد 6871 مكرر، الصادر بتاريخ 14 شعبان 1441 (8 أبريل 2020)، ص: 2014.
- بلاغ صحفي لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بتاريخ 22 أبريل 2020.
- المادة 57 من القانون التنظيمي 130.13 المتعلق بقانون المالية على أنه "تقدم قوانين المالية المعدلة ويتم التصويت عليها وفق نفس الكيفية التي يقدم ويصوت بها على قانون المالية للسنة، مع مراعاة أحكام المادة 51 أعلاه".
- محمد بلقاسم "الأغلبية والمعارضة تطالبان بقانون مالية تعديلي لمواجهة آثار كورونا"، هسبريس، الخميس 30 أبريل 2020، actualitesmaroc.com.
- تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب حول مشروع قانون رقم 20.26 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 320.20.2 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.
- نور الدين إكجان: "هل ينقذ قانون مالية تعديلي قطاعات اقتصادية متضررة من "كورونا"؟"، www.hespress.com › economie، الأربعاء 13 ماي 2020 - 15:00.
- المنتصر السويني: "العقل المركزي للدولة ورسائل مشروع قانون المالية المعدل"، www.hespress.com › writers، الخميس 14 ماي 2020.
- Loi de finances rectificative pour 2020, budget rectificatif ..., www.vie-publique.fr › loi › 273946-loi-de-finances-rec..

[1] المنتصر السويني: "العقل المركزي للدولة ورسائل مشروع قانون المالية المعدل"، www.hespress.com › writers، الخميس 14 ماي 2020 - 08:58.

- 2e Loi de finances rectificative 2020 budget de crise covid-19 ... www.vie-publique.fr › loi › 274104-2e-loi-de-finances..
- Loi de finances rectificative pour 2020 (1) – Sénat: www.senat.fr › dossier-législatif › pjl19-384.
- Promulgation de la loi de finances rectificative pour 2020..., www.performance-publique.budget.gouv.fr › actualites.

جائحة كورونا وسؤال التحول الرقمي بالمغرب

الحسين اكو
أستاذ باحث في الاقتصاد
عبد الرحيم خضار
باحث في الاقتصاد

تقديم

أحدث التطور التكنولوجي السريع الذي عرفه العالم اليوم تأثيرا كبيرا في مجال الاقتصاد، وازدادت وثيرة هذا التأثير حدة في ظل الازمة الحالية، سواء من خلال جودة وسرعة الخدمات المقدمة للفاعليين الاقتصاديين والمواطنين، أم من خلال تطوير الابتكارات والحلول التي يحتاجها المجتمع، إضافة إلى تحسين أساليب العمل الإداري والحكومي. وبالتالي أصبحت الرقمنة عنصرا لا محيد عنه في كل مناحي الحياة.

يمكن تعريف الرقمنة أو التحويل الرقمي أو الاقتصاد الرقمي على أنه يشمل المنصات الإلكترونية على شبكة الإنترنت وأنشطتها الملازمة، حيث يمكن القول بأن كافة الأنشطة التي تستخدم البيانات الرقمية هي جزء من الاقتصاد الرقمي، وبالتالي يمكن أن يشكل الاقتصاد الرقمي جزءًا أساسياً في الاقتصادات الحديثة لمعظم اقتصاديات الدول، بدءًا من قطاع الزراعة إلى مجال البحث والتطوير[1].

يروم هذا المقال معالجة بعض مظاهر الرقمنة بالمغرب في ضوء مستجدات جائحة كورونا بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال المحاور الأربعة، سنتطرق في المحور الأول إلى إشكالية العمل عن بعد في القطاع العام والقطاع الخاص باعتباره تجلي من تجليات التحول الرقمي، على أساس أن نتناول في المحور الثاني التجارة الالكترونية، في حين سيعالج المحور الثالث الإدارة الالكترونية

[1] صندوق النقد الدولي، 2018 .قياس الاقتصاد الرقمي .تقرير الموظفين الذي أعده موظفو صندوق النقد الدولي وتم استكماله في 28 شباط / فبراير 2018.

باعتبارها رافعة للاقتصاد في السنوات الأخيرة. وفي الأخير سنحاول مناقشة بعض الإشكالات التي تطرحها الرقمنة في المغرب.

1. العمل عن بعد وإشكالية النجاعة والوسائل

لقد ساهمت جائحة كورونا بشكل كبير في إدخال الرقمنة في عدة مجالات، وتم تسريعها في مجالات أخرى. ومن أجل تدبير عدد كبير من شؤون الحياة اليومية لجأت فئات واسعة من المجتمع لحلول رقمية سواء تعلق الأمر بالتعليم عن بعد، أم بتدبير سير بعض الخدمات الإدارية أو المعاملات البنكية أو اقتناء الحاجات اليومية من خلال خدمات المنصات والتطبيقات التجارية الإلكترونية.

2. العمل عن بعد في القطاع العام والخاص

شكل العمل عن بعد حلا ناجعا للكثير من المقاولات والإدارات العمومية قصد التخفيف من قيود الحجر جراء تفشي وباء كورونا، رغم أن هذا الخيار لم يكن متوقعا لدى أغلبية المقاولات قبل هذه الأزمة.

فعلى مستوى القطاع الخاص، لوحظ أن الشركات التي استثمرت في بنيتها التحتية التكنولوجية قبل ظهور وباء كورونا مثل الأبناك وشركات الاتصالات، امتلكت القدرة في الواقع على مواكبة نموذج العمل عن بعد بشكل سريع وفعال، وبالتالي اكتسبت مميزات أكثر تنافسية من المؤسسات والهيئات التي مازالت تعمل وفقا للأساليب التقليدية.

لقد أجرت شبكة التواصل المهني "لينكد إن" مسحا لبيانات عدد من الوظائف والصناعات المختلفة حول إمكانية العمل مستقبلا من المنزل بعد انتهاء جائحة كورونا، ولقد أشارت نتائج هذا البحث الذي نشرته منصة "ستاتيستا[1]" إلى إمكانية حدوث الأمر في عدد كبير من الوظائف عبر قطاعات مختلفة. فمثلا في قطاع البرمجة وهندسة المعلومات يعتقد نحو 85% أن نتائج عملهم من البيت كانت جيدة

[1] www.statista.com

على نحو كبير فيما يرى نحو 82% أن الصناعة برمتها يمكنها أن تواصل العمل عن بعد.

وفي هذا السياق أصبح من الضروري تطوير المهارات الرقمية للموظفين قصد تمكينهم من التكيف مع متطلبات المرحلة. كما ينبغي على الشركات تطبيق نظام العمل عن بعد، ودعم برامج التحول الرقمي لضمان تنافسيتها والرفع من أداءها التجاري والمالي بما يضمن لها الاستمرارية في المراحل المقبلة.

أما على مستوى القطاع العمومي، فقد تقرر اعتماد العمل عن بعد لبعض فئات الموظفين والمستخدمين طبقا لمنشوري وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة رقم 2020/1[1] و2020/2[2]، وذلك حرصا على سلامة الموظفين والمرتفقين وكذا استكمالا لمختلف التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة هذا الوباء. وفي نفس السياق أعدت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة منشورا رقم 2020/3[3] ودليلا للعمل عن بعد يتضمن تعريفا مفصلا لمفهوم العمل عن بعد وأنواعه وأهدافه[4]. كما أعدت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة مشروع مرسوم يتعلق بالعمل عن بعد بإدارات الدولة[5].

ويبقى التحدي الكبير في العمل عن بعد هو ضمان أمن نظام المعلومات، حيث يؤكد منشور رئيس الحكومة على ضرورة تطبيق التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات والالتزام بالتعليمات الصادرة عن المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، خاصة المذكرة رقم 24100304/20[6] حول الأمن السيبراني.

---

[1] منشور رقم 2020/1 المتعلق بالتدابير الوقائية من خطر انتشار وباء "كورونا" بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات.

[2] منشور رقم 2020/2 المتعلق بالخدمات الرقمية للمراسلات الادارية.

[3] منشور رقم 2020/3 المتعلق بالعمل عن بعد في الادارات العمومية.

[4] الدليل العمل عن بعد في الادارات العمومية.

[5] مشروع مرسوم رقم 2.20.343 المتعلق بالعمل عن بعد بإدارات الدولة.

[6] المذكرة رقم 24100304/20 حول الأمن السيبراني.

3. الطب عن بعد في ظل ضعف بنيات الاستقبال وشح الموارد

من المعلوم أن أنشطة الطب عن بعد هي مرحلة من المراحل التي تدخل في إطار ما يسمى بالصحة الرقمية، حيث يمكن تعريفها بأنها استخدام أدوات وتقنيات المعلومات والاتصال في الخدمات الصحية[1]. وهذا يعني استخدام الوسائل والخدمات والطرق الإلكترونية لتقديم الخدمات المرتبطة بالصحة عن بعد.

ومن أجل المساهمة في التخفيف من أثار الجائحة، ساهمت الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء والهيئة الوطنية للصيادلة في تقديم خدمة طبية استشارية عن بعد لفائدة المرضى. وفي نفس الوقت أعدت وزارة الصحة مشروع مرسوم بهدف إنزال تقنية التطبيب عن بعد وإدخالها حيز التنفيذ[2]. كما أطلقت وزارة الصحة، 1 يونيو 2020، تطبيقا هاتفيا للإشعار باحتمال التعرض لعدوى فيروس كورونا بالمغرب تحت مسمى "وقايتنا"[3].

وفي هذا السياق لجأ الكثير من الأطباء إلى إنشاء منصات رقمية لتقديم خدمات واستشارات للمرضى تحولت إلى عيادات افتراضية، غير أن تأثير هذه المبادرات يظل محدودا، خاصة أن المرضى غير مقبلين عليها نظرا لما يتطلبه ذلك من مستوى معرفي بالوسائط التكنولوجية خاصة بالنسبة للفئات غير المتعلمة ووجود صعوبات في التشخيص عن بعد بالنسبة لبعض الأمراض.

4. التعليم عن بعد بين تضحيات الأطقم الإدارية والتربوية وغياب الإمكانات اللوجيستية

من المؤكد أن جائحة فيروس كورونا ساهمت بشكل واضح في تسريع عملية الرقمنة والانتقال بالمجتمع من التعليم الحضوري إلى التعليم عن بعد. حيث ساهم هذا الوباء

---

[1] www.ehealthsa.com

[2] المملكة المغربية. وزارة الصحة. وزارة الصحة تنفتح على تكنولوجيا الطب عن بعد. www.sante.gov.ma

[3] www.wiqaytna.ma

في اعتماد خطوات لم يكن من الممكن اعتمادها حتى بعد عدة سنوات في ظل ظروف عادية.

لقد أصبح التعليم عن بعد واقعا، وبالتالي فنحن على مشارف شيء عميق في مسار البشرية ... ويحسن بنا أن ننغمر فيه برؤية وروية... فلا يمكن للعملية التربوية أن تبقى كما كان الأمر قبل الثورة الرقمية، ولا يمكن أن نفرض على العقول ما تستطيع أن تقوم به الآلات في سرعة ويسر ودقة وسرعة[1].

ولكن بالمقابل يلاحظ أن التعليم عن بعد شابته عدة اختلالات حسب الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، حيث أكدت في بلاغ لها أن عملية التدريس عن بُعد بالمغرب التي كانت نتيجة لحالة الطوارئ الصحية تقتصر على تمارين ودروس لا تستغرق في الغالب ساعتين في اليوم.

ومن بين المشاكل المطروحة في هذه التجربة نجد غياب التجهيزات والأدوات الرقمية لدى العديد من المستهدفين من هذه العملية، وكذا ضعف التكوين في هذا المجال لاسيما للأساتذة الذين يسهرون على عملية التدريس عن بعد، إضافة إلى ذلك تظل مجانية الأنترنيت وضعف الشبكة يشكلان عائقا أساسيا أمام عملية التعليم عن بعد. واليوم يظل المجتمع في حاجة ملحة ورغبة قوية للدفع في اتجاه رقمنة جزء كبير من التعليم على غرار بعض دول العالم المماثلة لوضعيتنا، بما يتوافق مع تطلعات المواطنين ويثمن مجهودات الطاقم الإداري والتربوي.

5. التجارة الالكترونية تتلمس ملامح مستقبلها في ظل الحجر الصحي

لقد انتعش الأداء بواسطة البطاقات المصرفية عبر الإنترنت في الربع الأول من العام الجاري بزيادة نسبة 26 % مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، حيث ناهزت قيمة المعاملات بهذه الواسطة 130 مليون دولارا. وتجدر الإشارة أن إمكانية الأداء

[1] حسن اوريد، من أجل ثورة ثقافية بالمغرب، الدار البيضاء،2018، المطبعة النجاح الجديدة، ص 65.

عن بعد بواسطة البطائق البنكية الإلكترونية ساعد على انتعاش هذا النوع من التجارة بالمغرب[1].

كما ظهرت عدة مواقع وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، يعرض أصحابها على المواطنين إمكانية التسوق دون الخروج من بيوتهم ومع توصيل طلباتهم إلى باب المنزل.

والملاحظ أن المغرب تراجع في مؤشر التجارة الإلكترونية لسنة 2019 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، بحيث احتل، وفقا لهذا المؤشر، المرتبة 95 من أصل 152 دولة عبر العالم شملها التقرير، بعدما كان في المرتبة 81 سنة 2018، إلا أنه في ظروف الحجر الصحي فان حجم التعاملات الالكترونية شهدت تطورا مهما.

6. الإدارة الالكترونية وسرعة التحول الرقمي

دفعت جائحة فيروس كورونا الحكومة إلى الاشتغال بالوسائل الرقمية، وكان ذلك جلياً من خلال لجوء عدد من القطاعات الحكومية إلى رفع مستوى هذا التعامل، بحيث اعتمدت عدة إدارات الأداة الرقمية لتشجيع العمل عن بُعد وتقليص التبادل المادي للمراسلات والوثائق الإدارية. ومواكبةً لهذه الدينامية أطلقت وكالة التنمية الرقمية عدة مبادرات رقمية لتشجيع وتيسير العمل عن بُعد بالإدارات المغربية، منها بوابة مكتب الضبط الرقمي للمراسلات الإدارية والخدمة الإليكترونية للمراسلات الإدارية والخدمة الإلكترونية "الحامل الإليكتروني :(parapheur électronique)"[2].

لقد شرع المغرب في مخطط للتحول الرقمي مند عدة سنوات، وحيث إنه ليس من الممكن استحضار جميع مبادرات التحول الرقمي خاصة في إدارة الدولة. سنكتفي

[1] مصطفى قماس، المغرب: تصاعد شكاوى المستهلكين منwww.alaraby.co.ukالتجارة الإلكترونية

[2] www.mcinet.gov.ma

بالإشارة إلى بعضها: رقمنة الخدمات الجبائية والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي العدالة والمحافظة العقارية ورقمنة خدمات الحماية الاجتماعية...

كما أطلقت وكالة التنمية الرقمية والصندوق المغربي للتقاعد خدمة الاستقبال عن بعد Télé RDV CMR، من أجل التواصل المباشر مع منخرطي الصندوق[1].

7. أي مستقبل للرقمنة في الاقتصاد المغربي؟

يشكل الاقتصاد الرقمي في الوقت الحالي عنصرا مهما للاقتصاد المغربي، ومند عدة سنوات والدولة تعمل على تطوير وتحسين أداءه وذلك نظرا لما يشكله هذا الاقتصاد من أهمية وما يسهم به من إنتاج يشكل دافعا أساسيا لاقتصادات الدول وخلقا لقيمة مضافة جديدة.

لقد أصبح الاقتصاد الرقمي اليوم يهم جميع القطاعات وجميع مرافق المجتمع، بدءًا من التدبير الحكوميّ إلى الصناعة والتجارة والقطاعات الخدماتية. وبالتالي فإنّ عملية الرقمنة بالنسبة لمجموع الفاعلين العموميين والخواص لم تعد اختيارا بقدر ما أصبحت تفرض نفسها على الجميع كشرط لازم لتسريع وتيرة التنمية والتقليص من الكلفة[2].

لهذا ومن أجل اقتصاد يساير التحولات السريعة فإن المغرب مطالب أكثر من أي وقت مضى باعتماد سياسة جديدة تؤسس لتحوله الرقمي والإداري وتشمل مختلف الأبعاد) التكوين، دعْم الابتكار، الاستثمار، إضفاء الطابع اللامادّي على العمليات الإدارية، تجهيز المقاولات،...) وبحكامة تضمن تجانس الاستراتيجية ونجاعة التنفيذ، سينجح بكيفيّة أنجع وأسْرَع في إصلاحاته الطموحة والمعقّدة كذلك، وسوف يتمكّن في النهاية من بلوغ أهداف سياساته المختلفة، بل أكثر من ذلك الانخراط النهائي في طريق الصعود[3].

---

[1] انظر بلاغ صحافي للوكالة في الموقع www.add.gov.m

[2] المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2016 التحوّل الّرقمي في خدمة المواطن ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ص 145.

[3] نفسه، ص 145

وفي نفس السياق أكد القرير الذي اعدته قضاة المجلس الأعلى للحسابات أن الاستراتيجية المغرب الرقمي عرفت تأخرا في تفعيل كافة الإجراءات والمشاريع المبرمجة. وأكد المجلس أن نسبة الإنجاز لم تتجاوز 38 % في حين ظلت في حدود 11 % فيما يتعلق ببرامج التحول الاجتماعي[1].

وبالتالي أصبح من اللازم أن تنكب بلادنا على تفعيل استراتيجية "المغرب الرقمي" وأن يكون هذا التحول الرقمي دعامة من دعامات النموذج التنموي الجديد، لهذا بينت هذه الأزمة بشكل جلي أن التحول الرقمي ليس ترفا، بل هو ضرورة مستعجلة، فالجائحة خلقت الشرط الاجتماعي والثقافي اللازم للدخول الجماعي إلى عصر الرقمنة، ويتعين أن يكون ما بعد كورونا هو عهد التحول الرقمي الكامل بالنسبة لبلادنا.

خاتمة

لابد أن نشير في الاخير إلى أن التحول الرقمي يمكن أن يشكل العمود الفقري للاقتصاد المغربي، كما أن إجراءات حالة الطوارئ الصحية التي طبقت في المغرب كانت عاملا مساهما في تسريع وثيرة رقمنة جوانب كبيرة من الاقتصاد الوطني.

فضلا عن ذلك إن دعم مسلسل التحول الرقمي بالمغرب مهما كان طموحا جماعيا فأثره سيكون محدودا إن لم تصاحبه اصلاحات هيكلية لبنية الاقتصاد الوطني وذلك عبر التوزيع العادل للثروات وسياسة جبائية عادلة ودعم المقاولة المواطنة ومحاربة اقتصاد الريع والقطع مع جميع مظاهر الفساد الإداري والاقتصادي والسياسي.

من وجهة نظر اخرى إن تعميم الرقمنة على مختلف مؤسسات الدولة من الامثل أن يصاحبها تعميم وضع جميع المعطيات والبيانات بالتفصيل رهن اشارة الفاعلين الاقتصادين والاجتماعين بما يساهم في الرفع من مستوى الشفافية وربط المسؤولية

[1] المملكة المغربية، المجلس الاعلى للحسابات، تقييم المغرب الرقمي 2013، سنة 2014، ص 39.

بالمحاسبة. بالإضافة إلى العمل على إشراك المواطنين وهيئات الرقابة الوطنية والدولية في تقييم السياسات العمومية.

كما أن هذه الازمة اماطت اللثام على ضعف السياسات العمومية خاصة فى جانب الاقتصاد الرقمي وبينت أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري واقتصاد المعرفة والابتكار كركيزة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي.

لائحة المراجع:

- بلاغ صحافي للوكالة التنمية الرقمية في موقعها.
- التقرير المشترك بين المنظمة العمل الدولية و Eurobond.
- حسن اوريد، من أجل ثورة ثقافية بالمغرب، الدار البيضاء،2018، المطبعة النجاح الجديدة.
- الدليل العمل عن بعد في الادارات العمومية. 2020.
- صندوق النقد الدولي، 2018 .قياس الاقتصاد الرقمي .تقرير الموظفين الذي أعده موظفو صندوق النقد الدولي وتم استكماله في 28 شباط / فبراير 2018.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئ من أجل نظامٍ جبائي يشكل دعامةً أساسيةً لبناء النموذج التنموي الجديد المملكة المغربية. 2019.
- المذكرة رقم 24100304/20 حول الأمن السيبراني
- مصطفى قماس، المغرب: تصاعد شكاوى المستهلكين من التجارة الإلكترونية.
- المملكة المغربية، المجلس الاعلى للحسابات،تقييم المغرب الرقمي 2013، سنة 2014.
- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي، التقرير السنوي 2016 التحوّل الّرقمي في خدمة المواطن ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
- المملكة المغربية. وزارة الصحة. وزارة الصحة تنفتح على تكنولوجيا الطب عن بعد.
- منشور رقم 2020/1 المتعلق بالتدابير الوقائية من خطر انتشار وباء "كورونا" بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات.
- منشور رقم 2020/2 المتعلق بالخدمات الرقمية للمراسلات الادارية.
- منشور رقم 2020/3 المتعلق بالعمل عن بعد في الادارات العمومية.
- www.alaraby.co.uk
- www.ehealthsa.com
- www.mcinet.gov.ma
- www.statista.com

الحماية القانونية والواقعية للمستهلك في ظل جائحة كورونا

هاجر هروس
باحثة في القانون البنكي

تقديم

أدى تفشي وباء كورونا المستجد إلى زعزعة الاقتصاد في العالم. وأمام عجز الدول على مواجهته والقضاء عليه، فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية والاستباقية. وللحد من انتشاره قام المغرب بدوره ببعض الإجراءات. كان أهمها: إعلان حالة الطوارئ الصحية[1] التي على أساسها تم فرض الحجر الصحي وعدم السماح بالتجمعات للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع المغربي، مع إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية، الأمر الذي انعكس على القطاع الاقتصادي والاجتماعي بشكل مباشر[2]، على إثر ذلك تم توقيف العمل بالعديد من المؤسسات والقطاعات الحيوية، مما حمل المغرب على اتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثار جائحة كورونا المستجد كوفيد 19 على الأسر والمقاولات، إلا أن هذه الأزمة تخللتها مجموعة من التجاوزات والممارسات ساهمت في استفحالها. وجراء هذه التداعيات نتساءل عن الحماية القانونية والواقعية للمستهلك في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 ومدى نجاعتها؟

[1] مرسوم بقانون رقم 2.20.293 صادر في 28 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد 19، الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر بتاريخ 29 رجب 1441 (24 مارس 2020)، ص: 1783.

[2] - راجع: "النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد 19 على نشاط المقاولات"، خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 3 أبريل الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط، رابط التحميل: www.hcp.ma تاريخ التنزيل 2020/06/04.

- انظر المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط: "إنجاز بحث وطني حول تأثير جائحة كورونا على الوضعية الاقتصادية والنفسية للأسر"، رابط التحميل: www.hcp.ma تاريخ التنزيل 2020/06/04.

1. حماية المستهلك في التشريع المغربي:

كان المستهلك يعاني من ضعف وجود ترسانة قانونية تحمي حقوقه باعتباره طرفا ضعيفا في السلسلة الاقتصادية، ومع سنة 2011 قام المشرع المغربي بإصدار مجموعة من القوانين التي ترمي إلى حماية المستهلك، فأصدر القانون 31.08 المتعلق بتدابير حماية المستهلك[1]، وأيضا القانون 24.09 المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات[2]، والقانون 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية[3]، حيث نجد أن المستهلك أصبحت له العديد من الحقوق المكفولة بمقتضى نصوص قانونية، فبالرجوع إلى القانون 31.08 نجده كرس مجموعة من الحقوق في ديباجته المتعلقة بالحق في الإعلام، الحق في حماية حقوقه الاقتصادية، الحق في التمثيلية، الحق في التراجع، الحق في الاختيار والحق في الإصغاء إليه، كما أنه ذكرها على سبيل المثال لا الحصر، مما يترك المجال إلى إمكانية تعزيز هذه الحقوق كلما دعت الضرورة.

وعلى الرغم من وجود هذه القوانين إلا أنه على المستوى الواقعي لازال المستهلك يعاني من تجاوزات تقع عليه دون أي احترام لحقوقه، وعدم إنفاذ القانون ضد مرتكبي هذه الجرائم التي تمسه.

2. الحماية الواقعية للمستهلك في ظل جائحة كورونا:

أبانت الظرفية الراهنة من تفشي وباء كورونا كوفيد 19 عن ضعف الحماية الواقعية للمستهلك، حيث ظهرت العديد من التجاوزات، خاصة ما يتعلق بغلاء أسعار وضعف جودة بعض المنتوجات كالمطهرات الكحولية والكمامات الصحية، وكذلك عدم تنفيذ

---

[1] القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، الجريدة الرسمية عدد 5932 بتاريخ 3 جمادى الأولى 1432 (7 أبريل 2011)، ص:1072.

[2] القانون رقم 24.09 المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات، الجريدة الرسمية عدد 5980 بتاريخ 23 شوال 1432 (22 سبتمبر 2011)، ص: 4678.

[3] القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، الجريدة الرسمية عدد 5822 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1431 (18 مارس 2010، ص: 1101.

المؤسسات البنكية للإجراءات الاستثنائية المرتبطة بعقود قروض السكن والقروض الاستهلاكية.

1.2. تعثر سداد أقساط القروض في ظل جائحة كورونا:

قد يتأثر المستهلك بتغيير وضعيته الاقتصادية التي تجعله غير قادر على سداد قروضه البنكية، وفي هذه الحالة منحه المشرع المغربي من خلال المادة 149 من القانون 31.08 المتعلق بحماية المستهلك، خاصة في حالة الفصل عن العمل أو وضعية اجتماعية غير متوقعة أن يوقف تنفيذ التزاماته تجاه المؤسسة البنكية بأمر من رئيس المحكمة المختصة بصفة استعجالية، ويمكن أن يقرر في الأمر الصادر عنه أن المبالغ المستحقة لا تترتب عنها فائدة طيلة الإمهال القضائي. ولكن ليس هناك ما يمنع من قيام المدين بمحاولة ودية، حيث يمكنه أن يطلب من المؤسسة البنكية تأخير سداد ديونه بسبب تغير وضعيته الاقتصادية، وفي حالة عدم استجابة البنك، يمكنه أن يلجأ إلى رئيس المحكمة المختصة بطلب الإمهال القضائي. إلا أن الظرفية الصحية الراهنة أنتجت مجموعة من التداعيات، أهمها توقف الكثير من الأجراء عن العمل، وكذلك تقلص وتراجع دخل العديد من الأشخاص العاملين بالقطاع غير المهيكل، مما أثر على وضعيتهم الاقتصادية وجعلهم غير قادرين على سداد أقساط القروض. ولأجل ذلك عمدت لجنة اليقظة الاقتصادية[1] إلى اتخاذ مجموعة من التدابير تخص الأسر والمقاولات التي شرعت في تطبيقها المجموعة المهنية لبنوك المغرب، كان من أهمها تأجيل سداد أقساط القروض إلى غاية 31 يونيو 2020، وتستفيد الأسر المغربية التي تراجعت إيراداتها جراء تداعيات كورونا بشكل تلقائي أو عبر طلب موجه للبنك من حق التأجيل بعد إثبات تراجع الإيرادات في الفترة الأخيرة. وتشمل هذه العملية بشكل خاص الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذين فقدوا أو

[1] عقدت لجنة اليقظة الاقتصادية اجتماع عملها الثاني يوم الخميس 19 مارس 2020 بمقر وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

توقفوا مؤقتا عن عملهم ومحدودي الدخل والأشخاص العاملين في القطاع غير المهيكل.

اعتمدت البنوك وسيلتين لتأجيل سداد الأقساط المتعثرة؛ إما بالاحتفاظ بنفس مبلغ الاستحقاق و تمديد مدة القرض، أو بالاحتفاظ بنفس المدة والرفع من مبلغ الاستحقاق. وفي الحالتين السالفتي الذكر، يبقى الإشكال مطروحا حول تغيير جدول الاستخماد (Tableau d'amortissement)، حيث أشارت بعض البنوك كالبريد بنك إلى أن طلب التأجيل لا يخضع للمصاريف، إلا أنها لم توضح ما إذا كانت قروض السكن والاستهلاك المؤجلة لمدة ثلاثة أشهر ستخضع لفوائد أم لا. وعلى العكس من ذلك، نجد أن مجموعة البنك الشعبي اعتمدت تأجيل الاستحقاقات بدون التعرض لغرامات التأخير، وهذا التباين راجع إلى غياب مسطرة موحدة للاستفادة من تأجيل سداد أقساط الديون البنكية في ظل هذه الجائحة، لتنطلق العملية وسط غموض غير مفهوم، مما خلق جدلا واسعا في أوساط المستفيدين والمهتمين، واعتبروا أنه لا يجب أن يترتب على القروض المؤجلة اقتطاع فوائد لصالح البنك، على اعتبار أن التأخير ناتج عن أزمة استثنائية مرتبطة بانتشار جائحة كورونا. كما أن قبول المدين بالتغييرات التي يمكن أن تطرأ على جدول الاستخماد، قد لا تتيح له بعد ذلك حق اللجوء إلى القضاء لطلب الإمهال القضائي. بالإضافة إلى أن البنوك قد ترتب على المدين فوائد أخرى قد لا يكون على علم بها، الأمر الذي سيثقل كاهل المستهلك المدين بدل التخفيف عنه لمواجهة هذه الظرفية، كما أن نماذج التأجيل التي تهم تعليق أداء الاقساط لا تخبر العميل مدى تأثير ذلك على القرض، وفي ذلك انتهاك سافر بحق الإعلام المكفول بمقتضى القانون 31.08 المتعلق بتدابير حماية المستهلك، وبالتالي فإن البنوك يجب أن تعلم المدين بجدول الاستخدام المراجع ليتأكد المدين ما إذا كانا يتضمن هذا الأخير أي فوائد تأخيرية أو غرامات ناتجة عن تأجيل القرض أم لا، كما أن البنوك يجب أن تعبر في الظرفية الصحية الراهنة عن حسن نيتها بالتنصيص مباشرة في النموذج على

أن هذا التأجيل لا يتضمن أي فوائد عرضية أو غرامات تأخيرية. ولرفع هذا اللبس أو الغموض الذي شاب هذه العملية والخروج بحل توافقي قررت لجنة اليقظة في اجتماعها السابع تحمل الدولة والقطاع البنكي للفوائد العرضية الناتجة عن تأجيل سداد أقساط قروض الاستهلاك وقروض السكن لفائدة الأفراد[1].

2.2. غلاء أسعار بعض المنتوجات وضعف جودتها في زمن كورونا:

من أهم آثار تفشي وباء كورونا على المستهلك غلاء الأسعار، خاصة مع بداية ظهور الوباء إلى غاية نهاية شهر مارس 2020، حيث عرفت بعض المنتوجات ارتفاعا في الأسعار، بعد ارتفاع الطلب عليها كالكمامات ووسائل التنظيف والمطهرات بالإضافة إلى تهافت المستهلكين على مختلف السلع بسبب حالة الهلع التي سادت المغرب مع بداية الوباء[2]، وهنا يمكن التساؤل حول مدى تطبيق القوانين المنظمة لضبط أسعار السلع في الأسواق، ومن هي الجهة المختصة بالرقابة على مرتكبي جرائم الأسعار؟

يمثل القانون 31.08 المتعلق بتدابير حماية المستهلك إطارا قانونيا يحمي المستهلك من غلاء الأسعار خصوصا المادة 3 التي تنص على ضرورة إعلام المورد للمستهلك بأسعار المنتجات والسلع وتعريفات الخدمات المعروضة، وبالتالي فإنه على كل تاجر أو مورد أن يعلم المستهلك بأسعار السلع خاصة إذا تعلق الأمر بالسلع المقننة أسعارها. هذا بالإضافة إلى المادة 4 من نفس القانون، والتي تقضي بضرورة تسليم المستهلك الذي قام بعملية الشراء فاتورة أو مخالصة أو تذكرة صندوق أو أي وثيقة تقوم مقام ذلك. والحق في الإعلام هو حق أساسي يكفل حماية المستهلك فيما يتعلق

---

[1] بالنسبة للأفراد الذين تقلص دخلهم بسبب حالة الطوارئ الصحية المقررة، فقد تقرر أن تتحمل الدولة والقطاع البنكي التكلفة الكاملة للفوائد العرضية (intercalaires) الناتجة عن تأجيل سداد قروض السكن والاستهلاك للفترة الممتدة بين مارس ويونيو 2020 .ويهم هذا الإجراء الأشخاص الذين لديهم أقساط شهرية قد تصل إلى 3.000 درهم بالنسبة لقروض السكن و1.500 درهم بالنسبة لقروض الاستهلاك، بما فيها القروض التي قدمتها شركات التمويل. انظر قرارات الاجتماع السابع للجنة اليقظة الاقتصادية بتاريخ 2020/05/08.

[2] انظر المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط: "إنجاز بحث وطني حول تأثير جائحة كورونا على الوضعية الاقتصادية والنفسية للأسر"، م س.

بالمنتج وخصائصه ومميزاته والكلفة الاقتصادية للمنتوج وذلك للحماية والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك، الأمر الذي يمكنه من المقارنة بين الأسعار المعلن عنها واختيار الأفضل. كما يسهل على الجهات المختصة تحديد المخالف وتجريمه.

فالأصل أن الدولة لا تقوم بتحديد الأسعار بل تقوم إما بتسقيف الأسعار أو تحديد هوامش الربح القصوى لبعض السلع والخدمات. ولكن يمكن في حالات استثنائية أن تتدخل الدولة لتحديد أسعار بعض المنتجات والسلع والخدمات، خاصة الواسعة الاستهلاك شريطة تحقق شرطين متلازمين وهما: يتمثل الشرط الأول بحصول ارتفاع أو انخفاض فاحش للأسعار، ويتعلق الشرط الثاني بتحقق ما إذا كان هذا الارتفاع أو الانخفاض الفاحش مبررين بالاعتبارات التي نصت عليها المادة 4 من القانون 104.12. ومن أهم التدابير في هذا المجال إصدار قرارين يرميان إلى تحديد الأسعار من طرف وزير المالية[1]. يرمي القرار الأول إلى اتخاذ تدابير مؤقتة ضد ارتفاع أسعار المطهرات الكحولية[2] فضلا عن صدور قرار آخر يقضي باتخاذ تدابير مؤقتة ضد ارتفاع أسعار الكمامات الواقية[3].

وفي نفس السياق، وفي إطار الجهود المبذولة لتجاوز تداعيات تفشي وباء كورونا تم تشكيل لجان إقليمية ومحلية مختلطة لمراقبة الأسعار وجودة المواد الغذائية للقيام بمهام

---

[1] أسند هذا الاختصاص لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بموجب مرسوم رقم 2.19.956 الصادر بتاريخ 30 أكتوبر 2019، والمتعلق باختصاصات وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6826 الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2019، ص: 10154.

[2] قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة تحت رقم 986.20 بتاريخ 16 مارس 2020، المتعلق باتخاذ تدابير مؤقته ضد ارتفاع أسعار المطهرات الكحولية، بحيث ينص في المادة الأولى منه على تنظيم أسعار البيع القصوى بالجملة والتقسيط للمطهرات الكحولية لفترة لا تتعدى ستة أشهر، ويضيف نفس القرار في المادة الثانية أ الأسعار المذكورة تحدد بملحق هذا القرار، جريدة رسمية عدد 6865 مكرر، بتاريخ 17 مارس 2020، ص: 1541.

[3] قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة تحت رقم 1020.20 بتاريخ 31 مارس 2020 المتعلق باتخاذ تدابير مؤقته ضد ارتفاع أسعار الكمامات الواقية، والذي في المادة الثانية منه على السعر الأقصى للبيع للعموم مع احتساب الضريبة على القيمة المضافة، جريدة رسمية عدد 6870، بتاريخ 2 أبريل 2020، ص: 1933.

التحقيق في المخالفات وجرائم الأسعار، بغية حماية المستهلك من ممارسات غير قانونية في حقه، سواء ما يتعلق بضبط الأسعار أو جودة المنتجات والسلع المقدمة له.

3. دور جمعيات حماية المستهلك في ظل جائحة كورونا:

تقوم جمعيات حماية المستهلك بدور وقائي، حيث تتبع في دفاعها عن المصلحة الجماعية المشتركة وسائل خاصة لمواجهة المهنيين الذين لا يحترمون المصلحة الجماعية للمستهلكين، حيث تقوم بالتوعية والدعاية المضادة التي قد تصل للدعوة إلى مقاطعة سلعة أو منتج أو خدمة كوسيلة ضغط على الموردين والتجار من أجل رفع الحيف الذي يطال المستهلكين. كما تضطلع هذه الجمعيات بدور علاجي يتمثل في إمكانية تمثيل المستهلك أمام القضاء سواء عن طريق رفع دعوى قضائية أو التدخل في دعوى جارية، كما نصت على ذلك المادة 157 من قانون حماية المستهلك 31.08، إلا أن الدفاع عن المستهلك أمام القضاء لا يسمح به الا إذا كانت هذه الجمعيات لها صفة المنفعة العامة.

ولا يخفى علينا الدور الذي تقوم به جمعيات حماية المستهلك كفاعل أساسي إلى جانب الدولة لتجاوز تداعيات أزمة كوفيد 19، حيث تعمل على توعية وتنوير المواطنين حول خطورة هذا الوباء وطرق الوقاية منه وضرورة الالتزام بالنصائح الطبية المتعلقة به، وتقديم تقارير يومية إلى السلطات العمومية المعنية حول الأنشطة اليومية والوضع المحلي ورصد المشاكل الموجودة أو التي قد تحدث في المستقبل[1]، كما قامت بعض جمعيات حماية المستهلك بحملات تطهير وتعقيم للعديد من المؤسسات والمتاجر التي يقصدها المستهلك ويتوجه إليها لتلبية حاجاته الضرورية[2]،

هذا وعملت جمعيات حماية المستهلك على إصدار جملة من البلاغات التي من خلالها تعلم وتوعي المستهلك بأثمنة الخضر والفواكه لكي لا يتعرض إلى الاستغلال أو

[1] انظر بلاغ جمعية حماية المستهلك بمدينة تارودانت، المؤرخ بتاريخ الاثنين 16 مارس 2020.

[2] حملات "مبادرة تعقيم" التي قامت بها الجمعية المغربية لحماية وتوجيه المستهلك خريبكة مع بداية الوباء إلى غاية 3 يونيو 2020.

التعسف من طرف التجار[1]، كما دعت الهيئة الوطنية لجمعيات حماية المستهلك إلى مراجعة وتخفيض أسعار المحروقات وحث الحكومة على التدخل الفوري من أجل وضع حد لشركات المحروقات، نظرا لتراجع القيمة السوقية لهذه المنتوجات على المستوى العالمي.

أما بخصوص الديون المتعثرة للمستهلكين مع المؤسسات البنكية في ظل أزمة كورونا، تدخلت بعض جمعيات حماية المستهلك، كالجامعة المغربية لحماية المستهلك وجمعية المستهلكين المتحدين، معتبرة أن الطلبات التي فرضتها المؤسسات البنكية تتنافى جملة وتفصيلا مع مقتضيات قانون حماية المستهلك 31.08، خاصة ما يتعلق بالتنازل عن حقوقه المشروعة والمضمونة بمقتضى المادة 77 من هذا القانون التي تمكن المستهلك من مدة قدرها سبعة أيام من أجل تكوين قناعة كافية حول طبيعة ومدى الالتزام المالي الذي يمكن أن يتعهد به. هذا بالإضافة إلى أن هذه الطلبات حررت باللغة الفرنسية الأمر الذي يتنافى مع المادة 206 من قانون حماية المستهلك 31.08 التي تنص على أن كل حق حرر بلغة أجنبية يصطحب وجوبا بترجمة إلى اللغة العربية، واعتبرت جمعيات حماية المستهلك أن مخالفة المؤسسات البنكية لهذه الشروط يعتبر استغلالا لضعف المستهلك في وقت يحتاج فيه هذا الأخير إلى مد يد العون والمساعدة لتجاوز هذه الأزمة.

خاتمة

أبانت جائحة كورونا عن وجود مجموعة من الاختلالات القانونية والواقعية أثرت على وضعية المستهلك الاقتصادية، ولتجاوز هذه الاختلالات نقترح مايلي:

تضمين العقود المستقبلية بنودا ترمي إلى الأخذ بعين الاعتبار وقوع أزمات أو ظروف استثنائية عامة غير متوقعة، الغاية منها وقف تنفيذ الالتزامات التعاقدية

[1] انظر بلاغ جمعية حماية المستهلك بمدينة تارودانت، المؤرخ بتاريخ الاثنين 18 مارس 2020.

للمستهلك مؤقتا وإعادة ترتيب التزاماته وفقا للظروف المستجدة دون فرض غرامات التأخير أو التعويض عن التأخير في تنفيذ هذه العقود.

ونظرا لأهمية الدور الذي تضطلع به جمعيات حماية المستهلك في الدفاع عن حقوق المستهلكين لابد من تمكين هذه الأخيرة بالوسائل الضرورية للقيام بمهامها الوقائية والعلاجية، كالمساعدة القضائية لما يتطلبه الدفاع عن حقوق المستهلك أمام القضاء من مصاريف باهظة، وتقديم الدعم المالي لجمعيات حماية المستهلك التي تمكنها من القيام والمساهمة المستمرة في مواكبة احتياجات المستهلك وتوعيته والدفاع عن مصالحه.

كما يجب على المشرع إعادة النظر في الشروط التي يجب توفرها لتأسيس جمعيات حماية المستهلك والتخفيف منها، خصوصا شرط المنفعة العامة الذي يقيد تأسيس العمل الجمعوي الذي يرمي إلى حماية حقوق المستهلك المغربي.

لائحة المراجع

- القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، الجريدة الرسمية عدد 5822 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1431 (18 مارس 2010، ص: 1101.
- بلاغ جمعية حماية المستهلك بمدينة تارودانت مؤرخ بتاريخ الاثنين 16 مارس 2020.
- القانون رقم 24.09 المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات، الجريدة الرسمية عدد 5980 بتاريخ 23 شوال 1432 (22 سبتمبر 2011)، ص: 4678.
- القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، الجريدة الرسمية عدد 5932 بتاريخ 3 جمادى الأولى 1432 (7 أبريل 2011)، ص:1072.
- قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة تحت رقم 1020.20 بتاريخ 31 مارس 2020المتعلق باتخاذ تدابير مؤقته ضد ارتفاع أسعار الكمامات الواقية، جريدة رسمية عدد 6870، بتاريخ 2 أبريل 2020، ص: 1933.
- قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة تحت رقم 986.20 بتاريخ 16 مارس 2020، المتعلق باتخاذ تدابير مؤقته ضد ارتفاع أسعار المطهرات الكحولية، جريدة رسمية عدد 6865 مكرر، بتاريخ 17 مارس 2020، ص: 1541.
- المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط: "إنجاز بحث وطني حول تأثير جائحة كورونا على الوضعية الاقتصادية والنفسية للأسر" www.hcp.ma
- مرسوم بقانون رقم 2.20.293 صادر في 28 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد 19، الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر بتاريخ 29 رجب 1441 (24 مارس 2020)، ص: 1783.
- مرسوم رقم 2.19.956 الصادر بتاريخ 30 أكتوبر 2019، والمتعلق باختصاصات وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6826 الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2019، ص: 10154.

- المندوبية السامية للتخطيط، "النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد 19 على نشاط المقاولات"، خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 3 أبريل الذي قامت به رابط التحميل: www.hcp.ma

المحور الثاني: المغرب الاجتماعي، كفاية التدخلات وسد الاحتياجات

ملاحظات في تسطيح المنحى وتدبير الوضع الصحي بالمغرب

ميلود الرحالي
باحث في قضايا التنمية

تقديم

أمام فجائية انتشار الوباء ومداهمته للعديد من دول العالم، ظهرت بعض الخطط والافكار للمواجهة والحد من الانتشار والتأثير، ويمكن أن نلخص هذه الخطط في اثنتين؛ مناعة القطيع وتسطيح المنحى. وفي الوقت الذي اعتمدت فيه دول قليلة في مقدمتها الإدارة البريطانية الخطة الأولى، آثرت جل دول المعمور خيار تسطيح المنحى لعدة اعتبارات، يرتبط بعضها بخصوصيات الفيروس واختلافه عن سابقيه، ويرتبط البعض الآخر بمقومات المنظومات الصحية للدول. ويعد المغرب من الدول التي سارعت، بشكل واضح، إلى اختيار الخطة الثانية، لكن بأي مفهوم وأي تصور؟

1- الاتصال والانفصال بين مفهومي مناعة القطيع وتسطيح المنحى

تشترك الخطتان في العديد من العناصر وتختلفان في أخرى، ويجمع بينهما هدف مواجهة الوباء والقضاء عليه دون تأثير مجالي واسع أو حصيلة مرتفعة في الأرواح. لكن هناك بون شاسع بينهما من حيث الإجراءات.

يمكن اعتبار خطة مناعة القطيع بمثابة خيار المقاومة عبر توسيع الانتشار، وتنطلق من مسلمة أن الإنسان السليم باستطاعته اكتساب المناعة الكافية ضد أي جرثوم محتمل، لذلك يرجح الاهتمام بذوي الاحتياجات الصحية الخاصة لإكسابهم المناعة أو القدرة على مواجهة الوباء لتقليل الخسائر في الأرواح. في حالة فيروس كورونا، اعتمدت هذه الخطة بعض الدول على رأسها بريطانيا، التي أعلن رئيس الوزراء بورس جونسون منتصف مارس أنه يتبنى هذه المقاربة، بافتراض أن 80% من السكان سيصابون بالعدوى، ثم سيكتسب المجتمع المناعة الكافية بعد ذلك. غير أن

العديد من المختصين أنكروا عليه هذا الاختيار في ظل وجود جرثوم قادر على تغيير سلوكه، وفي ظل غياب لقاح فعال لتأمين المجتمع، مما سيكبد البلد - في نظرهم- المزيد من الإصابات والخسائر في الأرواح، وقد كانت إصابة جونسون بالمرض، القشة التي قسمت أطروحة تبني هذا الخيار وأظهرت فشله.

في المقابل، تبنت جل الدول خيار تسطيح المنحى أو خيار محاصرة الوباء ومنع توسعه انتشاره، وهو خيار يستهدف تسقيف انتشار الوباء خلال مرحلة معينة متحكم فيها، بعد مروره بمرحلة أولى محدودة الانتشار ثم مرحلة أخرى أكثر منها توسعا، إلى أن يصل إلى عتبة قصوى للانتشار تكون بمثابة استعداد لدخول مرحلة العد التنازلي التي تتم قراءتها من خلال مؤشري تناقص أعداد المصابين والوفيات اليومية مقابل تزايد أعداد المتعافين، وذلك بشكل مستمر ومطرد، وهذا ما حصل في جل الدول، مع استثناءات محدودة متحكم فيها مجاليا وعدديا. غير أن فعالية تسطيح المنحى تبقى حسب قوة وتماسك المنظومة الصحية الوطنية وقدرتها على إبقاء خريطة الانتشار وتداعياته تحت السيطرة بشكل فعلي، وهذا متوقف على الموازنة ما بين قدرة الوباء على الانتشار وما بين قدرة المنظومة الصحية على المقاومة والحماية، لأن التحكم في المراحل الأربعة[1] للانتشار يتطلب السيطرة على المجالات الجغرافية المصابة أو الموبوءة بتوسيع الاختبارات لتشمل جميع المحتمل إصابتهم والتكفل بالمصابين، خاصة الذين يعانون من أوضاع حرجة ويحتاجون إلى الإنعاش والمراقبة المستمرة.

2- تسطيح المنحى في الحالة المغربية، ملاحظات في التصور والإجراءات

أعلنت وزارة الصحة في السابع والعشرين من شهر فبراير خطة المغرب لمكافحة الوباء مستعرضة بتفصيل عناصرها التي تتأسس على فرضية عدم احتمال مواجهة

[1] - هناك ثلاث أو أربع مراحل متوقعة وهي بداية دخول الوباء، ثم مرحلة التوسع والانتشار السريع، وبعدها ذروة الإصابة، وفي الأخير مرحلة تراجع الوباء بشكل مستمر في انتظار التعافي الكامل.

واسعة مع الوباء[1]، إلى درجة التصريح بأنه لا حاجة لاستيراد معدات جديدة مادامت الوضعية تحت السيطرة[2].

أمام فرضية القدرة على محاصرة الوباء، تقدر الإدارة المغربية أن جاهزيتها تامة ومتكاملة وتنبني على أربع مرتكزات؛ اليقظة الوبائية، والكشف السريع عن الحالات الوافدة، والتكفل بالمرضى المصابون، وضمان كفاية التشخيص. وتتصور الحكومة أن المختبرات الثلاثة المتوفرة ستكون كافية للقيام باختبار الحالات المشكوك في إصابتها التي يُقدر أن تكون قليلة[3]. أما في حالة وقوع إصابات، فقد كانت الدولة تتصور على أنها قادرة على استيعاب المرضى[4]، وتتوقع كذلك قدرتها على وقاية المجتمع في حال ظهور إصابات ما دام التصور العام هو قلة الإصابات وانحصار التوسع الجغرافي. وفي السياق ذاته صرح المسؤولون بالاقتصار على تدبير الإمكانات والمعدات المتوفرة لدى الوزارة في المرحلة الأولى وانتظار ما ستسفر عنه هذه المرحلة للتعامل مع النتائج في حينها. ومن حيث تدابير مواكبة الحالة الوبائية، فقد توقفت الخطة الأولى (إلى نهاية مارس) للوزارة على عزل المشكوك في إصابتهم بالوباء، مع استبعاد الحالات التي لا تظهر عليها الأعراض بشكل جدي، والاحتفاظ بالأشخاص المحتمل إصابتهم إذا تأكد ظهور جل الأعراض المعروفة عليهم.

---

[1] - في ذات اليوم (27 فبراير 2020) شدد رئيس الحكومة في افتتاح الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة على أنه تم اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية، وفق المعايير الدولية وبتنسيق مع منظمة الصحة العالمية ومع خبرائها، في المطارات وفي المداخل البرية والبحرية للاحتياط، حتى لا يتسرب هذا المرض إلى المغرب. أنظر نص البلاغ الصحفي لاجتماع مجلس الحكومة المنعقد في 27 فبراير 2020.

[2] - صرح مدير الأوبئة بوزارة الصحة في ندوة صحفية بالرباط (27 مارس 2020) بأنه لا ينبغي استيراد معدات المغرب في غنى عنها: "واش 19 حالة لي تم الاشتباه في إصابتهم انشريو تجهيزات على ودهم لجل المختبرات؟"

[3] - في البداية كانت الخطة هي الاقتصار على مختبر باستور بالدار البيضاء، ومختبر المعهد الصحي في الرباط، مع إمكانية الاستعانة بمختبر المستشفى العسكري بالرباط.

[4] - تحدث رئيس الحكومة عن وجود 250 سرير بالقطاع العام، وإمكانية الاستعانة بتجهيزات القطاع الخاص، مما يؤكد أن الحكومة لا تتوقع حلات عديدة للإصابة، وإلا ما كانت لتصرح بأرقام هزيلة مثل هذه.

بالنظر إلى هذه الإجراءات، خاصة الخطة الأولى للحكومة في مواجهة الوباء، يمكن القول بأن اختيار تسطيح المنحى كان صائبا من حيث المبدأ، لكن هناك خلل كبير في تحيين وتدبير الاستراتيجية، ويمكن رصد ذلك في عدة مستويات ومن خلال جملة من المظاهر:

على المستوى التصوري، يمكن القول بأن الدولة أخطأت التقدير في مواجهة الوباء بدليل ضعف عناصر الخطة المعلن عنها كما تم التوضيح، وبدليل إجراءات أخرى مبنية على فرضية قلة الإصابات ومحاصرة جغرافية الوباء. ويتأكد خطأ الفرضية الرسمية ومعها خطة المواجهة كذلك من خلال مقارنة مجموع الإجراءات المتخذة خلال بداية شهر مارس ونظيرتها بداية أبريل، حيث كانت الأولى توحي بعدم القلق من إمكانية انتشار الوباء، خاصة عندما اقتنع المسؤولون أن أهم طرق الانتشار هو تبادل الرداد (وسيلة يمكن التحكم فيها) مع عدم إمكانية انتشار الجرثومة في الهواء. أما مجموع الإجراءات التي تم اتخاذها نهاية الشهر نفسه وبداية شهر أبريل فهي مناقضة تماما لما قبلها، وخاصة الإعلان عن غلق المؤسسات التعليمية في 16 مارس 2020، وقرار الحجر الصحي في 19 مارس 2020، الذي لم يكن كافيا في مرحلته الأولى لمحاصرة الوباء، ما دفع الحكومة إلى تمديد فترة الحجر شهرا إضافيا[1]، ثم تلاه تمديد آخر إلى العاشر من يونيو[2]. ثم قرار فرض ارتداء الكمامة الذي دخل حيز التنفيذ في 07 أبريل 2020[3].

لتأكيد المفارقة السابقة يمكن الرجوع إلى كرونولوجيا الوباء، فقد سجلت أول حالة يوم الاثنين 02 مارس 2020، وهي حالة وافدة من الديار الإيطالية، وفي تعقيبه على الحدث، أوضح مدير الأوبئة ومكافحة الأمراض بوزارة الصحة أن المغرب يستبعد

[1] - اتخذ مجلس الحكومة المنعقد السبت 18 أبريل قرار هذا التمديد.

[2] - تمت المصادقة في مجلس الحكومة يوم الثلاثاء 19 مايو 2020 (المرسوم رقم 2.20.371، الذي اقترحه كل من وزير الداخلية ووزير الصحة).

[3] - في السادس من أبريل 2020، قررت السلطات العمومية العمل بإجبارية وضع "الكمامات الواقية" بالنسبة لجميع الأشخاص المسموح لهم بالتنقل خارج مقرات السكن.

وصول نسبة الإصابة إلى 01% من مجموع السكان، وأن الاستراتيجية المتبعة ستكون حسب الحالات المحتمل إصابتها، في دعوة إلى الطمأنة بحتمية محدودية الانتشار. من جانب آخر، يمكن الرجوع إلى بلاغ وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي الذي نفى مع بداية انتشار الوباء إمكانية اللجوء إلى توقيف الدراسة[1]، لتعود بعد أقل من 15 يوما لتعلن رسميا عن توقيف الدراسة[2]. ومما يؤكد ضعف الفرضية المذكورة التأخر في اتخاذ بعض القرارات الحاسمة كغلق الحدود، فقد استمر فتح الحدود واستمرت الرحلات الجوية والبحرية خاصة مع أوربا الموبوءة آنذاك في أغلب أطرافها[3].

إن خطوة الانتقال إلى اعتماد المستشفيات الميدانية، مع بداية شهر أبريل (منتصف الذروة كما يوضح المبيان)، يؤكد إعادة النظر في الخطة المعتمدة سابقا. كما يمثل دخول القوات المسلحة الملكية على خط تنزيل خطة تسطيح المنحى مؤشرا دالا على عجز قطاع الصحة العمومية عن مباشرة الخطة، فقد قامت القوات المذكورة بتجهيز وإعداد مستشفيات ميدانية إضافية إلى المستشفيات المتوفرة، مما يطرح السؤال في أسباب هذه الازدواجية الصحية بين القطاعين المدني والعسكري، فالمستشفى العسكري في بن اسليمان على سبيل المثال، والذي تم تشييده في مدة تقل عن أسبوع، أو المستشفى العسكري في النواصر، يتوفر على عدد مهم من الأسِرة الخاصة بالعزل الطبي أو الخاصة بالإنعاش والعناية المركزة، ويضم طواقم طبية وطواقم مساعدة ذات كفاءة

[1] - أنظر بلاغ وزارة التربية الوطنية يوم الثلاثاء 03 مارس تنفي فيه نفيا قاطعا ما يروج من بلاغ كاذب عن غلق المدارس ابتداء من يوم الأربعاء 04 مارس.

[2] - أصدرت الوزارة الوصية بلاغ التوقيف في 16 مارس 2020.

[3] - في المقابل بادرت العديد من القطاعات إلى اتخاذ قرار تعليق جميع الأنشطة والفعاليات ومنع التجمعات واللقاءات تفاديا لانتشار الوباء، ومنها قرار إلغاء المعرض الدولي للفلاحة وقرار منع الأنشطة الثقافية التي يشارك فيها وافدون من الخارج وغيرها من القرارات.

عالية وبأعداد محترمة[1].

منحنى تطور الحالة الوبائية في المغرب حسب الأسابيع (الأسبوع الأول من 2 إلى 8 مارس)

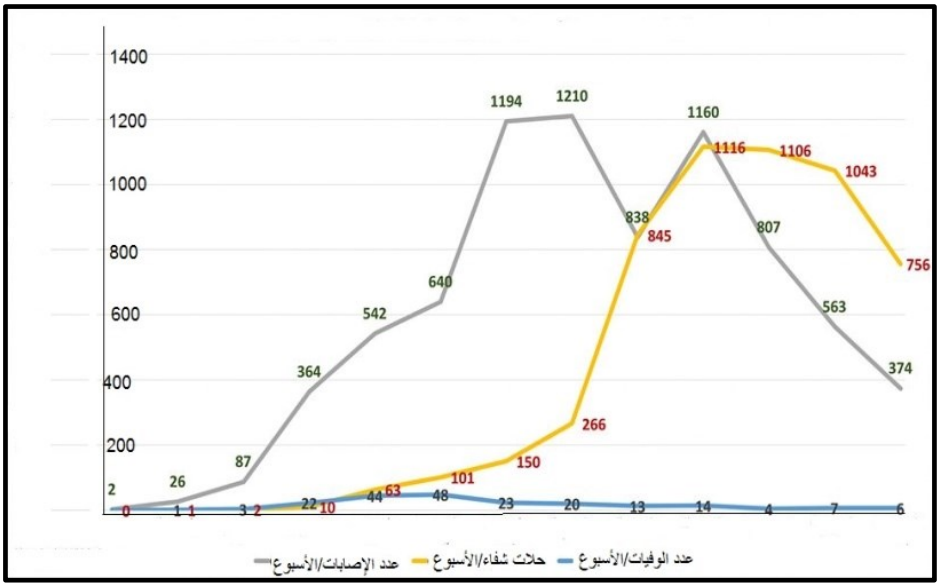

مصدر المعطيات: وزارة الصحة

كما يمكن رصد خلل إجراءات تسطيح المنحى في تباطؤ الدولة في توسيع شبكة المختبرات، ففي الوقت الذي وصلت فيه بعض الدول إلى معدلات مهمة في رصد الوباء (50.000 اختبار على الأقل)، كانت الحكومة تطمئن الشعب بأرقام ضعيفة عن انتشار الوباء، والذي يرجع في أسبابه إلى عدم الإحاطة بالحالات المحتملة أو مؤكدة الإصابة. ولعل انتقال الدولة إلى الخطة البديلة في هذا الصدد، والمتمثلة في توسيع شبكة المختبرات يؤكد خطأ التقدير، غير أن هذا الإجراء كان متأخرا بما فيه الكفاية[2]. فعند وجود ثلاثة مختبرات فقط، كانت العينات المحتملة تصل إلى

[1] - يضم المستشفى العسكري في النواصر 200 سرير مجهز ويشرف عليه 13 طبيبا و73 ممرضا ومساعدا و 30 إداريا. أما المستشفى العسكري في بن اسليمان فيضم 140 سريرا وبإمكانه استقبال ما يفوق 360 مصابا.

[2] - بعد ما يزيد عن شهر من انتشار الوباء (أول حالة ظهرت في بداية مارس)، قررت وزارة الصحة في 13 أبريل 2020 اعتماد مختبرات المستشفيات الجامعية لإجراء الكشف المخبري

المختبرات المعنية في أوقات متأخرة من النهار في الغالب، وبعضها يصل خلال ساعات الليل، مما يجعل المختبرات تعمل وفق نظام المداومة للإعلان عن النتائج صبيحة اليوم الموالي، وهو ما جعل عدد الاختبارات والفحوصات ضعيفا جدا لم يتجاوز 2.900 فحص مخبري في مدة شهر تقريبا (من 02 مارس إلى غاية 31 منه).

وقد ساهمت قلة مختبرات الفحص والكشف في انتشار البؤر الوبائية التي أطالت عمر المرحلة الثانية من انتشار الوباء، وأثرت كذلك على منحى ومسار التطور المعتاد للوباء في بقية الدول الذي ينبغي أن ينحو إلى التناقص بعد أول عتبة قصوى، في حين تخللت المرحلة الثانية في المغرب تذبذبات للمنحى (أنظر المنحنى السابق) يدل على عدم إلمام الخطة الوبائية بحيثيات الانتشار مما جعل الوباء أحيانا خارج السيطرة، وهو ما أعلنت عنه الوزارة في شكل بؤر وبائية في الأسر والوحدات الصناعية. فقد كان المتوقع أن يوم 17 أبريل سيكون بمثابة عتبة قصوى للإصابة برصد 281 حالة، وذلك بعد ملاحظة التراجع التدريجي لعدد الإصابات إلى وصولها أرقام مطمئنة من قبيل 55 حالة يوم 27 أبريل، إلا أن عودة حالات الإصابة إلى الارتفاع زعزع اطمئنان الجميع لفعالية الإجراءات المتخذة، وزاد التخوف بعد اتخاذ إجراءات استثنائية لإنهاء الموسم الدراسي في قطاع التعليم، والذي أكد أن الوضع لا يبعث على الاطمئنان بما فيه الكفاية[1].

3- خلل إجراءات تسطيح المنحى من خلل المنظومة الصحية

تعرف المنظومة الصحية أعطابا بنيوية تصعب معها مواجهة وباء مثل كوفيد19، وهي عديدة ومتنوعة نذكر منها:

عن المرض، وهي مختبرات المستشفيات الجامعية في كل من الدار البيضاء والرباط وفاس ومراكش ووجدة وأكادير.

[1] - أعلن وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي يوم 12 ماي 2020 في إجابته بجلسة البرلمان أنه تقرر عدم عودة التلاميذ إلى المؤسسات التعليمية قبل شهر شتنبر، مع استثناء امتحانات الباكالوريا التي ستجرى شهر يوليوز.

✓ غياب مشاريع البحث العلمي الخاص بالأوبئة والأمراض الوبائية وما يرتبط به من بحوث الأدوية واللقاحات والإنذار المبكر واستراتيجيات المقاومة[1]، وهو ما جعل الدولة تتجاهل الحديث عن إطلاق أبحاث موازية بخصوص اللقاح أو الدواء أو إرسال بعثات علمية للاستفادة من التجارب العالمية بهذا الخصوص، أو الاستفادة من خبرة الأطر المغربية العاملة في الخارج، إلا أنه بعد شهرين ونصف تقريبا من انتشار الوباء تم الإعلان عن بعض النتائج العلمية بخصوص فك الشفرة الجينية للفيروس بالمغرب[2]؛

✓ تشكو المنظومة الصحية المغربية من غياب انسجام القرارات وانتقائيتها مجاليا واجتماعيا. فمجاليا يتأكد مرة أخرى ضعف التفكير في حماية المجالات الهشة، وعلى رأسها المجالات الريفية التي لا حديث عن تزويدها بالمستشفيات المتنقلة أو مراكز الفحص أو خطة احتواء احتمال انتشار الوباء[3]، وذلك في ظل واقع صحي مزر يكفي أن نشير فيه بأن ما يقرب من 20% من السكان يبعد عنهم أقرب مركز صحي بأكثر من 10 كيلومترات[4]. ولا يقتصر الانتقاء على المجالات الريفية، بل يتعداها إلى عدة مجالات حضرية تشكوا هي الأخرى من غياب مراكز الفحص وتشخيص الحالات المحتملة للإصابة بالوباء[5]. أما اجتماعيا، فيمكن التنبيه إلى استثناء شغيلة القطاعين الفلاحي والصناعي، خاصة

---

[1] - رسميا لا يتم التفكير في مثل هذه المشاريع بمبرر غياب الأطر والمعدات والموارد المالية، لكن الواقع أن هناك إمكانات متاحة كان ينبغي استثمارها حسب الممكن والمتاح، وإن لم تتوفر هذه الإمكانات، فقد كان الأولى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق المالي.

[2] - في إطار مشروع "جينوما" أعلن مختبر البيوتكنولوجيا الطبية بكلية الطب والصيدلة بالرباط عن توصله لتحليل يمكن أن يفك شفرة فيروس كورونا.

[3] - هناك توزيع بعض المساعدات الفلاحية العينية كالشعير المدعم ومساعدات مالية لم تشمل الجميع وعرفت تأخرا كبيرا، ثم قرارات منع التجمعات الكبيرة بشكل تدريجي (منع المهرجانات أولا، ثم منع الأسواق والتجمعات فيما بعد).

[4] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي، 2018، ص 18.

[5] - هناك غياب مختبرات الفحص والتشخيص في المستشفيات المحلية، ويقتصر وجودها على المستشفيات الجامعية.

في الشركات الأجنبية، من قرار الحجر الصحي من أجل سلامة العاملين، وعدم إلزام المشغلين بمعايير السلامة الصحية الضرورية للعمال، فكانت النتيجة كارثية عندما تم الكشف عن بؤر صناعية لانتشار الوباء، وقد تغير منحى تطور الإصابة في المغرب بعد اكتشاف بؤرة صناعية يومه الأربعاء 15 أبريل بمدينة الدار البيضاء[1]، توسعت بعدها إلى مدن صناعية أخرى بمراكش وفاس وطنجة والعرائش، مما رفع حالات الإصابة بشكل لافت[2].

✓ عرى الوباء عن صعوبة الولوجية وقلة الأطر في المنظومة الصحية المغربية[3]. ففي أولويات الاستراتيجية الإنمائية للألفية، تؤكد منظمة الصحة العالمية أن الدول التي يقل معدل المهنيين الصحيين فيها عن 23 مهني لكل 10.000 نسمة لن تتمكن من تحقيق خدمات الرعاية الصحية الأولية[4]، بينما لا يتجاوز معدل الأطباء في المغرب 6,2 طبيبا لكل 10.000 نسمة مقارنة ب 12 طبيب في كل من الجزائر وتونس، يتوزعون بين 3.855 طبيب عام و 7.557 طبيبا مختصا، بالإضافة إلى 31.655 صيدليا و 3.773 تقنيا و 2.028 إداريا بالمصالح الصحية[5]، وقد أقر وزير الصحة أثناء عرضه لمشروع الميزانية الفرعية لسنة 2020 بأن الولوج إلى العلاجات في المغرب أضعف من الجزائر

---

[1] - ذكر المتحدث باسم الوزارة (محمد اليوبي) أن الأمر يتعلق بالوحدة الصناعية (إيموتيك) الواقعة بالمنطقة الصناعية عين السبع بالدار البيضاء، متخصصة في تصنيع المعدات الطبية وشبه الطبية الخاصة بغسل الكلي موجهة للتصدير، وهو مصنع فرنسي تم نقله إلى المغرب، يشغل 200 شخص أصيب من بينهم 50 (25%).

[2] - تم تسجيل 114 حالة في بؤر صناعية من أصل 136 حالة في المجموع خلال 24 ساعة بعد اكتشاف البؤرة الأولى.

[3] - في نهاية شهر مارس راسلت أربعة تنظيمات صحية رئيس الحكومة للمسارعة إلى توظيف المزيد من أطر الصحة لسد العجز والخصاص الحاصل؛ وهي الشبكة المغربية لدفاع عن الحق في الصحة والحق في الحياة، والمنظمة الديمقراطية للصحة، والجمعية الوطنية للقابلات بالمغرب، والجمعية المغربية لعلوم التمريض والتقنيات الصحية.

[4] - نشرة خاصة لمنظمة الصحة العالمية تحت عنوان: "نقص القوى العاملة الصحية عالميا سيصل إلى 12,9 مليونا في العقود المقبلة"، نونبر 2013 على الموقع www.who.net/mediacentre/news/releases/2013

[5] - عرض السيد خالد آيت الطالب وزير الصحة أمام مجلس النواب في 04 نونبر 2019.

وتونس، وأن الخصاص في الأطباء والممرضين يصل إلى 97.161 منها 64.774 ممرضا و32.387 طبيبا، وأن نسبة الأطر الطبية والتمريضية لا تتعدى 1,5 لكل 1.000 نسمة، بينما الحد الأدنى المطلوب هو 4,45 في الألف[1].

✓ تشكو المنظومة الصحية من ضعف المؤسسات الصحية وضعف إقبال الأطر الصحية على الخدمة في المرفق العمومي نظرا لما يعتريه من ضعف ومشاكل[2]. وبمناسبة الكشف عن البطاقة الصحية في أكتوبر 2019، صرحت الوزارة الوصية أن المغرب يتوفر على 2.112 مؤسسة للعلاج الصحي الأولي (838 بالمجال الحضري و1.274 بالمجال القروي)، ويتوفر المغرب على 149 مركزا استشفائيا كبيرا بطاقة استيعابية تقدر ب 32.931 سريرا فقط، أما مستشفيات الطب النفسي فلا يتجاوز عددها العشرة بطاقة سريرية تبلغ 1.454 سريرا، ويتوفر المغرب على 113 مركزا لتصفية الدم الخاص بأمراض الكلي مجهز ب 2.213 آلة غسيل؛

✓ لا تختلف أوضاع التغطية الصحية عن وضعية الأطر والمعدات والمؤسسات الصحية، حيث بلغت نسبة التغطية الصحية للساكنة نهاية 2017 حوالي 60% بما فيها نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام المساعدة الطبية راميد، الذي وصل 11,7 مليون مستفيد، غير أن 7,4 منهم فقط يتوفرون على بطائق سارية المفعول (31 % لم يجددوا بطائقهم، وهم فئات هشة)[3]. ولم يختلف الوضع كثيرا سنة 2018 مع ارتفاع طفيف في نسبة تعميم التغطية الصحية بواقع 66%، منها 31% في إطار نظام المساعدة الطبية راميد و35% في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض AMO[4].

---

[1] - نفسه.

[2] - في سنة 2018 فتحت الوزارة ما يفوق 143 منصبا للتباري، لكن عدد المرشحين لم يتجاوز 57 مرشحا.

[3] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ملخص التقرير السنوي، 2017، ص 12.

[4] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي، 2018، ص 18.

وترتفع نسبة مساهمة الأسر في التطبيب والرعاية الصحية بشكل لافت، حيث تقدر نسبة إنفاق الأسر على الدواء 53,6% مقابل 31,7% التي تتحملها الدولة[1]، مما يشكل عائقا حقيقيا أمام ولوج الساكنة إلى الصحة العمومية ويساهم في توسيع الفوارق الاجتماعية وتكريس فقر الفئات الهشة وحرمانها من مقومات الحياة.

✓ ترجع أسباب هذه المشاكل في جزء كبير منها إلى ضعف الميزانيات المخصصة للقطاع الصحي من الميزانية العامة ومن الناتج الداخلي المحلي، فقد بقيت نسبة قطاع الصحة محاصرة في حوالي 7% من الميزانية العامة لمدة ستة عقود تقريبا، مما جعل المناظرة الثانية تتبنى موقف الزام الحكومة بالرفع من ميزانية الصحة من 7,6% سنة 2010 إلى 15% سنة 2020 انسجاما مع التزام المغرب باتفاق أبوجا[2]، إلا أن الوضعية لم تتغير إلى الآن، حيث أن ميزانية الصحة لسنة 2020 لم تتجاوز سقف 7,27% من الميزانية العامة بمبلغ 15 مليار و334 مليون و570 ألف درهم، محتلة المرتبة الخامسة في ترتيب الأولويات بعد وزارة التعليم والدفاع الوطني والاقتصاد والمالية والداخلية[3]. ومن المفارقات الكبيرة بين خطاب أولوية الصحة وواقع التعامل معها أنه رغم اجتياح الوباء وتبعاته الاقتصادية والاجتماعية المحتمة، فقد صوتت الفرق البرلمانية ضد الرفع من ميزانية الصحة معللة ذلك بالرغبة في الحفاظ على توازنها[4].

---

[1] - وزارة الصحة، "الكتاب الأبيض، من أجل حكامة جديدة لقطاع الصحة"، المناظرة الثانية للصحة، مراكش، 1،2،3 يوليوز 2013، ص 30.

[2] - وزارة الصحة، "الكتاب الأبيض، من أجل حكامة جديدة لقطاع الصحة"، المناظرة الثانية للصحة، مراكش، 1،2،3 يوليوز 2013، ص 31.

[3] - أنظر قانون المالية 2020، متوفر على موقع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة www.finances.gov.ma

[4] - صوت 264 عضوا بمجلس النواب ضد الرفع من الميزانية ضد صوت واحد، وقد أحدث ذلك جدلا سياسيا كبيرا بين الأحزاب التي اعتبر بعضها ذلك مزايدة سياسية فقط.

خاتمة

تبنى المغرب في مواجهته للوباء الخيار الأمثل؛ وهو خيار تسطيح المنحى، غير أن هذا الخيار يتطلب يقظة مجتمعية كافية ومنظومة صحية مؤهلة. وإذا كان الشعب المغربي قد نجح بشكل كبير في التزام تعليمات التباعد والحجر الصحي، مما جنب المغرب كارثة صحية حقيقة، وذلك بفضل جهود العديد من الفاعلين وحملات التعبئة الإعلامية غير الرسمية الموازية، فإن تدخلات الدولة لم تكن متوازنة بما يكفي، حيث إن خيار الصرامة في التعامل مع المواطنين، من خلال إعلان حالة الطوارئ الصحية وتجريم عدم ارتداء الكمامات وتحديد ساعات التبضع وفتح المحلات التجارية وغيرها، لم يوازيه خيار مماثل من حيث صرامة إعداد التجهيزات الطبية اللازمة وتجهيز العدد الكافي من المختبرات المتخصصة والموارد المالية والبشرية الضرورية وعدم اتخاذ إجراءات السلامة في الوحدات الصناعية، وهو ما جعل المغرب يخفق في تدبير مراحل استراتيجية تسطيح المنحى بالشكل المطلوب، مما سيكون له تداعيات اقتصادية واجتماعية مكلفة في مرحلة ما بعد الوباء.

لائحة المراجع

- بلاغ صحفي لاجتماع مجلس الحكومة المنعقد في 27 فبراير 2020.
- بلاغ مجلس الحكومة المنعقد في 18 أبريل 2020.
- بلاغ وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي في 03 مارس 2020.
- بلاغ وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي في 16 مارس 2020.
- تصريح مدير الأوبئة بوزارة الصحة في ندوة صحفية بالرباط (27 مارس 2020).
- تصريح وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي في جلسة البرلمان في 12 ماي 2020.
- عرض وزير الصحة أمام مجلس النواب في 04 نونبر 2019.
- قانون المالية 2020.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي، 2018.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ملخص التقرير السنوي، 2017.
- موقع منظمة الصحة العالمية:/www.who.net/mediacentre/news
- موقع وزارة المالية: www.finances.gov.ma
- وزارة الصحة، "الكتاب الأبيض، من أجل حكامة جديدة لقطاع الصحة"، المناظرة الثانية للصحة، مراكش، 1، 2 و3 يوليوز 2013.

أزمة كوفيد-19 والمجتمع: قراءة في بعض ملامح الثابت والمنبعث

ابراهيم بولوح
باحث في علم الاجتماع

تقديم

ينطبق المثل الشائع " الشدائد تصنع الرجال" على وضع المعمورة اليوم. فالعديد من الدول في مختلف أنحاء العالم تواجه منذ مطلع 2020 لحظات حرجة غير مسبوقة في ظل تفشي وباء كورونا المستجد "كوفيد-19". وقد انبرت كل الدول للتعاطي مع الجائحة بما تتوفر عليه من إمكانات مادية ولوجستية وبشرية. ونسلط في هذا المقال الضوء على التداعيات الأولى للجائحة، وعلى بعض ملامح التعاطي المغربي إزاء الوباء بوصفه لحظة طارئة تستدعي التفعيل الحقيقي لسياسة إدارة الأزمات، من خلال ملامسة الأزمة عبر ثنائية الثابت والمنبعث. فما الذي بدا ثابتا يأبى التغيير من خلال إنتاجه وإعادة إنتاجه لآليات العطب داخل المجتمع؟ وما الذي كشفت عنه الجائحة في طبائع وعوائد وممارسات المغاربة من انبعاثات لملامح الأمل؟

1- القطاع غير المهيكل عنوان الهشاشة الاجتماعية

أعادت جائحة كورونا البلد إلى إعادة التفكير في مسألة الرعاية. وشكلت لحظة الوباء هذه منعطفا أخلاقيا (Tournant éthique) يعيد لساحة النقاش الفكري والسياسي الرعاية باعتبارها حقا وواجبا بل شرطا للحياة ذاتها، وليست مجرد ملحق في حياة البشر. لقد تأكد اليوم بأن ما فرضته الجائحة من إجراءات صارمة تمثلت في العزل الصحي كشف بشكل صارخ على الأعداد الهائلة من غير المستفيدين من مخرجات السياسات العمومية المتوالية، ممن ينحصرون داخل ما يسمى ‘‘القطاع غير المهيكل’’ الذي ليس في واقع الأمر إلا شبه عمل، وجب إلحاقه بلائحة البطالة. هذه اللائحة التي تتزايد باستمرار، ويقدر عدد أرباب الأسر المشتغلين في هذا القطاع حسب آخر بلاغ

صحفي حكومي بـ 4.3 مليون[1]، من ضمنهم مليونين و300 ألف من المواطنين الذين يمتلكون بطاقة راميد. ولنا أن نتخيل وضع أعداد هذه الفئات الهشة العريضة اليوم أمام عجزهم عن تسديد ثمن اكتراء منازلهم، وشراء مقتنياتهم الضرورية اليومية[2]!

وفي علاقة الأفراد بالدولة والسلطة وسؤال الثقة يلزم التفكير، بعد كل التنكر السابق والطويل لمبادئ دولة الرعاية إزاء هذه الفئات، في سبل عدم الإبقاء عليها ضمن المستويات السوسيواقتصادية المتدنية. وارتباطا بهذه الفئات وبما تستلزمه الظرفية من تدابير احترازية، وعلى رأسها البقاء بالمنزل والتباعد الاجتماعي، ينبغي الإشارة إلى التفاوتات الكبيرة التي تعانيها الأسر الهشة في الاستجابة لهذه التدابير الوقائية. ففي الوقت الذي تقضي فيه أسر الحجر داخل مبان فاخرة، تحاصر أخرى داخل مساكن غير لائقة. وإذا ما توفرت إمكانية التبضع واقتناء السلع لبعض الأسر في أسواق كبرى تحترم قانون الأسعار والتدابير الوقائية، فغالبية الأسر المغربية الهشة بينها وبين ذلك فراغ جيب وغياب قدرة شرائية فرضها واقع سياسات تنموية معطوبة، فضلا عما فرضه الوباء المستجد.

والحال أن حدة التفاوتات[3] وأعداد الفئات الهشة التي يعرفها المغرب تجعل معظم المغاربة عاجزين عن مواجهة أي أزمة محتملة، وهذا ما ظهر جليا لحظة زمن الوباء.

---

[1] المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المرحلة الثانية لدعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل، بلاغ صحفي، بتاريخ 2020/05/12.

[2] حسب تقرير يعكس نتائج استقصاء المندوبية السامية للتخطيط حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، فقد حصلت أسرة واحدة من كل خمس أسر على مساعدة الدولة للتعويض عن فقدان العمل أي بنسبة (19٪).
المملكة المغربية. المندوبية السامية للتخطيط. استقصاء حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. 2020. ص 16.

[3] في عام 2018، كان أغنى الملياريرات المغاربة الثلاثة يمتلكون 4.5 مليار دولار، أو 44 مليار درهم. تمثل الزيادة في ثروتهم في سنة واحدة ما يعادل استهلاك 375 ألف مغربي من بين الأشد فقرا خلال نفس الفترة. أنظر:
OXFAM, rapport « Maroc égalitaire, une taxation juste », 2019, p. 2.

ويكفي أن نستعرض في هذا الصدد نتائج الاستقصاء[1] الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، إذ أسفرت تلك النتائج عن أن 34٪ من الأسر تقول بعدم توفرها على مصدر دخل بسبب توقف نشاطها وقت الحجز. وترتفع هذه النسبة بين سكان الأرياف (35٪) مقارنة مع سكان المدن (33 ٪). وتناهز نسبة 44٪ بين الأسر الفقيرة، و 42٪ بين الأسر الهشة، و 54٪ بين الصناع التقليديين والعمال الحرفيين، و 47 ٪ في صفوف التجار، و 46٪ بين العمال والمستخدمين الزراعيين.

غير أن هذا السياق المأزوم في زمن الوباء لم يمنع من بروز ملامح إيجابية بخصوص فئات مجتمعية عريضة. ومن بين هذه الملامح ما عبر عنه الشعب المغربي الذي سارع إلى التضامن والتعبئة لمواجهة خطر الوباء من خلال تنظيمات مدنية وأخرى شعبية لدعم الأسر الفقيرة والهشة في مختلف جهات المغرب، خاصة مع تزامن هذه الحاجة الملحة مع الشهر الفضيل، مع ما يمثله من بعد قدسي لدى عموم المغاربة يدفعهم باستمرار ودونما انقطاع للبذل والعطاء ومد يد العون لكل المحتاجين.

وفي ملمح ثان، فقد فرض الحجر الصحي إمكانية جديدة للفت الانتباه لشرائح مجتمعية طالما لم تنصفها السياسات القطاعية للوظيفة العمومية، بالنظر لما تقدمة من إسهامات جليلة خدمة للوطن والمواطنين، بل لا تتورع السلطات في أحايين كثيرة للاعتداء عليها لفظيا وجسديا على إثر تظاهراتها المطالبة بالكرامة الاجتماعية[2]، ويتعلق الأمر أولا بفئة الأطباء والممرضين الذين يتعرضون خلال زمن الوباء لضغوطات نفسية شديدة، لم تمنعهم من أن يبينوا عن تضحيات كبيرة، وعلى رأس هذه الأطر الطبية

[1] المملكة المغربية. المندوبية السامية للتخطيط. استقصاء حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. 2020. ص 14.

[2] سجلت ساحات عامة بالمغرب، وخاصة بالرباط، حملة من الاعتداءات الجسدية واللفظية على الأطباء والأساتذة خلال السنوات السابقة.

النساء اللائي يشتغلن بالميدان الصحي (مسعفات، ممرضات، طبيبات)[1]. فبالإضافة إلى ظروف الطوارئ الصحية التي تمارس ضغوطا مهنية قوية على النساء داخل التنظيمات الصحية، ينضاف إلى ذلك الضغوطات الأسرية. وقد انجلى زخم التضامن كذلك في زمن الوباء لدى أطر التربية والتعليم بمختلف أسلاكهم، حيث استحالت أيامهم داخل الحجر الصحي ورشات إعداد بيداغوجية متواصلة بما يملكون من عدة لوجيستية. وانبرى أيضا أساتذة مختصون في محاولة تقديم كل أشكال الدعم النفسي لفائدة المواطنين، ففي زمن الطوارئ والحجر تمر الإنسانية بظروف نفسية قاسية.

2- تدخل السلطة و"مشهدية" الشطط

في سياق جملة التدابير الاحترازية وأنماط فعل السلطة إزاء الجائحة الراهنة، وارتباطا بأشكال تدبير الفئة السالفة الذكر لليومي وكسب العيش، وبما يستلزمه هذا الكسب من تواجد يومي بالفضاء العام، فضلا عن نمط عيش فئات واسعة من المواطنين، ممن لم يتعودوا التعاطي مع هكذا لحظات، سيكشف زمن الوباء عن علاقة شبه ثابتة للسلطة بالأفراد، والتي انطبعت منذ زمن بعيد بثلاثية الخوف والحذر وانعدام الثقة إزاء هذه الأخيرة. وفي هذا الصدد، يمكن الوقوف على العديد من المؤشرات، منها ما كان استثنائيا، لكنه يكرس القاعدة، من قبيل اعتقال بعض الناشطين المعارضين داخل تنظيمات سياسية أو دعوية أو مدنية على خلفية تدويناتهم أو دعواتهم إلى الاحتجاج على قرارات الدولة[2]، مما ينتج عنه إرجاء كل فرصة سانحة لإعمال مصالحة تاريخية بين السلطة والأفراد.

---

[1] يتجاوز معدل التأنيث في قطاع الصحة 60% حسب وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. أنظر الرابط التالي:
https://www.mmsp.gov.ma/uploads/documents/EffectifsPersonnelCivil_AdministrionsPubliques_2016_12072018_Ar.pdf. consulté le 20/05/2020

[2] تم اعتقال أمين الحسناوي ووضع بالسجن المحلي بالرشيدية، وحكمت عليه المحكمة يوم الخميس 9 أبريل 2020، بشهر نافذ مع غرامة 6500 درهم، كما تم اعتقال ياسر عبادي نجل الأمين العام لجماعة العدل والإحسان المغربية على خلفية تدوينات على شبكات التواصل الاجتماعي.

وقد تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي عشرات الفيديوهات التي توثق لممارسات سلب الناس سلعهم، واستعمال العنف ضد آخرين أمام عدسات الكاميرا المرافقة لجولات رجال سلطة وأمنيين. وتجدر الإشارة في هذا المساق إلى الدعوات المستنكرة الأولى للعديد من الأكاديميين والفاعلين والنشطاء الذين نبهوا لهذه الممارسات التي تتغيا "أسطرة" تدخلات الحكومة خلال الجائحة (Mythification d'interventions)، فما يقوم به هؤلاء المسؤولون يدخل ضمن واجباتهم إزاء المواطنين ما داموا يتحملون مسؤولية إدارة الأزمة. قد يفهم بعضنا أن إقدام السلطات على تصوير حملاتها الاحترازية والتحسيسية إنما يراد منه تحسيس الساكنة وبعث رسالة طمأنة لها، بكون المسؤولين يتحكمون في الجائحة ويولونها الأهمية المفترضة، لكن للمشهد أيضا وجه آخر يحيل على تلك الرغبة المتزايدة للمؤسسة في تعقب ومراقبة الأفراد طوال حياتهم، للتحقق من التزامهم بأنماط السلوك المقبولة. وهو الشعور/ الرهاب الذي بات يصاحب الأفراد في على الدوام في مجتمعنا اليوم.

ورصدا دائما للمنبعث لحظة الوباء، فقد برز وجه "ملطف"palliatif لبعض رجال السلطة. وقد تمثل ذلك في اكتشاف المواطنين لبعض رجال السلطة والوقاية بقدرات تواصلية كبيرة وخصال إنسانية غير معتادة، من خلال شهادات مختلفة لمواطنين عاينوا عن قرب تدابير هؤلاء المسؤولين الأمنيين لزمن الجائحة، مما سيرسخ مستقبلا في التمثلات الاجتماعية للأفراد هذه الصورة النبيلة لهذه الفئات، وهو ما يستحث الدولة في المستقبل القريب على إعادة النظر في هذه الفئات، وكذا المؤسسات الوقائية والأمنية التي ينتمون إليها. وقد أعقب هذا المشهد الجديد تداول أسئلة استشرافية عدة: ماذا لو استحالت لحظة الوباء فرصة "لمصالحة تاريخية" بين طرفي المعادلة أي السلطة والأفراد؟ هل ما يزال قرار المصالحة قرارا مركزيا، لا يرتبط بمواقف رجال السلطة في الجهات والجماعات الترابية، تماما كما تنتجه وتعيد إنتاجه باستمرار

مجريات الأحداث مغربيا؟ لا جواب إذن يلوح في الأفق إزاء علاقة المجتمع بالدولة غير ما ستؤكده الأيام المقبلة.

3- قرارات الفاعلين وعيش ضمن اللايقين

باتت مواقع التواصل الاجتماعي حاضرة بشكل أساسي في أجندة اليومي لدى معظم الشباب. فمادام مسلسل تهريب المؤسسات والهيئات التي يفترض أن يلجها الشباب ويعبر من داخلها عن رهاناته وآماله لا زال جاريا، فقد استحال عالم الإنترنيت في هذه الوضعية أشبه ما يكون بهجرة سيليكونية يحاول المغاربة عبره التعبير عن وجودهم والإعلان عن حضورهم[1]. إنها هجرة لكائنات رقمية قررت التعبير عن الواقعي المتضمن لمختلف أشكال القهر والاعتساف، عبر الافتراضي الذي يتيح إمكانية الانتشار الواسع والسريع والمؤثر أيضا[2]، بالشكل الذي بات معه هذا التداول الافتراضي الواسع للأحداث والمشاهد المصورة أمرا يؤرق السائدين ومالكي وسائل الإنتاج والإكراه.

وفي اللحظة التي حصل فيها نوع من الإجماع الوطني، وبدأت تتشكل لحمة اجتماعية لا تخطئها العين، ويفترض أن تكون في ظرف يحتم تضافر الجهود الرسمية والشعبية لتجاوز زمن الوباء بأقل الخسائر، يفاجأ المغاربة، في استغلال يشكل مفارقة عجيبة لوضعية استثنائية، بتسريب/ إخراج مشروع مسودة قانون لما بات يدعى ب 22.20[3]،

---

[1] عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحياة اليومية، الرمزي أفقا للتفكير، دفاتر العلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، 2018، الرباط، ص: 78

[2] مغربيا ثمة العديد من الأحداث التي كانت لمواقع التواصل الاجتماعي تأثيرا كبيرا في تداولها والتعريف بها. نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر: - قضية المغتصب كالفان واضطرار الديوان الملكي للتدخل. – حملة المقاطعة واعتذار بعض ممثلي الشركة المقاطعة منتوجاتها. – الحراك الاجتماعي بالريف وجرادة وتنغير وغيرها من جهات المغرب.

[3] قانون 22.20 المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، وقد خلف مشروع القانون هذا الذي تم تسريبه جدلا واسعا بين جميع أوساط الشعب المغربي وخاصة الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي. هذا القانون الذي تريد الحكومة من خلاله تكميم الأفواه، لأنه يفرض على كل شخص عقوبة حبسية ومالية إذا قام بإبداء رأيه حول شركة أو مقاولة أو مؤسسة مالية.

والذي لاقى بمجرد تداوله ليلة السابع والعشرين من شهر أبريل 2020 على وسائل التواصل الاجتماعي استهجانا واسعا من قبل فئات مختلفة من المغاربة. كما تبين لاحقا أن هناك خلافاً داخل الحكومة حول النسخة الأولى للمشروع، إذ أرسل وزير المكلف بحقوق الإنسان، المصطفى الرميد، ملاحظات على البنود القانونية الواردة في النص، معربا عن أن النسخة التي سربت غير نهائية. ليصير التحكم في المعلومة من طرف أجهزة الدولة التي تحكم فعليا السبب الرئيس في عيشنا في اللايقين.

ضمن هذا السياق لا بد من أن نسجل انطباق نتائج دراسة ما ذهب إليه أرين بوين وآخرون (Arjen Boin) في دراستهم " سياسات تدبير الأزمات" على سياسيي البلد، إذ " إن ما يمكن فعله أثناء الأزمات غالبا ما يتم تحديده من خلال الرغبة في البقاء سياسياً وليس من خلال قابلية التنفيذ التقني[1]". وهذا ما يبدو عليه الحال داخل المؤسسات السياسية للأحزاب المغربية. ومن جهة ثانية نسجل إخفاق رئيس الحكومة بعدم كشفه للملابسات التي تخص هذا القانون. ففي زمن الأزمات يرتفع الطلب على المعلومات من الجماهير التي تطالب بتقليص حيز اللايقين، (Incertitude) وتتحدد ثقة المواطنين في حكوماتهم وقادتهم فيما يبعثه هؤلاء من رسائل في صورة تصريحات وخطابات تلفزيونية، وهو ما غاب في شخص رئيس الحكومة مساء يوم الخميس 7 ماي على القناة الأولى، إذ أظهر خروجه التلفزيوني خطابا يفتقر لخطة عمل متسقة وواضحة، ما أدخل الحدث في سياق المسارعة الإعلامية فحسب.

إن بعض القرارات أو المشاريع التي تتخذ من قبل الفاعلين، ولو افترضنا جدلا عدم إضرارها بقطاع واسع من المواطنين، يفترض أن يتم تأجيلها لحظة الأزمة، لأنها لا تكتسي الطابع الاستعجالي[2]، كما فعلت الحكومة مع العديد من الملفات الاجتماعية[1].

---

[1]Arjen Boin, Paul't Hart, Eric Stern et Bengt Sundelius, The politics of crisis management, Cambridge Press, 2006, p: 129

[2]من جملة القضايا ذات الطابع الاستعجالي التي لم يكن السيد رئيس الحكومة مقنعا لدى تواصله للمرة الثانية فقط عبر التلفزيون المغربي خلال فترة الجائحة بأكملها، في الوقت الذي نشهد فيه خروجا شبه يومي لقادة العالم:1- ملف المغاربة العالقين بالخارج، حيث كان رده مثارا لسخرية

وحتى نفهم هذه المفارقة، مفارقة الأزمة واستصدار مشروع قانون 22.20، يلزمنا استدعاء السياق بوصفه كفيل بإنتاج المعنى. وسياقية قانون 20.22 أمر مهم لفهم إواليات هذا القرار الذي خلق ضجة وصدمة للأغلبية الساحقة من المغاربة. وفي اعتقادنا لا يحسن محاولة مقاربة هذا الموضوع من دون ربطه بقضيتين أساسيتين: ترتبط الأولى بالعودة لإرهاصات وتداعيات الربيع العربي على الساحة العربية، فيم تتجلى الثانية في مسألة الحراك الاجتماعي وفعل المقاطعة. فلا غرابة من أن يكون فضاء ممارسات القضيتين معا: العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي. ولا غرو إذن من أن ينظر السائدون نظرة تبخيسية لهذا العالم الرقمي المزعج، من خلال محاولتهم المستمرة لخنقه بوصفه مجالا للتفاوض حول المعرفة والسلطة، والتنديد أيضا بجملة القرارات التعسفية في حق الأفراد والجماعات. ذلك أن النسق الرقمي اليوم يراد له تكميما ليس احترازيا فحسب، بل تكميما مستداما لكل أشكال التعبير التي تبث شكوى الناس وهموم الناس وآمال الناس، بالشكل الذي يصير معه الامتعاض فقط من منتوج استهلاكي ما فعلا مجرما يوشك أن يرمي بصاحبه في غياهب السجون.

في جو الأعطاب هذا الذي يشهده المغرب، أظهر زمن الوباء أيضا جوانب أصيلة لدى فئات اجتماعية عريضة. ولعل الشباب المغربي فضلا عن بعض المقاولات عكسوا جميعا جانبا من جوانب هذه الأصالة، من خلال ابتكارات لأجهزة عدة، وتطوير لأدوات طبية وشبه طبية مختلفة، وإنتاج لبعضها وتوجيهها للتصدير[2]، في الوقت الذي

وامتعاض كبيرين بالنظر للضرورة الملحة التي يثيرها هذا الملف. 2- مسألة تدبير سيناريوهات الخروج من الحجر الصحي. 3- موقف القطاع الصناعي، خاصة في الشركات الأجنبية من قرار الحجر الصحي من أجل سلامة العاملين، وعدم إلزام المشغلين بمعايير السلامة الصحية الضرورية للعمال. 4- لجنة اليقظة وكذا الاختلالات التي شابت تدبيرها لملف إمداد المواطنين في وضعية هشاشة للمساعدات المادية، إذ لم يتوصل العديد منهم بتلك المساعدات منذ مارس المنصرم، ما دفع بعض الأهالي للاحتجاج وخرق الحظر الصحي.

[1] على سبيل المثال لا الحصر: المباريات وترقيات الموظفين وغيرها التي تم تأجيلها في زمن الوباء.

[2]طاقة إنتاج الكمامات تجاوزت 10 ملايين كمامة وتقرر تصديرها إلى الخارج بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي. وأصبح المغرب ينتج أكثر من 10 ملايين كمامة من الثوب غير المنسوج يوميا في 23

صارت معه هذه الأجهزة والأدوات شديدة الطلب. غير أن هذا الإنجاز الذي يستحق كل الاعتراف يجعل الأسئلة تتناسل في أذهان الناس، والمرتبطة بقضية البحث العلمي، وتغييب هذه الكفاءات المغربية المحلية، ومشاريعها الابتكارية الأخرى التي لا يكشف عنها أو يتم إقبارها بأشكال مختلفة مادية ورمزية، فضلا عن مسألة هجرة الكفاءات وما تعكسه من هدر لرأسمال بشري أساسي لكل تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مرجوة. فعلى الرغم من اعتراف تقارير مجموعة من الهيئات والمجالس المغربية بجوهرية هذا الرأسمال البشري بوصفه فاعلا ومستفيدا في نفس الآن من العملية التنموية، إلا أن ثمة طلاق بائن بين السلوك (الإجراءات والتدابير الفعلية) والمعيار (الأهداف والغايات المسطرة) يؤكده الواقع والتقارير التي تصنف البلد ضمن المراكز المتأخرة، خاصة في مجالي نظام التربية والتكوين والحقل الثقافي اللذين ما يزالان يعانيان من خصاص كبير يحول دون اضطلاعهما بدورهما على الوجه الأمثل[1].

خاتمة

كان زمن الجائحة ولا يزال بمثابة درس استثنائي للإنسانية كما هو الحال للمغرب. فقد كشف عن أعطاب السياسات العمومية التي تنتج وتعيد إنتاج الهشاشة في صفوف فئات واسعة من الشعب المغربي، وعن استمرار تعاطي السلطات مع الأفراد عبر آليات الاعتساف والقهر والظلم الاجتماعي، بالحجم الذي يجعلنا نتساءل عن المفهوم الذي سيرسو عليه معنى الدولة بعد أن منحها زمن الوباء مجالا واسعا للتدخل في حياة الأفراد والجماعات.

مصنعا، حيث تقرر تصديرها إلى الخارج بعد أن حقق إنتاجها الاكتفاء الذاتي. يرجى العودة لتدخل السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، مولاي حفيظ العلمي، الإثنين، 11 مايو، 2020 بمجلس النواب المغربي.

[1] المملكة المغربية. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. النموذج التنموي الجديد للمغرب: مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. 2019. ص 30.

غير أن ذات الزمن عمل على إبراز أشكال مختلفة من الأصالة الإنسانية التي تمثلت في فئات واسعة من الشعب المغربي. ليبقى التساؤل معلقا تجيب عنه ما سيستقبل من الأيام. فهل سيتم تجاوز الإخفاقات التي كشفت عنها الجائحة، واستثمار النقاط المضيئة للعبور بالإنسان صوب مستقبل مشرق، يسهم في بنائه والحفاظ عليه دون أن يشعر بالعيش في اللايقين، وبالمراقبة والخوف الدائمين اللذين يسكنان يومه؟ أم سيصر هذا الهنا على الثبات وإن تغير، فعل ذلك ضمن نسق الاستمرارية؟

لائحة المراجع

- عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحياة اليومية، الرمزي أفقا للتفكير، دفاتر العلوم الإنسانية، الطبعة الأولى،الرباط، 2018.
- تدخل وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، الإثنين، 11 مايو، 2020 بمجلس النواب المغربي.
- المملكة المغربية. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. النموذج التنموي الجديد للمغرب: مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. 2019.
- المملكة المغربية. المندوبية السامية للتخطيط. استقصاء حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. 2020.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المرحلة الثانية لدعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل، بلاغ صحفي، بتاريخ 2020/05/12.
- Arjen Boin, Paul't Hart, Eric Stern et Bengt Sundelius, The politics of crisis management, Cambridge Press, 2006.
- OXFAM, rapport « Maroc égalitaire, une taxation juste », 2019
- https://www.hcp.ma/
- http://www.ces.ma/ar/Pages/default.aspx
- https://www.mmsp.gov.ma/uploads/documents/EffectifsPersonnelCivil_AdministrionsPubliques_2016_12072018_Ar.pdf.

تدخلات الدولة زمن الجائحة بين الرعاية الاجتماعية وتهدئة الأوضاع المشحونة

مصطفى السلماوي
باحث في علوم المجال

تقديم

ظهر فيروس كورونا المستجد لأول مرة في دجنبر 2019 في مدينة ووهان الصينية، وسرعان ما أصبح جائحة عالمية حسب منظمة الصحة العالمية (OMS)، وقد ظهرت أول إصابة مؤكدة به في المغرب بتاريخ 2020/03/02، وكانت لمواطن مغربي قادم من إيطاليا. ومع تزايد الإصابات المؤكدة بهذا الوباء الخطير في المغرب يوما عن يوم، ورغم أنها كلها كانت لوافدين من الخارج، فإن الدولة المغربية ستلجأ لخطوات استباقية بهدف الحد من تفشيه بشكل كبير في صفوف المغاربة، وبذلك ستتخذ العديد من الإجراءات الاحترازية كإيقاف الدراسة[1] وإحداث صندوقٌ خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا[2] ابتداء من 2020/03/16 وإعلان حالة الطوارئ الصحية[3] ابتداء من 2020/03/24.

في هذا المقال سأستعرض التدخلات التي قامت بها الدولة المغربية في زمن كورونا وعلاقة هذه التدخلات بمسألة الرعاية الاجتماعية، وذلك في إطار إشكال عريض هو: ما هي أهم التدخلات التي أقدمت عليها الدولة المغربية في زمن كورونا؟ وما علاقة هذه التدخلات بمسألة الرعاية الاجتماعية؟ ومن هذين الإشكالين العريضين يمكن

---

[1] بلاغ صحفي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، صادر بتاريخ 2020/03/13.

[2] مرسوم رقم 2.20.269 صادر في 21 رجب 1441هـ (16 مارس 2020 م) بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، الجريدة الرسمية عدد 6865 مكرر، 22 رجب 1441هـ (17 مارس 2020 م)، ص 1540.

[3] مرسوم رقم 2.20.293 بتاريخ 24 مارس 2020 بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19"، الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر، 29 رجب 1441 هـ (24 مارس 2020 م)، ص 1784.

التساؤل: هل هذه التدخلات فعلا تعتبر سبقا مغربيا خالصا أم أن هناك دولا أخرى أقدمت على مثل هذه الإجراءات؟ ألا يمكن القول إن مسألة التهدئة واجتياز هذه الأزمة بأقل الخسائر حاضرة بقوة في هذا المرحلة؟ وعلى ضوء هذه الإشكاليات ومثيلاتها سنناقش هذا الموضوع.

1. خارطة الطريق الاجتماعية بعد إحداث الصندوق الخاص بتدبير الجائحة

لم يكن المغرب الدولة الوحيدة التي تدخلت لتدعيم اقتصادها في ظل تفشي فيروس كورونا، بل إن العديد من الدول قامت بمثل هذه الخطوة، حيث أحدثت صناديق لتدبير هذه الأزمة الخطيرة، وبأرصدة تتناسب مع مستوى دخلها السنوي وناتجها الداخلي الخام، وفي هذا الإطار أنشأ المغرب صندوقا أسماه "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" وقد "خصصت له 10 ملايير درهم من الميزانية العامة للدولة، وساهمت فيه الجهات ب 1,5 مليار درهم"[1]. لكن سرعان ما "بلغ مجموع موارد هذا الصندوق إلى حدود يوم الجمعة 24 أبريل 2020 ما مجموعه 32 مليار درهم، في حين بلغت نفقاته ما مجموعه 6,2 مليار درهم، خصصت منها 2 ملايير درهم لوزارة الصحة لاقتناء المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة، مما مكن إلى حدود هذا التاريخ، من اقتناء 460 سريرا للإنعاش و580 سريرا استشفائيا عاديا، و410 جهازا للتنفس..."[2]. كما باشرت السلطات توزيع مؤن غذائية على الأسر الأكثر تضررا، وفتحت مراكز لإيواء المشردين في بعض المدن.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن العديد من الدول التي اجتاحها هذا الفيروس في مختلف قارات العالم، وبغض النظر عن مستوى دخلها السنوي وناتجها الداخلي الخام وغناها،

---

[1] ينظر "عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام مجلس النواب جوابا على السؤال الشفوي المتعلق ب "التدابير المالية والاقتصادية لمجابهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا كوفيد-19 ببلادنا" ص 3. في الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة https://www.finances.gov.ma/Publication/cabinet/2020/reponse-benchaabouun-parlement-27042020.pdf، تاريخ التصفح 2020/06/01.

[2] نفسه. ص ص 3-4.

قد خصصت ميزانيات لدعم اقتصاداتها المتأثرة بهذه الجائحة العالمية، وهذا ما توضحه الوثيقة أسفله، التي تستعرض بعض الدول التي بادرت لدعم اقتصادها لمواجهة هذه الجائحة العالمية، علما أن الأرقام الممثلة في هذا الجدول تعبر عن الأرصدة التي تم تخصيصها لهذه الصناديق عند إنشائها ، والتي ستزداد بطبيعة الحال بسبب مساهمة عدة جهات ومؤسسات وأفراد فيها، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب الذي فتح حسابا بنكيا لتلقي تبرعات المواطنين في هذا الصندوق، سواء التحويلات التي تتم على المستوى الوطني أو التي يتم تحويلها من طرف الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

جدول مقارن: المالية المخصصة لمواجهة الوباء في بعض الدول

الدولة	كيف تدعم اقتصادها لمواجهة كورونا؟
قطر	محفزات مالية واقتصادية ب20,5 مليار دولار.
الكويت	ضخ 1,6 مليار دولار في ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية.
المغرب	صندوق خاص لمواجهة ووباء كورونا ب 1,1 مليار دولار.
السعودية	حزمة بقيمة 13 مليار دولار لإعانة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
الإمارات	خطة دعم شاملة بقيمة 27 مليار دولار.
أمريكا	توفير 50 مليار دولار لمساعدة الولايات على محاربة الفيروس، الإدارة الأمريكية تطلب نحو 850 مليار دولار لحماية الاقتصاد.
ألمانيا	خطة لتأمين المساعدات الاقتصادية والاجتماعية والصحية بقيمة 614 مليار دولار.
النرويج	10 مليارات دولار للشركات في البلاد لدعم الاقتصاد.
روسيا	4 مليارات دولار لتغطية احتياجات الإنفاق، تأسيس صندوق لدعم الشركات والمواطنين المتضررين.
نيوزيلندا	حزمة مساعدات وإجراءات اقتصادية ب 7 مليارات دولار.
بريطانيا	حزمة بقيمة 37 مليار دولار لتعزيز الاقتصاد؛ حزمة إنفاق عام وتخفيضات ضريبية بقيمة 14,8 مليار دولار.
إيرلندا	تخصيص 3,3 مليار دولار لحماية اقتصادها.
السويد	خطة بقيمة 31 مليار دولار لدعم الاقتصاد.
مصر	حزمة ب 6,3 مليار دولار لمواجهة الآثار المحتملة لكورونا.
فرنسا	مساعدات بقيمة 50 مليار دولار تقريبا لدعم الشركات والموظفين، اعتمادات ب 334 مليار دولار لحماية الشركات من الإفلاس.

المرجع: موقع العربي https://www.alaraby.co.uk

وبالرجوع لمرسوم إحداث صندوق تدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا، فإننا نجد أنه يحدد بالتفصيل الميزانية التي رصدت لهذا الصندوق، والأهداف التي أُحْدِثَ من أجل تحقيقها، والجهات المساهمة فيه، حيث يشير هذا المرسوم إلى أنه "سيتم تخصيص هذا الحساب الذي رصدت له من الميزانية العامة للدولة اعتمادات مالية بمبلغ 10 مليارات درهم بشكل رئيسي من أجل:

- تحمل تكاليف تأهيل الآليات والوسائل الصحية، سواء فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية الملائمة والمعدات والوسائل الإضافية التي يتعين اقتناؤها بكل استعجال، وذلك من أجل علاج الأشخاص المصابين بالفيروس في ظروف جيدة؛
- دعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات هذا الوباء من خلال التدابير التي ستقترحها لجنة اليقظة الاقتصادية (CVE)، وذلك للتخفيف من التداعيات على المستوى الاجتماعي أساسا.

وبالإضافة إلى الميزانية العامة للدولة، سيتم تمويل الحساب المذكور أيضًا من خلال مساهمة العديد من الهيئات والمؤسسات"[1].

وفي هذا الإطار، فبعد قرار دعم الطبقات الهشة والفقيرة للحد من تداعيات كوفيد-19، مع الإشارة إلى أن الفقر والهشاشة مرتبطان ببعضهما، رغم أنهما يمثلان بعدين مختلفين من الرفاه، "ففي حين أن الفقر والهشاشة يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا، إلا أنهما يمثلان بعدين مختلفين من الرفاه. فالأول يصف وضع الأسرة الاستاتيكي في لحظة معينة من الزمن، في حين يوضح الآخر وضع الأسرة الديناميكي، فهو يوضح

[1] ينظر "إحداث صندوق تدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا: 2020/03/16" في موقع *https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/مستجدة.aspx?fiche=4962*. تاريخ التصفح 2020/06/01.

كيف يمكن لوضع الأسرة أن يتغير نتيجة لمواجهة صدمة ما"[1]. شرع المغرب في توزيع مساعدة شهرية للمتضررين من فيروس كورونا، إلا أنه وجد صعوبات كبيرة في تحديد المستحقين فعليا لهذه المساعدات، كصعوبة إحصاء وحصر فئة المشتغلين في القطاع غير المهيكل، حيث طفت على السطح العديد من طلبات الاستفادة من هذا الدعم لمواطنين لم يكونوا يشتغلون أصلا، ولكنهم تقدموا بطلباتهم التي تؤكد على أن الحجر الصحي قد أوقف أنشطتهم الاقتصادية، مما صعب على المسؤولين التدقيق في طلبات من يستحق الدعم ومن لا يستحقه، وتسبب في ضياع طلبات العديد من المستحقين لهذا الدعم أو المساعدة.

ولضمان استفادة المستحقين لهذا للدعم الاجتماعي، الذي يستمر حتى 30 من يونيو 2020، التزمت الدولة المغربية ثلاث مسارات:

1) دعم الأسر المستفيدة من خدمة التغطية الصحية "راميد" "RAMED"، والتي أصبحت لا تتوفر على مدخول جراء الحجر الصحي، بسبب توقفها عن العمل بسبب وباء كورونا المستجد. وقد خصصت لهذه الفئة قيمة مالية تتراوح ما بين 800 و1200 درهم للأسرة شهريا بحسب عدد الأفراد[2]. وقد تم قبول بطاقات "راميد" التي كانت صالحة إلى غاية 31 دجنبر 2019، وتم فتح المجال للإدلاء بالتصريحات ابتداءً من الاثنين 30 مارس 2020، وبدأ توزيع المساعدات تدريجيًا ابتداء من الاثنين 6 أبريل 2020.
2) دعم شهري جُزافي صافي بقيمة 2000 درهم خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، إضافة إلى التعويضات العائلية وخدمات التأمين الصحي الإجباري لفائدة الأجراء للمنخرطين في الصندوق الوطني للضمان

[1] محددات مستوى المعيشة ، ص 41، في مجلة جغرافية المغرب -https://magazine geo.blogspot.com/2015/02/blog-post_18.html، تاريخ التصفح 2020/06/02.

[2] حيث تم تخصيص 800 درهم للأسرة المكونة من فردين أو أقل، 1000 درهم الاسرة المكونة من ثلاثة إلى أربعة أفراد، 1200 درهم للأسرة التي يتعدى عدد أفرادها أربعة أشخاص.

الاجتماعي (CNSS)، المتوقفين مؤقتا عن العمل والمنتمين للمقاولات المنخرطة في هذا الصندوق التي توجد في وضعية صعبة نتيجة لجائحة فيروس كورونا، وقد تم تخصيص هذا الدعم لحوالي 950 ألف أجير في القطاع الهيكل، بعدما صرحت 134.000 مقاولة عن توقفهم عن العمل مؤقتا في شهر أبريل الماضي 2020. وقد تم صرف التعويضات المتعلقة بهم يوم الأربعاء 13 ماي[1]. وستتم استفادتهم وفق الرزنامة التالية: "ويتعلق الأمر بصرف تعويض شهري خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020 قدره 1000 درهم بالنسبة لشهر مارس، و2000 درهم بالنسبة لشهور أبريل، ماي ويونيو 2020"[2]، وذلك في إطار إجراءات استثنائية لفائدة المقاولات المتأثرة بهذه الجائحة.

3) دعم العاملين في القطاع غير المهيكل، وهي الأسر التي لا تستفيد من خدمة "راميد" والتي توقفت عن العمل بسبب الحجر الصحي، بنفس المبالغ المخصصة للأسر المستفيدة من خدمة "راميد" أي بمنحة مالية تتراوح بين 800 و1200 درهم بحسب عدد الأفراد"[3].

وهنا لا بد من الإشارة إلى ملاحظة هامة وهي أنه إذا كان جرد وحصر أصحاب بطاقة "RAMED" و"CNSS" سهلا بفضل توفرهم على بطاقات الانخراط في هذين النظامين، فإن حصر وإحصاء مستحقي الدعم من فئة الأسر المنتمية للاقتصاد

---

[1] ينظر "انعقاد الاجتماع الثامن للجنة اليقظة الاقتصادية: 2020/05/21" في موقع *https://www.finances.gov.ma/Ar/Pages/مستجدة.5053=fiche?aspx*. تاريخ التصفح 2020/06/01.

[2] ينظر بلاغ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشأن تنزيل تدابير المواكبة المتخذة من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية لفائدة المقاولات المتواجدة في وضعية صعبة والأجراء العاملين بها، في موقع https://www.dreamjob.ma/emploi/www-covid19-cnss-ma/، تاريخ التصفح 2020/05/17، (بتصرف).

[3] ينظر "عملية الدعم المؤقت للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل المتضررة من فيروس كورونا: 2020/03/23" في موقع https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/مهننا/لجنة-اليقظة-الاقتصادية.aspx، تاريخ التصفح 2020/06/01.

غير المهيكل أكثر تعقيدا، وذلك لغياب أي سجل خاص بهم. وبالتالي فإن شقا كبيرا من تحديد هذه الفئة العريضة والتأكد منها تم إسناده لأعوان السلطة من شيوخ ومقدمين، باعتبارهم الأكثر معرفة بحيثيات المواطنين بحكم مهنتهم.

كما لا يفوتنا هنا التذكير بأن فكرة الدعم الاجتماعي عبر تحويلات مالية للأسر محدودة الدخل في المغرب قد طرحت منذ سنوات، لكنها لم تر النور لأسباب مجهولة، رغم أن هذه الفئة من السكان كبيرة جدا حسب ما أكدته لجنة اليقظة الاقتصادية، التي أشارت إلى "أن حوالي 4,25 ملايين أسرة في القطاع غير المهيكل ستستفيد من هذا الدعم شهريا"[1]. لكن إكراه كورونا جعل السلطات تتدارك هذا الوضع، وتطلق سراح هذه المساعدات لهذه الفئة ولو مؤقتا حتى 30 من يونيو 2020، وذلك عبر توزيع دعم شهري تمت الإشارة إليه سالفا، على أساس تصاريح المعنيين بأنهم توقفوا عن العمل في القطاع غير المهيكل بسبب الحجر الصحي.

2. انحصار إجراءات الدعم الاجتماعي وعجزها عن سد خصاص المتضررين

ينبغي التذكير بأن حالة الطوارئ الصحية المفروضة في المغرب منذ 20 مارس2020 تسببت بأزمة اقتصادية واجتماعية طالت العديد من أجراء المصانع والمقاهي والمتاجر حيث توقفوا عن العمل، لكن وطأتها كانت أشد على العاملين في القطاع غير المهيكل، الذين يزاولون مهنا بدخل متواضع في الغالب وبدون قدرة على الادخار.

وقد أوضح وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس النواب ليوم الاثنين 2020/04/27 أن موارد صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا

[1] ينظر "انعقاد الاجتماع الثامن للجنة اليقظة الاقتصادية: 2020/05/21" في موقع *https://www.finances.gov.ma/Ar/Pages/مستجدة.aspx?fiche=5053*. تاريخ التصفح 2020/06/01.

بلغت إلى حدود الجمعة 24 أبريل 2020 ما مجموعه 32 مليار درهم، في حين بلغت نفقات هذا الصندوق إلى حدود نفس التاريخ 6,2 مليار درهم[1].

لكن ما يلاحظ هو أن إجراءات دعم الأسر المتضررة من هذه الجائحة بالإضافة إلى كونها تبقى عاجزة عن سد خصاص المتضررين، الذين لهم الحق في الاستفادة من هذا الدعم، فإنها تتميز بالانحصار للأسباب التالية.

عدم شمولها كل الفقراء والمهمشين: بحيث إن حوالي 4,25 ملايين أسرة في القطاع غير المهيكل[2] الذين استهدفتهم هذه العملية يمثلون فئة قليلة من الفقراء والمهمشين الذين هم في حاجة لمثل هذه المساعدات، لكن لسوء حظ بعضهم لم يستفيدوا منها لأسباب مجهولة.

الانتقائية وضعف قيمة الدعم: بالإضافة إلى كون العديد من المعنيين لم تتم تلبية طلباتهم للاستفادة رغم قيامهم بكل الخطوات التي تمكنهم من ذلك، مما يجعل الانتقائية هي السمة الحاضرة ربما في تدبير هذا الملف، يمكن الإشارة إلى أنه إذا كان "مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر الممنوح عن ساعة الشغل للأجراء في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة قد حدد ابتداء من فاتح يوليوز 2019 في أربعة عشر درهما وثلاثة عشر سنتيما (14،13)، وكان مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر المؤدى نقدا عن يوم شغل لأجراء القطاع الفلاحي قد حدد في ثلاثة وسبعين درهما واثنين وعشرين سنتيما (73،22)"[3]، وهو ما يعني أن "الحد الأدنى للأجور هو 2698,83

---

[1] ينظر "عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام مجلس النواب جوابا على السؤال الشفوي المتعلق ب "التدابير المالية والاقتصادية لمجابهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا كوفيد-19 ببلادنا" ص 3. مرجع سابق.

[2] ينظر "انعقاد الاجتماع الثامن للجنة اليقظة الاقتصادية: 2020/05/21" في موقع *https://www.finances.gov.ma/Ar/Pages/مستجدة.aspx?fiche=5053*. تاريخ التصفح 2020/06/01.

[3] المرسوم رقم 424.19.2 المتعلق بتحديد الحد الأدنى للأجور بقطاع التجارة، الصناعة والخدمات والحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي بالجريدة الرسمية عدد 6790، الصادرة بتاريخ 23 شوال 1440 (27 يونيو 2019) ص 4597، (بتصرف).

درهم/الشهر، انطلاقا من فاتح يوليوز (2019)"[1]، أي نحو 273,28 دولار، بحسب سعر الدرهم المغربي (MAD) مقابل الدولار الأمريكي (USD) ليوم الاثنين 18 ماي (2020)[2]، ومن ثم يمكن أن نستنتج أن هذا الدعم أو المساعدة التي خصصتها الدولة للفئات الثلاث لم تكن في مستوى تطلعاتها، خاصة بالنسبة لفئة الحاملين لبطاقة "راميد" وفئة العاملين في القطاع غير المهيكل، حيث تعادل تقريبا ثلث ما كان ينبغي أن يحصلوا عليه في الشهر، وهو ما يجعل المستفيدين في منزلة بين المنزلتين، فلا هم محرومون نهائيا ولا هم حاصلون على ما يكفيهم لتدبير أمورهم المعيشية، التي حتى الحد الأدنى للأجور لم يكن كافيا لتغطيتها، فكيف بثلثه أو حتى نصفه؟ وهو ما يضع مسألة الدعم الاجتماعي تحت مساءلة مدى تحقيقها لانتظارات المواطنين المعنيين بها.

3. إجراءات دعم بعيدة عن مفهوم الرعاية الاجتماعية

إذا كانت الرعاية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق الرفاه لكل فئات المجتمع، على اعتبار أنها "نسق منظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات ترمي إلى مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى مستويات ملائمة للمعيشة، بهدف قيام علاقات اجتماعية سوية بين الأفراد بتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما يتفق مع حاجات المجتمع"[3]، وجاز لنا أن نحصرها في مفهومين للرعاية الاجتماعية هما مفهوما: "دولة الرعاية الاجتماعية، ومجتمع الرعاية الاجتماعية"[4]، فإن الرعاية هي تدخل من أجل العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق لا تجميدها والمحافظة عليها. وإذا قمنا بإسقاط هذا على المغرب، فسيتبين أنه لا يزال بعيدا عن تحقيق مفهوم الرعاية الاجتماعية حتى في زمن كورونا. حيث إن الوضع الذي يعيشه المغاربة لا يختلف

---

[1] ينظر https://www.cnss.ma/ar/content (30/08/2019)، (بتصرف)، تاريخ الزيارة 2020/05/18.

[2] ينظر https://www.exchangerates247.com/ar، تاريخ التصفح 2020/05/18.

[3] بول سبيكر، مبادئ الرعاية الاجتماعية: مقدمة للتفكير في دولة الرعاية، ترجمة حازم مطر، إصدار المركز الديمقراطي العربي -ألمانيا 2017، ص 13.

[4] مبادئ الرعاية الاجتماعية مقدمة للتفكير في دولة الرعاية، مرجع سابق، ص 13-14، (بتصرف).

كثيرا عما كان عليه الحال قبل حلول هذا الوباء الجائحة ببلادنا، وإذا قارنا الأوضاع الاجتماعية الحالية في المغرب بما أقره "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي" في رأيه الخاص بمسألة "الحماية الاجتماعية سنة 2018"، والذي عزا إخفاق هذه المنظومة إلى ضعف الإرادة السياسية، حيث قال "إن توفر الإرادة السياسية والإطار السياسي يكتسيان أهمية قصوى ويشكلان في الوقت ذاته شرطا ضروريا ووسيلة لا غنى عنها من أجل إقامة إطار وطني للحماية الاجتماعية، شامل، ومُدمِج وناجع"[1]. وهذا ما يجعلنا نرجح ربط دعم «الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" بأطروحة طالما تحكمت في تدخلات الدولة المغربية وسياستها بصفة عامة، وهي أنه كلما تزايد الاحتقان الشعبي، وارتفعت المطالب الشعبية بالمناداة بتحقيق الحرية والعدالة والكرامة الاجتماعية، كلما بادرت الدولة إلى تهدئة الأوضاع وتلبية بعض المطالب، لكنها سرعان ما تعود للالتفاف عليها حال توفر ظروف ذلك. وهذا الطرح الذي ذهبنا إليه يجعلنا نستحضر تصريحا ينسب للسيد "نزار بركة"[2]، أدلى به عقب صدور التعديل الدستوري سنة 2011، حيث ردد القولة الشهيرة "اجتزنا عنق الزجاجة"، ولا شك أن الرجل كان يريد أن يقول بها أشياء عديدة، لكن من بين ما نقرأه من وراء هذه القولة، وفق ما يتناسب مع موضوعنا هذا، هو طبيعة النهج الذي تتبناه الإصلاحات والتدخلات الرسمية منذ زمن، حيث إن الأحداث الجسام والتحولات الكبرى وإرهاصات اختلال التوازنات تجعل السياسيين يخرجون أحيانا بتصريحات أقرب إلى الصراحة منها إلى المراوغة. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على حالة الارتباك التي تعيشها مؤسسات الدولة كلما كان هناك حراك شعبي يجد صداه في جهات مختلفة من المغرب، مما يجعل الدولة تعجل بتلبية بعض المطالب لتهدئة الأوضاع المشحونة، لكن ما إن يتم تجاوز المرحلة بأقل الأضرار، أي اجتياز عنق

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 34، 2018، ص 16.
[2] السيد "نزار بركة" هو الأمين العام الحالي لحزب الاستقلال، وقد سبق له أن شغل وزير الاقتصاد والمالية في حكومة بنكيران منذ 3 يناير 2012 حتى 9 يوليو 2013.

الزجاجة بنجاح، حتى تعود الأوضاع لحالتها السابقة، بل بتسلط وإجهاز على المكتسبات أكثر مما كان عليه الحال سابقا. وبطبيعة الحال، لن نختلف إذا جزمنا أن الأوضاع العامة في المغرب في زمن كورونا مختلفة عن مظاهرها العادية والروتينية، وفي مثل هذه الحالات يكون وجود الدولة، بتدخلاتها وبرامجها وخططها الاستثنائية مرغوبا فيه، لكونها تستأثر بكل مقومات القوة والسلطة والصلاحية للتدخل، غير أن طرق ومظاهر استغلال الدولة لهذه الإمكانات يجعلها مكشوفة إلى المجتمع بما يكفي.

خاتمة

في مواجهتها لانتشار جائحة كورونا، تبنت الدولة المغربية من بين خياراتها المرحلية، خيار دعم الفئات الهشة والأسر الفقيرة والمهددة بالفقر نتيجة الحجر الصحي وتوقف العديد من الأجراء مؤقتا عن العمل، كما صرحت بذلك المقاولات التي تشغلهم، وإذا كانت هذه الخيارات من حيث المبدأ والهدف تعد مهمة وضرورية لدعم تماسك الأسر والاندماج الاجتماعي، فإن هذا الخيار بقي قاصرا عن تحقيق الحد الأدنى للمعيش اليومي لجل الأسر، لكون الدعم المقدم لم يكن شاملا لكل الاسر المغربية المحتاجة، ولم يكن كافيا من حيث القيمة المالية المخصصة للأسر. لذلك بقيت محاولات التدخل هذه مفتقدة إلى الفعالية اللازمة لدعم مفهوم الحماية الاجتماعية وتحقيق الاندماج، مما جعل جل التدخلات في هذا السياق عبارة عن مبادرات للتهدئة الاجتماعية وإنجاح الحجر الاستثنائي أملا في عودة الحياة إلى طبيعتها العادية في القريب العاجل.

لائحة المراجع

- بلاغ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشأن تنزيل تدابير المواكبة المتخذة من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية لفائدة المقاولات المتواجدة في وضعية صعبة والأجراء العاملين بها.
- بلاغ صحفي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، صادر بتاريخ 2020/03/13.

- سبيكر، بول، 1988 مبادئ الرعاية الاجتماعية مقدمة للتفكير في دولة الرفاهية، ترجمة حازم مطر، المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا، 2017.
- عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام مجلس النواب جوابا على السؤال الشفوي المتعلق ب "التدابير المالية والاقتصادية لمجابهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا كوفيد-19 ببلادنا".
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 34، 2018.
- مرسوم رقم 2.20.269 صادر في 21 رجب 1441هـ (16 مارس 2020 م) بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، الجريدة الرسمية عدد 6865 مكرر، 22 رجب 1441هـ (17 مارس 2020 م).
- مرسوم رقم 2.20.293 بتاريخ 24 مارس 2020 بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19"، الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر، 29 رجب 1441 هـ (24 مارس 2020 م).
- المرسوم رقم 424.19.2 المتعلق بتحديد الحد الأدنى للأجور بقطاع التجارة، الصناعة والخدمات والحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي بالجريدة الرسمية عدد 6790، الصادرة بتاريخ 23 شوال 1440 (27 يونيو 2019).
- https://www.alaraby.co.uk/economy
- https://www.cnss.ma/ar/content
- https://www.dreamjob.ma/emploi/www-covid19-cnss-ma
- https://www.finances.gov.ma
- https://magazine-geo.blogspot.com/2015/02/blog-post_18.html

جائحة كورونا والنساء: معاناة متعددة

صباح العمراني
باحثة في قضايا المرأة

تقديم

يعاني العالم اليوم من وباء خطير فتاك وسريع الانتشار صنف من قبل منظمة الصحة العالمية ب "الجائحة"، وباء بلغت ضحاياه مئات الآلاف وعدد الإصابات تعد بالملايين. عجزت دول العالم عن مواجهته سواء المتقدمة منها أو التي تعاني أنظمتها الصحية من تحديات كبيرة.

جائحة فرضت على دول العالم تغيير أولوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث سيتعين على صناع السياسات تنفيذ إجراءات جوهرية: تقييد حركة الأشخاص وإغلاق الدول لحدودها ووضع مدن بكاملها تحت الحجر الصحي، توقف المدارس وإغلاق الشركات والمصانع، واضطرت الكثير من الإدارات إلى اللجوء لتقنية العمل عن بعد، مما خلف آثارا وخيمة على الاقتصاد والطاقة الإنتاجية. كما تأثرت شرائح اجتماعية كثيرة خاصة في الدول التي لم تعمل على مواكبة الإجراءات المتخذة بتدابير لتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا موجزا للسياسات بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات بتاريخ 9 أبريل 2020[1] يوضح فيه أن هذا الوباء تترتب عنه عواقب اجتماعية واقتصادية مدمرة للنساء والفتيات، وفي ذات السياق، أصدرت جامعة الدول العربية تقريرا بتاريخ 05 ماي 2020[2] تحت عنوان "الآثار والتداعيات الصحية والاجتماعية والتنموية لفيروس كورونا covid-19، الوضع الحالي

[1] - الامم المتحدة، أخبار الامم المتحدة، 9 أبريل 2020، المرأة، الموقع الإلكتروني:
https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052982 تاريخ التصفح 12 ابريل 2020.

[2] - جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: "الآثار والتداعيات الصحية والاجتماعية والتنموية لفيروس كورونا covid-19، الوضع الحالي والتصور لما بعد كورونا".
www.lasportal.org/ar/news/Pages/NewsDetails.aspx?RID=2441

والتصور لما بعد كورونا" خصصت فيه البند السادس لآثار الوباء على المرأة. جاءت هذه التقارير بعد ارتفاع النداءات من الأفراد والمؤسسات حول "الطفرة العالمية المروعة في العنف المنزلي " ضد المرأة.

نعم، ضحايا الجائحة من الرجال أكثر من النساء حسب بعض التقارير الطبية، ولكن يبدو أن النساء أكثر تضررا سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وهذا ما سنحاول في هذه الورقة التطرق له من خلال محورين أساسيين.

1- الآثار الاقتصادية للجائحة على النساء: توسيع الهوة

تشكل النساء أكثر الفئات التي تعاني من الهشاشة، فالعمل الغير المؤدى عنه يمس النساء أكثر من أقرانهن الرجال، وبذلك تواجه المرأة أوضاعا اجتماعية واقتصادية صعبة، تزداد هذه الصورة قتامة في أوقات الأزمات. وكشفت جائحة كورونا تأزم العديد من الفئات الاجتماعية في الدول التي يشكو اقتصادها من الركود كالمغرب الذي يعرف تعثرا اجتماعيا واقتصاديا.

1.1- معطيات وأرقام دالة

تصل نسبة مشاركة المرأة في سوق الشغل في المنطقة العربية 21%؛ ونسبة البطالة 18%مقابل 8% للرجال؛ يشكل عدد النساء اللواتي يعملن في القطاع غير المهيكل نسبة 61.8%.

في المغرب، أصدرت المندوبية السامية للتخطيط مذكرة إخبارية بتاريخ 8 مارس 2020 [1]، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة حول وضعية المرأة في سوق الشغل. حسب المذكرة السالفة الذكر، يقدر عدد النساء في المغرب بحوالي 17.67 مليون أي 50,3%، منهن 13,4 مليون في سن النشاط (15سنة فما فوق)، واحدة من كل ست أسر ترأسها امرأة، ، وثلثا هؤلاء النساء مطلقات أو أرامل، إذ بلغت نسبتهما من

[1] - المملكة المغربية. المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة (8 مارس 2020): https://www.hcp.ma/region-eddakhla/Note-d-information-du-Haut-Commissariat تاريخ التصفح 10 مارس 2020.

بين النساء اللواتي يرأسن أسرا 55%، وسجلت الأرقام أن 30% منهن تلجن سوق الشغل. وتتوزع النساء النشيطات على المستوى الوطني بقطاع "الفلاحة والغابات والصيد"، حيث يشغل 46,9% من مجموع النساء النشيطات المشتغلات غالبيتهن ضمن العمال اليدويين. ويأتي قطاع "الخدمات" كثاني قطاع مشغل للنساء بنسبة 38,5%، متبوعا بقطاع "الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية" بنسبة 14%. ويبلغ عدد النساء خارج سوق الشغل 10,5 مليون، حيث يمثلن 78,5% من مجموع النساء البالغات من العمر 15 سنة فما فوق، كما أكدت المندوبية في ذات التقرير أن البطالة بين النساء تصل إلى 13,5% مقابل 7,8% عند اقرانهن من الرجال، وغالبيتهن من فئة الشباب أقل من 35 سنة وحاصلات على شهادة.

لا تتوفر حوالي نصف النساء العاملات في الوسط الحضري على عقد مكتوب[1] بنسبة 37,5 % و91,3% في الوسط القروي مما يجعل حرمانهن من العمل أمرا واردا في أية لحظة دون محاسبة، وتبلغ نسبة العاملات اللواتي لا يتوفرن على أية تغطية طبية 98,8% في الوسط القروي و53,3% في الوسط الحضري[2].

2.1- التبعات الاقتصادية لكوفيد19 على النساء

يعتبر العنصر البشري حجر الزاوية في كل نشاط اقتصادي، ولهذا سعت التدابير المتخذة من طرف الدولة لمواجهة جائحة كورونا إلى توفير الظروف الملائمة للعاملين في القطاعات الاقتصادية من خلال فرض التباعد الاجتماعي أو فرض الإغلاق الشامل أو النسبي لبعض الوحدات: إغلاق المقاولات والمحلات التجارية، المقاهي والمطاعم، الحمامات الشعبية وصالات الرياضة. ومن آثار هذه الإجراءات فقدان العديد من الأشخاص لوظائفهم. وقد أشار تقرير الجامعة العربية إلى أن المنطقة

[1] -حتى اللواتي يتوفرن على هذا العقد، يعمد رب العمل الى جعله عقد مؤقت وتجديده كل ست أشهر تهربا من ترسيم العاملات والحفاظ على وسيلة لمضاعفة استغلالهن.

[2] -صباح العمراني: المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب. الطبعة الاولى، 2018، الصفحة 280.

العربية ستخسر 1,7 مليون منصب شغل، وسيدخل 8 ملايين شخص دائرة الفقر، وخاصة في القطاع غير النظامي وغير المسجلين في أنظمة الحماية الاجتماعية أو التأمين ضد البطالة.

وارتباطا بالمؤشرات والأرقام السابقة، فإن العديد من النساء سيفقدن وظائفهن نتيجة توقف نشاطات الحياة العادية، وستكون النتيجة تراجعا كبيرا في نسب أعداد العاملات والأجيرات في مختلف المهن والقطاعات الاقتصادية بفعل حالة الطوارئ الصحية. لقد اتخذت الدولة تدبيرا إزاء العمال المتوفرين على رقم التسجيل في صندوق الضمان الاجتماعي والذي يقتضي صرف 2000 درهم لكل من توقف عن العمل من الصندوق المخصص لمواجهة كورونا، ولكن الأرقام السابقة تشير إلى أن النساء اللواتي يشتغلن في القطاع الغير المهيكل (الأعمال الزراعية، والأعمال الخدمية مثل أعمال التربية والخدمة في المنازل، الحرف اليدوية)، لا يتوفرن على أي تغطية صحية، وبالتالي حرمانهن وأسرهن من أي مورد دخل. بالإضافة الى أن مسطرة الاستفادة منه معقدة بالنسبة لهذه الفئات التي تعاني الأمية الأبجدية وبالأحرى الأمية المعلوماتية. إذن فلا عمل ولا تعويض مما يرفع من معاناتهن ومعاناة أسرهن، وكل تأخير عن حل هذه المعضلة يزيد من تأزيم الوضع.

ومن جانب آخر، ظهرت بؤر للإصابة بوباء كورونا في وحدات صناعية كانت ضحاياها عاملات، اضطررن إلى استئناف العمل في هذه الوحدات بعد توقف لمدة محدودة في ظروف غير صحية وتحت طائلة الطرد، حيث أعلنت وزارة الصحة في منتصف شهر أبريل بإصابة 72 من بين 200 عاملة في مصنع للأدوات الشبه الطبية بمدينة الدار البيضاء مما يعرض حياتهن وحياة أسرهن لخطر الإصابة، ومازالت الوحدات الصناعية تشكل بؤرا لانتشار العدوى مما يستوجب تدخلا سريعا لحماية العاملات، مما يجعل اشتغال النساء في هذه الظروف الصعبة وغير الآمنة استغلالا

لهشاشة هذه الفئات الاجتماعية إما لقصور في النص القانوني أو لخرق مقتضيات هذا النص من أرباب المقاولات.

2- آثار الجائحة على المرأة في المجال الاجتماعي

لا يختلف وضع المرأة المغربية في هذه الظروف عن نظيراتها في العالم والوطن العربي، حيث تتواجد في خط الدفاع الأول وتتحمل التبعات الاجتماعية في كل الأزمات باعتبارها الحلقة الأضعف[1]، وإن كانت حدة آثار جائحة كورونا تتباين حسب مواكبة الإجراءات المتخذة بتدابير للتخفيف من هذه الآثار، والتي يمكن حصرها في العناصر أسفله.

1.2 – تضاعف الأعباء على عاتق المرأة

يقع على عاتق المرأة في الأوقات العادية القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال وكبار السن، وتتضاعف هذه المسؤوليات مع الإجراءات المواكبة للطوارئ الصحية. وشكل إغلاق المدارس واعتماد تقنية التعليم عن بعد، مع عدم قدرة عدد كبير من التلاميذ مواكبة هذا الإجراء لظروف مادية أو تقنية، عبئا ضاعف من معاناة الأمهات، والتي تقع على عاتقهن مسؤولية رعاية الأطفال وتوجيههم ومتابعة تقدم دروسهم. وتزداد مسؤوليتها عندما يكون في الأسرة مصابون بالفيروس، وخاصة مع تخبط المختصين في التعامل مع هذا الوباء، مما يزيد من إثقال كاهلها بين توفير الرعاية والاحتياجات، بالإضافة إلى أن إغلاق دور الحضانة قد أضر بالمرأة الموظفة التي فرض عليها الاختيار بين رعاية أطفالها والعمل عن بعد أو ترك العمل.

وفي اتجاه آخر، يخلف ارتفاع عدد الوفيات من الرجال أرامل وثكالى ويتامى، وتؤدي المرأة ثمنا مضاعفا من تحمل مسؤولية رعاية أفراد الأسرة وتربية الأبناء وتدبير دخل قار، وخاصة مع واقع الهشاشة والأمية والفقر الذي تعانيه المرأة، ما يضعها في مواجهة تحديات تتعدى إمكاناتها، ويتجاوز تأثيرها الأسر إلى المجتمع ككل.

[1] -جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: "الآثار والتداعيات الصحية والاجتماعية والتنموية لفيروس كورونا covid-19، الوضع الحالي والتصور لما بعد كورونا" الصفحة 53.

ويعتبر قطاع الصحة من القطاعات التي ترتفع فيها نسبة التأنيث، حيث تمثل نسبة النساء 70% على المستوى العالمي[1]، وفي المغرب حسب مطوية لأعداد الموظفين المدنيين بالإدارة العمومية سنة 2016، فقد بلغت نسبة التأنيث 60.54% (27934 من بين 46142)[2]، ما يضع هذه الفئة في الصف الأمامي في مواجهة الفيروس أثناء رعاية المرضى، وكذا الخوف من نقله إلى أسرهن، ما يشكل ضغطا إضافيا على المستوى النفسي، ويؤثر على أدائهن الوظيفي وعلاقاتهن بأبنائهن، وأول الوفيات التي سجلت بسبب الفيروس من الكادر الطبي كانت من النساء.

2.2- العنف ضد المرأة: الوجه الآخر للوباء

أشار الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير الذي أصدره إلى تفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة في ظروف الحجر الصحي، وأظهرت الأرقام المعلن عنها في بعض الدول الغربية تزايد العنف المنزلي بنسبة 30% [3]. وفي الدول العربية ومنها المغرب التي تعرف وجود الظاهرة والتكتم عنها في الأحوال العادية إذ لا تعبر الإحصائيات عن الواقع، فقد تصل الأرقام إلى نسب مخيفة.

أدت مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم الظاهرة، فقد ساهم تقييد الخروج من المنزل كإجراء احترازي لتفادي انتشار العدوى إلى تفاقم المشاكل الأسرية وارتفاع نسب العنف ضد المرأة[4] نتيجة الضغط النفسي وزيادة التواصل اليومي للزوجين، والذي تزداد حدته في حالة توقف المعيل عن العمل وعدم

---

[1] -نفسه، الصفحة 54.

[2] - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة، دلائل وإصدارات. https://www.mmsp.gov.ma / تاريخ التصفح 14 ماي 2020.

[3] - سارة فياض:"من يحمي النساء من العنف المنزلي المتصاعد" بي بي سي ابريل 2020 https://www.bbc.com/arabic/interactivity-52214689 تاريخ التصفح 14 ماي 2020.

[4] -نوه الامين العام للأمم المتحدة الى ان العنف لا يقتصر على ساحة المعركة: "فبالنسبة للعديد من النساء والفتيات، إن أكثر مكان يخيم فيه خطر العنف هو المكان الذي يفترض فيه أن يكون واحة الأمان لهن: منزلهن" انظر تقرير جامعة الدول العربية،"الآثار والتداعيات الصحية والاجتماعية والتنموية لفيروس كورونا covid-19، الوضع الحالي والتصور لما بعد كورونا" م س، الصفحة 57.

وجود دخل للأسرة. وتساهم العوامل الاجتماعية المتمثلة في تفشي الجهل والفقر في ازدياد العنف ضد المرأة. ويتنوع العنف الذي تتعرض له المرأة: عنف نفسي بنسبة 64% ويشمل التهديد الابتزاز بالأطفال والنفقة؛ عنف اقتصادي بنسبة 52% كالطرد من بيت الزوجية، والحرمان من النفقة والاستلاء على أموال المرأة؛ عنف جسدي بنسبة 36% كالضرب والجرح ومحاولة القتل؛ عنف جنسي بنسبة 02%، ويلاحظ تراجع نسبة هذا النوع لإجراءات الطوارئ الصحية؛ ثم العنف المؤسساتي المتمثل في عدم استقبال المؤسسات للمعنفات والنساء ذوي الاحتياجات الخاصة خوفا من نقل العدوى[1]، ثم عدم تفعيل الوصول إلى المعلومة المتعلقة بوسائل التواصل والتبليغ عن العنف[2]

وفي الوقت الذي سارعت فيه العديد من الدول الغربية والعربية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من الظاهرة، أدانت مجموعة من الجمعيات[3] في المغرب تقصير السلطات الأمنية والإعلام في الحديث عنها، وكذا عدم كفاية التدابير المتخذة من طرف وزارة العدل لاستقبال شكاوى النساء اللواتي تعرضن للعنف لعدم امتلاكهن لشبكة الأنترنيت. كما أن وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة تأخرت في الافراج عن مجموعة من التدابير المتعلقة بالحد من الظاهرة. وشملت هذه التدابير إعداد وصلات تحسيسية في وسائل الإعلام وتتبع حالات العنف المبلغ عنها في مختلف الوسائل[4]. كما عملت السلطة القضائية على تعميم لائحة تضم أرقاما هاتفية وعناوين إلكترونية خاصة بالنيابة العامة والمحاكم والمستشفيات لتلقي وبحث شكايات

[1] - جمعية اتحاد العمل النسائي، تقرير يغطي فترة 16 مارس الى 16 ماي، «أي استراتيجيات للارتقاء بأوضاع النساء ما بعد الحجر الصحي" ، الصفحة 10.

[2] - جمعية فيدرالية رابطة حقوق النساء: تصريح صحفي رقم 2، "العنف ضد النساء في تواتر مقلق بعد شهرين من الحجر الصحي " الصفحة 2.

[3] -انظر: المرصد المغربي للعنف ضد النساء: بلاغ "عيون نسائية"، وتقرير اتحاد العمل النسائي تحت عنوان "أي استراتيجيات للارتقاء بأوضاع النساء ما بعد الحجر الصحي "

[4] -المملكة المغربية: البوابة الوطنية ، بلاغ لوزيرة التضامن والتمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بتاريخ 9 ماي 2020.

النساء ضحايا العنف، مع العلم بصعوبة تقديم شكايات عن طريق الوسائل المقترحة لكون أغلب الضحايا لا يجدن القراءة والكتابة وبالتالي الولوج الى الرقمنة.

خاتمة

تحتاج المجتمعات إلى وقت ليس بالقليل للتعافي من آثار الجائحة على مستوى الاقتصاد والسياسة والعلاقات المجتمعية، وستتغير أولويات الدول في هذه المرحلة، والتي يجب أن تكون ضمن محور السياسات العامة المستقبلية للحفاظ على الاستقرار والتماسك المجتمعي.

تمثل المرأة الحلقة الأضعف في زمن الكوارث، وقد عرت جائحة كورونا على مجموعة من الاختلالات البنيوية الموجودة في المجتمع. ويجب أن تشمل عملية التغيير مداخل متعددة: التمكين الاقتصادي من خلال تيسير الولوج إلى الموارد الاقتصادية واتخاذ مجموعة من القرارات الحاسمة من قبيل تثمين(valorisation) العمل المنزلي، وتفعيل القوانين المتعلقة بحماية بعض الفئات الاجتماعية الهشة كقانون 19.12 الخاص بالعاملات والعمال المنزليين والقانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء مع سد الثغرات التي تعيق تنزيله، وتفعيل بنود مدونة الشغل المتعلقة بمستخدمي المقاولات والاستغلاليات الفلاحية والتي تشكل النساء الشريحة الكبرى وكذا تفعيل المؤسسات الرقابية كمفتشية الشغل والضابطة القضائية، وتأهيل النساء للانخراط في عالم الرقمنة وخاصة أن المعاملات المستقبلية تستوجب التعامل الإلكتروني: تقديم طلبات الدعم عن بعد، والتعليم عن بعد، توفير دروس لتعلم الحرف اليدوية عن بعد وتفعيل دور التكنولوجيا لتسويق هذه المنتجات.

فمعالجة الآثار تستوجب تفعيل مخططات التنمية بالشكل المطلوب، وتجاوز القصور وعدم الانسجام في التخطيط والتطبيق، وتتبع وتقييم المبادرات المبذولة من المجتمع المدني، وإيجاد وسائل لتدعيم عمل المرأة الاقتصادي والتقليص من حجم الأمية والفقر.

لائحة المراجع

- صباح العمراني: المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب. الطبعة الاولى، 2018.
- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: "الآثار والتداعيات الصحية والاجتماعية والتنموية لفيروس كورونا covid-19، الوضع الحالي والتصور لما بعد كورونا".
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة، دلائل وإصدارات.
- المملكة المغربية. المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة (8 مارس 2020)
- جمعية اتحاد العمل النسائي، تقرير يغطي فترة 16 مارس الى 16 ماي، «أي استراتيجيات للارتقاء بأوضاع النساء ما بعد الحجر الصحي"
- جمعية فيدرالية رابطة حقوق النساء: تصريح صحفي رقم 2، "العنف ضد النساء في تواتر مقلق بعد شهرين من الحجر الصحي ".
- المملكة المغربية: البوابة الوطنية، بلاغ لوزيرة التضامن والتمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بتاريخ 9 ماي 2020
- بلاغ المرصد المغربي للعنف ضد النساء: "عيون نسائية"
- - الامم المتحدة، أخبار الامم المتحدة، 9 أبريل 2020، المرأة، الموقع الإلكتروني: https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052982
- - سارة فياض:"من يحمي النساء من العنف المنزلي المتصاعد" بي بي سي ابريل 2020 https://www.bbc.com/arabic/interactivity-52214689

التعليم عن بعد بالمغرب في زمن كورونا، حقائق الواقع وآمال المستقبل

مصطفى شـكري
باحث في قضايا التعليم

تقديم

ربما يكون التعليم عن بعد من أهم المفاهيم التي طفت على ساحة مستجدات المنظومة التربوية التعليمية في بلادنا مع حدوث جائحة كورونا، ودخول المتعلمين على اختلاف مستوياتهم الحجر الصحي الذي قررته السلطات العمومية إيذانا بإنهاء التعليم الحضوري خلال ما تبقى من الموسم الدراسي 2019/ 2020. تجيبنا هذه الدراسة عن السياقات العامة التي أطرت الوضع التعليمي المغربي، والتي بغير استيعابها لا يمكننا فهم مآلات اعتماد التعليم عن بعد آلية لضمان الاستمرارية البيداغوجية، كما ستحاول الدراسة مساءلة حقائق التدبير العام الرسمي لسيرورة عملية التلقي للدروس التعليمية، ومدى تحقق الأهداف المسطرة لربح رهانات استدامة التعلم في ظروف الجائحة النازلة. أيضا ستقف بنا الدراسة عند ملامح عامة مستشرفة لآفاق مستقبل التعليم في المغرب في ظل التحديات المطروحة لإنجاح غايات الرؤية الاستراتيجية جودة وإنصافا وارتقاء بالفرد والمجتمع، خاصة أمام التنامي العام للفجوة الرقمية المتسارعة في عالم التطور التقني الحديث.

1- السياقات المؤطرة: فشل التنمية وتفاقم اللامساواة

سياقان اثنان عامان يجب استحضارهما في أي مقاربة تعرض لفهم مخرجات ومآلات اللجوء لآلية التعليم عن بعد، والذي أنهى التحاق المتعلمين من تلاميذ وطلبة ومتدربين بالصفوف الدراسية النظامية الحضورية؛ سياق_وطني يتميز على الخصوص بأربع مميزات ضابطة هي:

– تأكيد الخطاب الرسمي على الفشل العام للنموذج التنموي والدعوة إلى إبداع نموذج ثالث مبتكر، ذلكم الفشل الذي يعبر عنه الموقع الترتيبي الذي جعلنا في المرتبة 121

في سلم التنمية البشرية على نحو يسائل مدى جاهزية البلاد للاستجابة للأهداف العامة لخطة التنمية البشرية المستدامة الأممية لعام 2030، وخاصة في الجانب المتعلق بضمان تعليم ذي مواصفات الجودة، والإنصاف والشمولية والاستدامة مدى الحياة[1].

– تنزيل القانون الإطار 51/17 دونما إجماع وطني بالنظر إلى ارتهانه إلى خيارات تطرح إشكالات متعددة تمس بالمدرسة العمومية والقيم الهوياتية واللغوية، وذلك في سياق انقضاء ما يقرب من خمس سنوات على اعتماد إصلاح الرؤية الاستراتيجية دون أن يلوح في الأفق ما يكشف عن تسجيل تقدم معتبر في الأهداف المرجوة؛ فمؤشر الإنصاف وتكافؤ الفرص لم يبلغ سوى 38.9 %، بينما لم يصل مؤشر جودة التربية إلا إلى 30.3%[2].

– إصرار الدولة على تمرير جملة مشاريع تأخذ ظاهر إصلاح الوظيفة العمومية والارتقاء بالأداء الوظيفي في ما تستبطن إجراءات ذات أثر خطير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي الهش أصلا خاصة في تبنيها للتعاقد ومسها بواقع الحريات العامة والنقابية عموما،

– السعي لتنزيل الجيل الثاني من الإجازة بالترويج لنظام البكالوريوس في الجامعة المغربية وسط إشراك شكلي يقفز ليس فقط على آراء الفاعلين المجتمعيين، بل حتى على البنيات البيداغوجية التي يفترض أن تشتغل على التنزيل، هذا عدا الملاحظات العامة التي وجهت للبكالوريوس من طرف الفاعلين التربويين والطلبة لافتقاده لظروف التنزيل، وتغييبه للنهج العلمي في المقاربة، وعدم اعتماده على تقييم دقيق لواقع النظام التربوي الحالي.

---

[1] يراجع هنا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، 2019. والمملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات المجلس الأعلى للحسابات، مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030-2015، يناير2019. والتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018، ج1، ج2، طبعة المجلس الأعلى للحسابات، 2019.

[2] المملكة المغربية، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، إطار الأداء لتتبع الرؤية الاستراتيجية في أفق 2030 (المستوى الوطني: 2018/2015)، الرباط، 2019.

ثم هناك **سياق دولي**، وفيه يمكن للراصد في ارتباط بموضوع التعليم عن بعد، أن يقف عند هذا التنامي المتسع لظواهر اللامساواة في العالم، والتي تحول ليس فقط دون تمتع البشرية برفاهية الصحة، والعيش الكريم، بل تمنع استفادة الكثير من المعرفة ومن التعلم، وتزداد ظواهر هذه اللامساواة بسبب الفجوة الرقمية التي ما عادت من الكماليات للراغب في ربح رهانات اقتصاد المعرفة الجديد في زمن القرن الحادي والعشرين[1]، سياق يقف عند الخصاص المهول والفقر المتسع في ولوج شبكات الاتصال إذ إن ما يقرب من 56 مليون ممن هم في سن التعليم يقطنون مواطن لا تغطيها هذه الشبكات، وهو ما يضاعف من صعوبة الحصول على التعليم خاصة في ظل ظروف جائحة كورونا المستجد الذي فرض انقطاع أكثر من 1.6 مليار طفل وشاب عن التعليم في 161 بلداً، أي ما يقرب من 80% من الطلاب الملتحقين بالمدارس على مستوى العالم. ولقد جاءت جائحة كورونا هذه لتكشف أن العالم سيقدم على تحولات عميقة سيكون لها آثار قوية على البنيات الاقتصادية العالمية، وأنظمتها الاجتماعية والسياسية على نحو قد يحدث تراجعات وانهيارات واضطرابات ستجعل وجه العالم قبل كورونا غيره بعدها.

ولعله سيكون للتعليم النصيب المهم في مجموع تلكم التحولات؛ إذ سيتوقع تنامي تحديات تجاوز فجوات الحصول على فرص التعليم الجيد والمنصف والمستدام، كما يمكن أن ننتظر مشاكل قد تمس المستوى النفسي السيكولوجي بسبب عدم الذهاب إلى المدرسة، وتأثير ذلك على حصول اضطراب الجوانب الوجدانية والعاطفية والتفاعلية في العملية التعليمية[2].

---

[1] ، يراجع هنا التمهيد لأكيم شتاينر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام 2019، مرجع سابق.

[2] انظر هنا: خايمي سافيدرا، التعليم في زمن فيروس كورونا: التحديات والفرص، منتديات البنك الدولي، www.albankaldawli.org، تمت زيارته يوم 2020/5/10. وكذا يمكن الاطلاع على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات على الرابط https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx، تمت زيارته يوم 2020/5/12.

وضمن التفاعلات العامة للسياقين: الوطني بطرحه لسؤال تنمية التعليم، والدولي بعرضه لتحديات الفجوة الرقمية، تقف المدرسة المغربية بين مفترقي طريق واقع لا يرتفع بإشكالاته المسائلة لحقائق الإنصاف والجودة والتكافؤ، وطريق يستشرف آمالا في مستقبل سيكون صعبا لمن لم يقرأ اللحظة التاريخية للاستعداد لمجابهة على أرضية صلبة لتحديات جسام في عوالم الهزات المعرفية المرتدة على سلم التطور السريع في ميدان الثورة الصناعية الرابعة ومستجدات أنظمتها الذكية.

2- التعليم عن بعد في المغرب: حقائق الواقع وأسئلة الإنصاف

هناك من يعتقد أن التعليم عن بعد يعني امتلاك هاتف ذكي أو إحدى هذه الآلات التقنية المتطورة، وبعض من صبيب الأنترنيت والجلوس أمام هذه الشاشات واستقبال المعطيات فقط، وهذا يوقع في خلط كبير على مستوى مفاهيم من قبيل التعليم الإلكتروني وتكنولوجيا التعليم والتكنولوجيا في التعليم ليقصر جل دلالاتها على عمليات توظيف وإدماج الأجهزة التقنية في العملية التعليمية، والحال ان الأمر أعقد من ذلك إذ إن تكنولوجيا التعليم سيرورة معقدة من العمليات المتفاعلة التي تستوحي بنية أنظمة الذكاء الاصطناعي في تلقي المعطيات وتركيبها وتحليلها والتفاعل معها وتوظيفها واتخاذ قرارات إزاءها، وهي في حاجة من أجل ذلك إلى مصادر متعددة و متنوعة [1].

يخبرنا الخطاب الرسمي أن الإجراءات العامة التي اتخذت لتنزيل التعليم عن بعد كانت لها نتائج حسنة على تعويض التعليم الحضوري والاستمرارية البيداغوجية واستدامة التعلمات، وإنجاز العملية التكوينية والتأطيرية للمدرسين على قواعد ما سمي ب"التدرج البيداغوجي المقرر"؛ بحيث إن الحصيلة العامة للفترة التي دامت ثمانية أسابيع تكشف عن إعداد ما يقرب من 6000 مورد رقمي، و عن كون عدد المتابعين لدروسهم من التلاميذ عبر منصات التعليم عن بعد يصل إلى 600 ألف من التلاميذ،

[1] رضوان الدبسي، تحديث طرائق تعليم اللغة العربية، مجمع اللغة العربية، دمشق2003، ص 31 و33.

كما تبرز هذه الحصيلة استفادة ما يقرب من 23 ألف و 290 من أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وأطر الإدارة التربوية من تكوين عبر بوابة "e-takwine ". واقع الحال يسأل: أين هذه الأرقام الهزيلة من الحجم الهائل لمجمل المتعلمين والطلبة والمتكونين؟ يكفي أن مجمل هؤلاء كلهم بحسب التصريح الرسمي يصل إلى ما يقرب من 10 ملايين طالب وتلميذ ومتدرب، ويكفي أن مجموع التلاميذ بالأسلاك التعليمية الثلاث بمؤسسات التعليم العمومي هو 6260444 تلميذ وتلميذة منهم 2854948 تلميذ وتلميذة بالوسط القروي، وهو ما يعني أي أن ما يمثل نسبة 45.6% والذين هم في القرى يحيون ظروفا ستمنعهم من الاستفادة من ميزات الأنترنيت بسبب الوضعية السوسيواقتصادية للأسر والعائلات، هذا مع افتراض جودة واقع الربط الشبكي[1].

واقع الحال إذن يؤكد لنا، أن تدبير الدولة للتعليم عن بعد لم يستجب للتحديات المطلوبة، ويمكننا بيان ذلك بالوقوف عند مستويات أربعة:

- مستوى التخطيط الاستراتيجي الذي وضعنا أمام حقيقة كون المنظومة التربوية المغربية تفتقد للقدرات التخطيطية والاستشرافية لتدبير التعليم إبان الكوارث والجوائح.
- مستوى التهيئة الرقمية التي أظهرت ضعف الربط الشبكي، وأبانت عن بنية تحتية مهترئة للعتاد الإعلامي، وأعادت للأذهان فضائح الهدر الفظيع للمال العام على برنامج جيني وعلى تدبير الجهاز المعلوماتي في البرنامج الاستعجالي، سيضاف إلى هذا الضعف العام على المستوى التقني ما تحدثه الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية للأسر وللغالبية العظمى للتلاميذ وذويهم بحيث ستحول دون توفير المستلزمات الخاصة للتعليم غير الحضوري.

[1] جواب السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، على سؤال محوري حول حصيلة تجربة التعليم عن بعد وأفاق استكمال السنة الدراسية، الثلاثاء 12 ماي 2020، مجلس المستشارين، المغرب.

- مستوى التكوين: إذ يظهر الواقع عن ضعف بين في الكفايات الخاصة بتوظيف مستجدات التقنيات الحديثة في ميدان بناء التعلمات نتيجة غياب التكوين المستمر في المجال، ونتيجة التطور السريع لبرانم التعلمات على مستوى العالم، ولم يكن التلاميذ الذين اعتادوا اللعب واللهو بهذه الآلات في أحسن حال إذ وجد الكل نفسه (تلاميذ، وأطرا تربوية) - وإن بدرجات متفاوتة- أمام نوع من الأمية الإلكترونية بسبب غياب التكوين المستمر المواكب لمستجدات تطور التقانة المعلوماتية، ولولا التضحيات الجسام ماديا ومعنويا وتقنيا للأطر التربوية لما أنجز هذا الجزء المتغنى به على قلته وعدم كفايته.
- في مستوى أخير نجد مشاكل التعامل البيداغوجي الرقمي؛ ذلك أن إنجاز الدرس وممارسة التدريسية من وجهة نظر تكنلوجيا التعليم تفرض بيداغوجيا خاصة على مستوى التخطيط والنقل الديداكتيكي، والتقويم والدعم، من دون ان ننسى أن العلاقات البينية تفقد خواصها التفاعلية الوجدانية بحكم وساطة الآلة الشيء الذي يضيع البعد التربوي في العملية وتأثير ذلك على المستويات الوجدانية والعاطفية في الإندماج الحياتي وبناء العلاقات في عوام الإنسانية الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يدار بالطابع الميكانيكي الآلي التقني فقط.

إنه لطالما تحدثت تقارير وطنية متعددة عن الإكراهات الكبيرة التي واجهتها عملية إدماج التقنيات التكنولوجية في المؤسسات التعليمية؛ إذ عرفت نقائص عظيمة آلت إلى ضعف تحقق آثارها المنتظرة في رقمنة سيرورة العملية التعليمية[1]، بل لقد شاب العملية تضييع كبير للمال العام دون أن يتم إرساء نظام معلوماتي ذي صيغة متكاملة قادرة على قيادة هذه المنظومة التربوية. وهو ما أثر بشكل كبير على التصنيف الدولي العام للمغرب في مجال تقييم خدمات الأنترنيت سواء على مستوى تدخل العامل

[1] المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول تقييم تدبير البرنامج الاستعجالي المتعلق بقطاع التربية الوطنية، مايو 2018.

البشري أم مستوى البنية التحتية، بحيث احتل الرتبة 148 على مستوى الرأسمال البشري، والرتبة 104 على مستوى تطوير البنية التحتية وهو ما ينبئ عن عدم جاهزية البنية التحتية التي لا تتوفر فيها المواصفات القمينة بتسهيل عملية التعليم عن بعد[1].

وحاصل الأمر هنا أن واقع تدبير عملية التعليم عن بعد إنما يعيد طرح التعثرات التي تمس مستويات متعددة من جوانب المنظومة التربوية المغربية بعد سنوات طوال من الإصلاحات، كما يضع على المحك أكثر من أي وقت مضى خطاب الإصلاح، وخطاب البعد الاستراتيجي في الرؤية الجديدة، وشعارات الجودة والإنصاف والارتقاء؛ إذ كيف يمكن لمنظومة لم تفلح في ظروف طبيعية أن تجابه تحديات الظرفية الوبائية؟ وبعض مخرجات السياسة التعليمية والتدبير التنفيذي هي التي نراها تصدمنا في التقارير الوطنية والدولية المتتالية في منظومة وصل عدد المنقطعين بالتعليم المدرسي العمومي فيها سنة 2018 إلى 431.876 تلميذا وتلميذة، ويقع تسرب 65 % من طلبة الجامعة من دون تحصيل الإجازة الأساسية، و 37% من المغاربة يدرسون في مؤسسات ذات ضعف في أطر التدريس، و 70 % من المغاربة يدرسون في مؤسسات تفتقر للموارد التعليمية خاصة في التعليم العمومي، و ما بين 70 و 74 % من التلاميذ لا يتمكنون من الكفايات الدنيا في الرياضيات والعلوم والقراءة[2].

[1] المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات، خلاصة التقرير حول تقييم الخدمات على الإنترنيت الموجهة للمتعاملين مع الإدارة، ماي 2019. وكذا تقرير المجلس نفسه بشأن تقييم استراتيجية المغرب الرقمي، رقم4 05/13/CH ، فبراير 2014.

[2] المملكة المغربية، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الأطلس المجالي الترابي للانقطاع الدراسي تحليل مسار فوج 2018/2014 والخرائطية الإقليمية الرباط، 2019. ويمكن مراجعة البلاغ الصحفي لوزارة التربية الوطنية حول أداء التلاميذ المغاربة في البرنامج الدولي لتقويم التلاميذ PISA،2018 .

3ـ المآلات المستقبلية: ديناميات متاحة وتحديات جسام

لقد أتاحت تجربة التعليم غير الحضوري اكتشاف ديناميات نعتبرها فرصا مهمة للاستثمار-لو أعدت لها التهيئة الرقمية الملائمة، والكفايات والقدرات اللازمة، والتجديد المنفتح للمنهاج التربوي بناء وتقويما-مع حاجتها إلى دراسة وبحث تربوي وتدقيق علمي.

كان التعليم عن بعد فرصة سانحة لاكتشاف فوائد العالم التكنولوجي ووظائفه في التعليم والتعلم، والوقوف عند الجانب المشرق في المجال، واكتشاف الغنى المعرفي والعلمي للمواقع الشبكية. وكان أيضا عنصرا مهما لغرس قيم تقوية جانب الاعتماد على النفس، وتنمية قدرات التعلم الذاتي لدى الأبناء، والسعي لبناء حس المسؤولية لديهم. ومكن من بذل محاولات للتكوين الذاتي لتجديد الممارسة التدريسية باستعمال وسائل التكنولوجيا التي فتحت مجالا واسعا لإعادة تحيين بعض معارف ومهارات ومفاهيم التعامل مع عوالم الشبكة العنكبوتية والبرامج الإعلامية. زد إلى إسهامها في تقوية حضور الأسرة في تدريس أبنائها مع ما عرفته المسألة من إشكالات عميقة ترتبط بالتعامل البيداغوجي وبالضغوط النفسية للتعامل مع الأبناء خاصة في ظل ضيق ذات اليد وسيطرة الأمية، ولربما لو هيئت الظروف مستقبلا فسيتم فتح آفاق متقدمة لمسارات جديدة للتعليم والتعلم يمكن الاستفادة منها لتغيير طرائق التدريس وتجديد البحث العلمي والتربوي.

على رأس العناوين المفاتيح الكبرى لربح المستقبل، تحديات البعد القيمي الذي يناقش الوضع الاعتباري للمدرسة، التي عليها أن تدافع ـ في زمن النهايات الفلسفية القائلة بنهاية المدرسة والمدرس والمقررات الدراسية-عن وظائفها التربوية والقيمية في الحفاظ على خصوصيات الهوية في مواجهة الهجمة المتجددة للاستعمار الجديد في صوره وأنماطه المتوحشة. كذا سيطرح تحدي الوضع الاعتباري لرجل التعليم في

زمن تعميم مبدأ التسليع الذي يرى في التربية صناعة، وفي المدرسة مقاولة، وفي المتعلمين زبناء، في المعلمين أجراء غاية الكل الاستثمار الربحي المادي الصرف.

إن على المدرسة المستقبلية عندنا أن تربح رهان أسئلة المعنى والجدوى في عالم العولمة وشقائها وشيوع قيم الاستهلاك المفرغ الإنسان من سماته الروحية والجمالية. وذلك حتى لا يكون الهاجس التقنوي مفرغا للتعليم والتعلمات من أبعادها القيمية الأخلاقية المتجذرة في الفطرة البشرية.

وفي ظل الأعطاب العامة المزمنة المحبطة المؤلمة التي تحياها الجامعة المغربية، ستنمو تحديات الطلب على التعليم العالي والبحث العلمي، تلكم الجامعة التي فشلت فشلا ذريعا في ربط البحث العلمي بالأهداف التنموية نتيجة منطقية للتكوين والتأطير الضعيفين وغير الملائمين لمتطلبات تنافسية سوق الشغل. وذلكم البحث العلمي الذي يظهر التموقع العالمي أننا خارج تصنيفاته الدولية المعتبرة (تصنيف شنغهاي، وتصنيف QS، وبيوميتريكس مثلا). وكل ذلك عائد بالأساس لعدم قدرته على الاستجابة لمؤشرات الجودة في النشر والبنيات والمآلات[1].

بحث علمي تغيب سياسته، وتهجر أدمغته وكفاءاته (600 مهندس يغادرون كل سنة)، ويتدهور مؤشر تنافسية المواهب العالمية فيه (المرتبة 100 من أصل 125 بلدا)، ولا يتعدى معدل الإنتاج الوطني فيه للإنتاج العلمي المحكم نقطا تساوي 0,47 مقالا لكل أستاذ[2].

---

[1] رشاد الجيلال، التعليم الجامعي بالمغرب: مشروع الهندسة البيداغوجية الجديدة (نظام الباكلوريوس) وجديد التصنيفات الدولية، موقع المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، http://cemrap.org/-، تمت زيارته في مارس 2020. ويمكن مراجعة: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي آفاق استراتيجية، تقرير رقم 2019/5، يونيو 2019.

[2] المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب، 2019. ص: 23، 24، 28 وما بعدها، وص 61 وما بعدها. والمركز الوطني للبحث العملي والتقني اجتماع ندوة رؤساء الجامعات البحث العلمي والابتكار: حصيلة واقتراحات، دجنبر، 2019.

إن الجائحة التي أحوجت التعليم إلى أن يكون عن بعد، تدعونا إلى أن نولي وجهتنا نحو سد كفاياتنا من الغذاء في المجال الفلاحي، وتنمية قدراتنا الصحية في مجال الدواء، وسبيل ذلك كله هو الاعتناء بالتعليم، وتوسيع مدارك الاستفادة من وضعنا الحالي لنهضة تقلع بنا لترينا مواطن الخلل ومكامن التعثرات. وستفرض علينا الثوة الصناعية الرابعة وأنظمة الذكاء الصناعي والفجوة الرقمية الهائلة المتنامية أن نبتكر نظاما تعليميا قادرا على الاستجابة لهويتنا الخاصة وقيمنا الذاتية، في نسق واحد مع امتلاك الكفايات الجديدة الخاصة بالملاحة الرقمية، والتمكن من مهارات الإبداع الشبكي والاقتصاد المعرفي الرقمي. وهو أمر مستعجل لا غنى لنا فيه عن سلوك سبل إعادة روح الجدية والمسؤولية والجدوى لأخلاقنا البحثية العلمية لربح رهاناته القوية الممتنعة. بالبحث العلمي في مغرب ما بعد كورونا به نكون أو لا نكون.

علينا أن نعي أن إشاعة أن التعليم عن بعد هو الحل هو وهم قد ينضاف إلى أوهام متعددة عاشتها منظومتنا التربوية، والحال أنه قد يكون ضرورة أو إجراء استثنائيا لمرحلة استثنائية. ومتى كانت الظروف مسعفة وعلى مستويات عدة قد يتسنى الإبحار في عباب المحيط الإلكتروني الذي لا ساحل له إن كانت السفينة متينة والربان ماهرا والبوصلة دقيقة. هنا توصي المنظمات الدولية بضرورة بناء ثلاث استراتيجيات مهمة للتدبير هي: التأهب والتكيف والتعافي؛ التأهب المشير إلى قدرة الأنظمة التربوية على بناء خطط استراتيجية استباقية للمواجهة، والتكيف الذي يعني القدرة على ابتكار آليات بديلة تضمن الاستمرارية التعليمة في حدودها الدنيا المفيدة، ثم التعافي الذي يعني قدرة النظام على تجاوز الأزمة وفق سيناريوهات لتعويض الوقت الميت أو الضائع[1].

سيكون مهما في هذا الصدد أن نعيد النظر في نظام التقويم الذي تجعله المنظومة التربوية عندنا غاية التعلمات ومنتهى التدريسية في إغفال تام لوظائفه التكوينية

[1]https://blogs.worldbank.org/ar/education/managing-impact-covid-19-education-systems- around-world-how-countries-are-preparing تمت زيارته يوم 2020/5/15.

وأدواره في تحسين هذه التعلمات ودعمها. وسيكون مفروضا أن نحسم التردد في الاختيارات اللغوية وأن نستبدل بالفرنسية لغات العلم الحية في أفق أن نعبئ لغتنا لتوطين البحث العلمي عندنا ترجمة ثم امتلاكا، ثم علينا أن نعيد الاعتبار للفاعل التربوي لرجل التعليم الذي أبانت ظرفية الجائحة عندنا عن مركزيته في المنظومة وعن عدم إمكانية الاستغناء عنه رغم كل القرارات التي تضرب حقوقه المادية والمعنوية.

وإنه ليس علينا أن نحصر مشاكلنا في التقانة ونعتقد أنها الحل السحري والوصفة المنجية لأدواء تعليمنا، فنعتقد وجود إمكانية ما لنهضة تعليمية معزولة عن إقلاع مجتمعي عام في مناحيه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فليس التعليم قلعة نائية عن حاجتها إلى حرية تفك ربط التعليم بإرادة الحاكم ليحتضنه الشعب، وإلى استقلال تربوي غير مرتهن لتعليمات المؤسسات الدولية، وإلى ابتكار لنظام تربوي يراعي خصوصياتنا ويستجيب لحاجياتنا حالا ومستقبلا.

خاتمة

لم يكن التعليم عن بعد في المغرب آلية تربوية "مفكرا فيها"، بل كان "خيارا" تم الالتجاء إليه اضطرارا بسبب ظرفية الحجر الصحي بعد انتشار جائحة كورونا. وهو إن وجد منظومتنا التعليمية تعيش سياقات تتسم بفشل النموذج التنموي وطنيا، وتعاظم أوج اللامساواة في ولوج تعليم منصف وعادل دوليا، فقد كان الشاهد الأمين الذي سلط الأضواء على المآسي الجسيمة التي تحياها هذه المنظومة، و الدليل الساطع على الاختلالات البنيوية التي تعترض التخطيط الاستراتيجي رؤية ورسالة، والبنية التحتية تهيئة وتحديثا، والفاعل التربوي الممارس تحفيزا وتكوينا، والتدبير التنفيذي تنزيلا ومتابعة وتقويما، والأجرأة البيداغوجية تكييفا وتطويرا، والمخرجات المنتظرة كفاية وإدماجا، وكل ذلك سيقف إن لم يتدارك دون تمكننا من مواجهة الآتي مستقبلا.

وإذا كانت اللحظات الاستثنائية تقتضي قرارات استثنائية، فإن القرارات الاستثنائية تتطلب توجها شجاعا نحو الوضوح والمسؤولية لتجاوز عقود العبث الطويل بكينونة أمة ومصير أجيال. والوضوح هذا والمسؤولية تلك تعلنان أن تحرير التعليم واستقلال التعليم وابتكار نظام جديد للتعليم عناصر ستقدم أجوبة المجابهة والمواجهة للتحديات العامة التي على المدرسة المغربية الاستعداد اليقظ لها. وهنا لن يكون بوسعنا سوى التأكيد أن التعليم عن بعد إن كان جوابا مقدما لتمريض مرحلة مؤقتة فإن التفكير في مأسسته تشريعيا وقانونيا يفرض نظرة شمولية تعالج جوهر أسباب التر دي العام للمنظومة على رغم إصلاحاتها المتعاقبة. وذلك قبل الالتفات إلى الجانب التقني في المسألة دون إغفال الحاجة إلى الوعي المعرفي العلمي بماهية التعليم عن بعد، وخصائصه التكوينية وآلياته الإجرائية ووظائفه البيداغوجية وعلاقته بالتعليم الإلكتروني.

إن الاستمرار في مقاربة قضية التعليم بالمغرب وفق منطق رد الفعل كلما استجد جديد يجب أن يتم تجاوزه إلى منطق الفعل الذي يطرح الأسئلة الحقيقية، ويعالج الثغرات الجوهرية التي بها سيكون تناول الجوانب العرضية أمرا متاحا متى توفرت الإرادة السياسية وتضافرت الإرادات المجتمعية في فعل جماعي تشاركي يعي أن لا مستقبل للبلاد في ظل الجائحة وبعد الجائحة من إيلاء كبير عناية واهتمام للتعليم أولا ووسطا وآخرا، وبالضمن للإنسان الفاعل الأساسي في كل عملية تغييرية لا تشغلها حقائق الواقع عن نشدان المستقبل.

المراجع والمصادر

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2019 لعام ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، UN Plaza،New York ، NY، USA، 2019.
- البلاغ الصحفي لوزارة التربية الوطنية حول أداء التلاميذ المغاربة في البرنامج الدولي لتقويم التلاميذ PISA،2018 .

- جواب السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، على سؤال محوري حول حصيلة تجربة التعليم عن بعد وأفاق استكمال السنة الدراسية، الثلاثاء 12 ماي 2020، مجلس المستشارين، المغرب.
- خايمي سافيدرا، التعليم في زمن فيروس كورونا: التحديات والفرص، منتديات البنك الدولي، www.albankaldawli.org.
- رشاد الجيلال، التعليم الجامعي بالمغرب: مشروع الهندسة البيداغوجية الجديدة (نظام الباكلوريوس) وجديد التصنيفات الدولية، موقع المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، http://cemrap.org/-.
- رضوان الدبسي، تحديث طرائق تعليم اللغة العربية، مجمع اللغة العربية، دمشق2003.
- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي آفاق استراتيجية، تقرير رقم 2019/5 يونيو 2019.
- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مدرسة العدالة الاجتماعية، 16 ماي 2018.
- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات المجلس الأعلى للحسابات، مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030-2015، يناير2019.
- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي للحسابات برسم سنة 2018، ج1، ج2، طبعة المجلس الأعلى للحسابات، 2019.
- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات، تقرير بشأن تقييم استراتيجية المغرب الرقمي، رقم4 05/13/CH ، فبراير 2014.
- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول تقييم تدبير البرنامج الاستعجالي المتعلق بقطاع التربية الوطنية، مايو 2018.
- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات، خلاصة التقرير حول تقييم الخدمات على الإنترنيت الموجهة للمتعاملين مع الإدارة، ماي 2019.
- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب، 2019.
- المملكة المغربية، المركز الوطني للبحث العملي والتقني، اجتماع ندوة رؤساء الجامعات البحث العلمي والابتكار، حصيلة واقتراحات دجنبر 2019.
- المملكة المغربية، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، إطار الأداء لتتبع الرؤية الاستراتيجية في أفق 2030 (المستوى الوطني: 2018/2015)، 2019، الرباط.
- المملكة المغربية، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الأطلس المجالي الترابي للانقطاع الدراسي تحليل مسار فوج 2018/2014 والخرائطية الإقليمية الرباط، 2019.
- https://blogs.worldbank.org/ar/education/managing-impact-covid-19-education-systems- around-world-how-countries-are-preparing .

التعليم عن بعد ومبدأ تكافؤ الفرص

زكرياء فليس
باحث في الاقتصاد

تقديم

مع انطلاق الحجر الصحي الذي أعلنته الحكومة المغربية في 16 مارس من هذه السنة، باعتباره إجراء وقائيا للحد من وباء كورونا، أصبح من الضروري اعتماد التعليم عن بعد لمواصلة العملية التعلمية، كما أصبحت شبكة الأنترنيت والتكنولوجيا الرقمية هي السبيل الوحيد لخلق أقسام افتراضية تجمع بين المدرسين وطلابهم.

رصدا للمنظومة التربوية للمدرسة المغربية، يجعلنا أمام مدارس مختلفة من حيت المناهج والكتب المدرسية، ومتباعدة من حيث الخدمات المعروضة، بين تعليم عمومي وخصوصيي، ومناهج عصرية وأخرى دينية تقليدية.

كل هذا يجعلنا نتحدث عن الفوارق الاجتماعية من حيث مواصفات التخرج وسلم الترقي الدراسي، لكونها تعكس المستوى الاجتماعي لكل فئة من هؤلاء المتمدرسين، والذي يحول دون توفرهم على نفس الحظوظ التعليمية وغياب تكافؤ في الفرص التأهيلية للأدوار المجتمعية على سلم الحراك والرقي الاجتماعيين.

يأتي التعليم عن بعد في زمن كورونا ليتمم العملية التعليمية التعلمية من خلال تقديم دروس على الشاشات الإلكترونية، أو من خلال أقسام افتراضية يتبادل من خلالها المدرس والمتعلم النقاش والمدارسة. انطلاقا من هذه التجربة الجديدة في طريقة التدريس، هل سيتم تكريس مبدأ عدم تكافؤ الفرص مرة أخرى أم أن هذه الجائحة سوف تأتي بحلول جديدة للرقي بالنظام التعليمي بالمغرب؟

لقد بذلت الوزارة المعنية مجهودا كبيرا منذ اليوم الأول من تعليق الدروس الحضورية، اذ انطلقت بتقديم الخدمات التعليمية للتلاميذ بدء بمخزونها الرقمي والذي كان يمثل 600 محتوى آنذاك، ليرتفع مجموع الموارد الرقمية المتوفرة إلى 6000

مورد إلى حدود منتصف شهر ماي[1]. كما تجند السادة الأساتذة بمجهوداتهم الخاصة وبإيمانهم بالمهمة النبيلة التي يقدمونها، بالقيام بتكوين ذاتي في المجال المعلوماتي من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه خلال هذه الفترة العصيبة.

أثناء انطلاق عملية التعلم عن بعد، بدأنا نسجل مشاكل عديدة، منها ما هو تقني ومنها ما هو بنيوي واجتماعي طبقي. إن غياب التكوين في المجال المعلوماتي لدى أغلب الأساتذة، وعدم قدرتهم على استخدام التقنية الرقمية، أدى الى بروز ارتباك واضح لولوج هذا العالم، حيث كانت مهمة صعبة أمام نباهة هذا الجيل الجديد في استعماله اليومي للشبكة العنكبوتية، واستغلال هذا الظرف في ألعاب التسلية عوض مسايرة الدروس.

إن تتبع العملية التعلمية عن بعد، تستوجب توفر جميع الأسر المغربية على البنيات التحتية المناسبة من حواسيب وهواتف ذكية وصبيب جيد لشبكة الأنترنيت، ثم حضور فعلي لأولياء الأمور حتى يتمكنوا من مراقبة فلدات أكبادهم واطمئنانهم على مسايرتهم للدروس، وقدرة تعاملهم مع هذا النوع من التعليم.

كثيرة هي المعوقات التي عرفها التعليم عن بعد خلال هذه الفترة، خصوصا أنها تضرب بشكل مباشر مسألة تكافؤ الفرص بين التلاميذ في ما يخص الولوج إلى هذه الدروس، وتتباين هذه المشاكل من تعليم جامعي، الى تعليم تأهيلي ثم أخر ابتدائي..

1. التعليم عن بعد بالجامعات

إذا استحضرنا الخطابات التي كانت تلقى بين مدرجات الجامعات من طرف مسؤولي التعليم بخصوص رقمنة الجامعة، يعتقد الجميع أن الجامعة المغربية ليست رقمية فقط، بل أكثر من رقمية، لكن الواقع يعكس ذلك لدرجة عدم توفر القاعات على سبورات

[1] محمد بلقاسم، أمزازي يكشف إجراءات ضمان تكافؤ فرص التلاميذ في التعليم عن بعد، هسبريس، 13 ماي 2020.

تفاعلية ولا أدوات تمكن الأستاذ من استعمالها في التعليم عن بعد[1].

بعد أسابيع من اعتماد الجامعات المغربية للتعليم عن بعد، تباينت خلالها كيفية تقديم الدروس والمحاضرات من أستاذ الى آخر، حيث هناك من اعتمد تقنية التواصل عبر الفيديو، أما الأغلبية، فقد اكتفت بتسجيل المحاضرات ثم إرسالها الى الجامعة حتى يتمكن الطالب الاطلاع عليها عبر المنصة الجامعية.

إن ما تقوم به الجامعات حاليا في زمن كورونا لا يمكن تسميته تعليما عن بعد، لقد عرفت هذه التجربة مشاكل وعوائق عديدة، حيث أفادت الدراسة التي قام بها مجموعة من أساتذة الجامعات المغربية، على عينة تمثيلية من 200 أستاذا و1340 طالبا من عدة جهات[2]، أن الأغلبية، أي 78 % من المدرسين، و65.4 % من الطلبة، أبرزوا مشاكل الربط بالأنترنيت، والتي تعتبر شرطا ضروريا لإنجاح هذا النوع من التعليم[3].

كما أشارت هذه الدراسة إلى غياب التفاعل بين الطالب ومدرسه، وعدم وجود مقاربات وأساليب مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس.

إذا لم ينجح التعليم الجامعي عن بعد في تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، فكيف يمكن الحديث عنه في المستويات الثانوية والابتدائية والإعدادية؟

2. التعليم عن بعد بالمستوى التأهيلي

رغم المجهودات المبذولة من طرف الوزارة المعنية من أجل تدارك الأمر، وتعويض الدروس الحضورية بتعليم عن بعد، يبق مشكل الهشاشة والفقر، وغياب شبكتي الكهرباء والهاتف، حاجزا أمام تلقيهم لمضامين الدروس في ظروف مناسبة. كما يعد مشكل التواصل غير الفعال أحيانا بين الأستاذ والتلميذ عبر عالم افتراضي، بسبب ضعف صبيب الأنترنت، والذي عبر عنه 39 % من الأسر التي لديها أطفال في

---

[1] عبد الرحيم منار اسليمي خلال مداخلته في ندوة تفاعلية عن بعد، نظمتها جريد "بناصا" حول موضوع " الجامعة المغربية في زمن الوباء: تقييم لمسار التعليم عن بعد" 26 أبريل 2020.

[2] عنوان الدراسة: " الاستمرارية البيداغوجية والتعليم عن بعد في فترة الحجر الصحي ".

[3] عصام الناصري، التعليم عن بعد ان يعوض الدروس الحضورية، جريدة الصباح، 19 ماي 2020.

التعليم الثانوي و35 % بالنسبة للإعدادي، عائقا دون الحصول على المعلومة بشكل أفضل. ويشكل غياب أو عدم توفر قنوات الولوج السبب الرئيسي لعدم متابعة الدروس عن بعد أو لعدم انتظامها بالنسبة ل 41 % من الأسر التي لديها أطفال متمدرسون في السلك الثانوي و48 % من أسر أطفال التعليم الإعدادي[1].

إن تجربة التعليم عن بعد في بلادنا قد خلفت جوانب إيجابية، كالاعتماد على الذات وإمكانية إعادة مشاهدة الدروس. لكن، تبقى ذا معوقات تحول دون استمراريتها في ظروف أفضل. كيف يمكن إنجاح هذه العملية في ظل هذه المعيقات، وتحقيق مبدأ المساوات وتكافؤ الفرص بين جميع والتلاميذ والتلميذات، سواء كان في المجال الحضري أو المجال القروي، مع مراعات الجوانب النفسية، الاجتماعية، والاقتصادية؟

إذا كان 12 % من الأسر على الصعيد الوطني، لديها أبناء يتابعون دراستهم في المستوى الثانوي، و20% في الإعدادي، فان نسبة 36 % في المستوى الابتدائي تستلزم العناية والاهتمام الأكبر.

3. التعليم عن بعد بالابتدائي

تعتمد منظومة التعليم عن بعد بالمستوى الابتدائي بالأساس على الأستاذ والأبوين. إذ شكلت هذه العملية مشاكل عديدة لأغلب الأسر المغربية، والتي وجدت نفسها مضطرة الى تسليم هواتفها الذكية وحواسيبها الخاصة لأطفالها من أجل متابعة دراستهم عن بعد، بالإضافة غلى الحضور الفعلي معهم في غياب الأمان اللازم للمواقع الإلكترونية من حيث مصداقيتها. لقد أصبحت الأسرة المغربية مضطرة خلال هذه الفترة بالقيام بعملية الدعم المدرسي، حيت ما يقرب من 75% من الآباء يساعدون أطفالهم

[1] المملكة المغربية. المندوبية السامية للتخطيط. تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. مذكرة حول نتائج البحث. أبريل 2020. ص19-21.

المتمدرسين بالابتدائي، تبلغ هذه النسبة 81 % بالمجال الحضري و64 % بالوسط القروي[1].

إن التعليم عن بعد بالنسبة لهذه الفئة العمرية، تتطلب تفرغا من طرف الآباء، ودراية بالمقررات الدراسية لمواكبة أبنائهم واستفادتهم من عملية التعليم عن بعد، في حين أن نسبة الأمية بالمغرب تمثل 32.2 % بالنسبة للساكنة البالغ عمرها 10 سنوات فما فوق، حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، منها 47.5 % في الوسط القروي و 22,6 % في الوسط الحضري، ناهيك أن العديد من التلاميذ انتهت لديهم الدراسة في منتصف شهر مارس، ، والذين لم يجدوا لأنفسهم حلا، ولم تتوفر لهم الظروف الملائمة لمواكبة الدروس عن بعد ، بسبب عدم توفرهم على المعدات اللازمة، وغياب أوليائهم الذين كانوا مضطرين الى توجههم لمقرات أعمالهم.

إن ضعف التكوين البيداغوجي بالنسبة للأساتذة، وعدم درايتهم بكيفية التعامل مع هذا النوع من التعليم، قد دفع بعض المدرسين الى شحن التلاميذ بالتمارين والفروض المنزلية، التي أثقلت كاهل أولياء الأمور، وخلفت لهم ضغوطات نفسية وسخطا حول وضعية المدرسة المغربية، التي أشرفت على بيوتهم وأصبحت تحت مجهر المراقبة.

فحسب الدراسة التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط في الفترة الممتدة ما بين 14 و23 أبريل 2020، فإن 42 % من المتمدرسين في التعليم الابتدائي قد تمكنوا من متابعة دروسهم عن بعد بالقطاع العام، مقابل 81 % بالقطاع الخاص[2]. أين يكمن مبدأ تكافؤ الفرص الذي يتضمنه الفصل 35 من الدستور، والذي ينص على أن تسهر الدولة على ضمان تكافؤ الفرص للجميع، والرعاية الخاصة للفئات الاجتماعية الأقل حظا؟

[1] جريدة الحدث، 19 ماي 2020.

[2] المملكة المغربية. المندوبية السامية للتخطيط، (م س) 2020. ص 19.

4. مبدأ تكافؤ الفرص

إن استفادة المواطنين والمواطنات من تعليم جيد على قدم المساوات، حق دستوري تتحمل فيه الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية مسؤوليتها[1]. كما أن الفصل 32 من الدستور الذي يؤكد على أن التعليم حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة، وأن هذه الأخيرة مسؤولة على العمل من أجل الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية، وذلك بهدف تجاوز التفاوت الكبير الحاصل بين التلميذات والتلاميذ الذين يملكون الوسائل التقنية لمتابعة الدروس، ونظرائهم من الفئة الفقيرة والهشة الذين تعوزهم هذه الوسائل، وأدناها الهاتف الذكي، كما لا تسمح شروط السكن لأغلب الاطفال بالانعزال في غرف فردية لإنجاز أعمالهم والتفكير في جو من الهدوء.

ان التعليم عن بعد لم يستجب لخيار ومبدأ تكافؤ الفرص الذي بنيت عليه الرؤية الاستراتيجية 2030/2015، سيما في العالم القروي، نتيجة غياب التفاعلية في التدريس عن بعد، وعدم مراعاة الخصوصية السوسيولوجية للأسر المغربية، وانعدام تكافؤ الفرص في التجهيزات الرقمية، مع بقاء التجربة في منطق التطوع والمبادرة الشخصية دون استراتيجية واضحة المعالم.

خاتمة

إن تجربة التعليم عن بعد بإجاباتها وسلبياتها، أصبحت أداة ضرورة وملحة ينبغي الرجوع إليها باعتبارها مكملا للتعلم الحضوري، وأسلوبا جديدا في التكوين، وإدماج التعليم الإلكتروني تدريجيا في أفق تعميقه.

من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم، وجب التفكير في تعزيز وإدماج تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، مع تشجيع البحث العلمي وإحداث مختبرات للابتكار وإنتاج المواد الرقمية، وتأهيل الأطر التربوية والإدارية في مجال التعليم

[1] الفصل 31 من بنده الثالث من الدستور المغربي 2011.

الرقمي، وتمكين المتعلمات والمتعلمين في المدن والبوادي من الحواسب على غرار مليون محفظة.

فقد آن الأوان للقيام بإصلاح جدري في المنظومة التربوية والتعليمية، وإعطاء أولوية لقطاع التعليم بالمغرب، لبناء مشروع مجتمعي مغربي ينبني على مبدأ المساواة والعدل واحترام الذّات الإنسانية، مع تمكين الجميع في حق المعرفة، وفي وطن متقدم يستفيد من خيراته الجميع دون حيف ولا تمييز.

لائحة المراجع

- ✓ المندوبية السامية للتخطيط. تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. مذكرة حول نتائج البحث. أبريل 2020.
- ✓ عبد الرحيم الزين الإدريسي، مشاكل التعليم عن بعد تعيق التلاميذ. مردودية هزيلة وغياب لمبدأ تكافؤ الفرص، جريدة "بناصا"، 22 ماي 2020.
- ✓ عصام الناصري، التعليم عن بعد ان يعوض الدروس الحضورية، جريدة الصباح، 19 ماي 2020.
- ✓ محمد بلقاسم، أمزازي يكشف إجراء ضمان تكافؤ فرص التلاميذ في التعلبم عن بعد، هسبريس، 13 ماي 2020.

المؤسسة الدينية المغربية وأزمة كورونا

عبد الرحمن الشعيري منظور
باحث في علم الاجتماع السياس

تقديم

كشف الانتشار المثير لفيروس كورونا من مهده بمنطقة (ووهان Wuhan) الصينية ، وتحوله السريع إلى جائحة عالمية في مارس 2020، عن حقائق صادمة تهدد البشرية في وجودها ومستقبلها، بفعل صراعات الدول الكبرى حول قيادة العالم ولو بتجاوز كل أسس العيش المشترك القائم على الأمن والسلم وسلامة النظام البيئي والصحي للإنسان.

أدت سرعة انتشار الفيروس التاجي إلى تحوله لجائحة عالمية كوفيد-19 إلى إعلان معظم الدول عن حالة الطوارئ الصحية لتفادي المزيد من الإصابات والوفيات، وللحفاظ كذلك على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وقد انخرط المغرب في هذا المسار الوقائي العالمي باعتماده حالة الطوارئ الصحية في 23 مارس 2020[1] أدت إلى توقف وانحباس في المجال العام (الإدارة، الرياضة، الثقافة، السياسة والحقوق والحريات في التجمع والتنقل...).

في هذه الظروف الحرجة ماذا كان حظ الشأن الديني بالمغرب من تداعيات الطارئة لجائحة كوفيد -19؟ وكيف تفاعلت المؤسسة الدينية الرسمية مع هذه الأزمة؟ وماهي أهم ملامح التحول التي مسّت آليات اشتغال المؤسسات الرئيسية في الإسلام الرسمي: إمارة المؤمنين ومؤسسة العلماء ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؟

[1] المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 الموافق لـ 23 مارس 2020 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، منشور بالجريدة الرسمية عدد6867 مكرر بتاريخ 29 رجب1441 الموافق لـ 24 مارس 2020 ص1782

سنحاول مقاربة كل هذه التساؤلات وفق نسق تحليلي يعتمد التوثيق والتعليق على المؤشرات الأولية لأهم التفاعلات التي جعلت من الشأن الديني إبّان جائحة كوفيد-19 في صلب السياسة والنقاش العمومي، وهو ما تبدى جلياً من خلال صناعة العديد من رموزه وقضاياه للحدث السياسي في هذه الظرفية. لذا سينتظم المقال منهجيا وفق العناوين التالية:

1. فتوى إغلاق المساجد، بين حفظ الدين وحفظ الصحة؛
2. صفة الناظر الأعلى للأوقاف تستدعى من خارج الدستور؛
3. مؤسسة العلماء والفقه المستجد؛
4. الدعوة إلى تنظيم الزكاة وأفق الاجتهاد؛
5. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في امتحان الأزمة.

1- فتوى الإغلاق المؤقت للمساجد بين حفظ الدين وحفظ الصحة.

أدى إعلان المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 عن تحول فيروس كورونا المستجد إلى وباء عالمي إلى اتخاذ الحكومات قرار منع التجمعات الكبرى ومنها التجمعات الدينية في مختلف دور العبادة، وعملت معظم الدول الإسلامية على إغلاق المساجد وتعطيل أداء صلاة الجمعة، كما قررت السلطات السعودية تعليق أداء العمرة و إبرام عقود الحج، ومنعت مؤقتا الصلوات جماعة في الحرم المكي والمدني.

في المغرب تطلب اتخاذ قرار مثل اغلاق المساجد لجوء الملك بصفته الدينية إلى التقنية التاريخية في استفتاء العلماء عند حدوث النوازل الشرعية الكبرى ذات الارتباط بالاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد، لذا كان التوسل بفتوى العلماء في هذه الظرفية الحساسة أمرا ضروريا لتجنب أي معارضة فقهية وسياسية تطعن في المشروعية الإسلامية للقرار، وفي هذا السياق تم الاعلان صبيحة يوم الاثنين 16 مارس عام 2020 الموافق لـ 21 رجب 1441 عن فتوى للمجلس العلمي الأعلى

بإغلاق المساجد مؤقتا، حملت في مضمونها قرارا دينيا سياديا مستعجل النفاذ، ولأهميتها التوثيقية نورد مقتطفا منها[1]:

"...واستلهاما من نصوص الشرع التي تؤكد على ضرورة حفظ الأبدان، وعلى تقديم دفع المضرة على جلب المصلحة؛ وعلما بأن من شروط الصلاة، ولاسيما في المساجد، حصول الطمأنينة، وحيث إن الخوف من هذا الوباء ينتفي معه شرط الطمأنينة. لكل هذه الاعتبارات الشرعية والعقلية الاحترازية؛ فإن الهيئة العلمية للإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى تفتي بما يلي: ضرورة إغلاق أبواب المساجد سواء بالنسبة للصلوات الخمس أو صلاة الجمعة، ابتداء من هذا اليوم الاثنين 16 مارس عام 2020 الموافق لـ 21 رجب 1441 ..."

حققت هذه الفتوى العامة غايتها في التأصيل الشرعي لقرار عمومي كان لا بدّ من اتخاذه للوقاية من التداعيات الخطيرة للجائحة على سلامة المصلين وعامة المواطنين، وتم تقبل هذا القرار الذي شمل إغلاق حوالي 52 ألف مسجد[2] بارتياح من قبل معظم فئات الشعب المغربي والفاعلين في الحقل الديني بالنظر لغنى القواعد الصحية في الإسلام، وثراء فقهه في التعامل مع الأوبئة، وبالأخص مع شيوع قاعدة لدى الفقهاء تؤسس على كون "صحة الأبدان مقدمة على صحة الأديان"، ولم يشذ عن هذ القبول الشعبي للفتوى إلا القليل و الذين كان مواجهة مواجهة تصريحاتهم بالحجاج الرصين من قبل مؤسسة العلماء.

في المحصلة، كان للفتوى العامة بإغلاق المساجد مؤقتا على إثر جائحة كوفيد- 19 تأثير كبير في تجنب سيناريو فظيع لانتشار العدوى بين المواطنين المغاربة في حالة

---

[1] النص الكامل لفتوى المجلس العلمي الأعلى بإغلاق المساجد مؤقتا، منشورة في الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: http://www.habous.gov.ma اطلعت على نصها في الموقع ليلة الأحد 30 ماي 2020

[2] من عرض وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق في اجتماع لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس النواب يوم الخميس 28 ماي 2020 منشور في الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، اطلعت عليه ليلة الأحد 30 ماي 2020.

تحول المساجد لبؤر المرض، خاصة إذا ما استحضرنا أنّ عدد رواد المساجد أثناء صلاة الجمعة يصل في المغرب إلى حوالي 11 مليون مصلي. ويكفي أن نذكر على سبيل إدراك المخاطر ما نتج عن تنظيم تجمعين دينيين لليهود المغاربة في 7 و10 من شهر مارس 2020 بالدار البيضاء احتفالا بعيد " البوريم " من إصابة 16 حالة بالفيروس وإخضاع 300 مغربي من الأقلية اليهودية لاختبارات الكشف عن الفيروس.[1]

كما عرف الحقل الديني الرسمي في زمن كورونا الغاء فعاليات الدروس الحسنية في شهر رمضان، وتحولت الممارسة الدينية للملك من طابعها المراسيمي إلى ممارسة شعائرية احترازية، فأحيى الملك ليلة القدر وصلّى صلاة عيد الفطر دون أي نقل تلفزي مباشر، وفي غياب لكبار مسؤولي الدولة باستثناء وزير الأوقاف ووليّ العهد وخاصة أقارب الملك من نخبة" الشرفا" داخل القصر الملكي.

وقد حوت كل هذه التطورات التي رافقت تدين المغاربة في ظل الحجر الصحي ومنعتهم من ارتياد المساجد وصلاة التراويح واحياء التقاليد الرمضانية الجماعية، في جانبها المشرق إعادة الاعتبار للسلوك الروحي الفردي في حياة الإنسان المسلم، الذي يحتاج إليه لتحقيق كماله الإنساني في معترك "الحياة السائلة" بتعبير عالم الاجتماع البولندي " زيجمونت باومان".

2-صفة الناظر الأعلى تستدعى من خارج الدستور

نتج عن قرار فرض الحجر الصحي وإغلاق معظم المحلات التجارية تداعيات اقتصادية ومالية سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي الوطني وبالأخص في القطاع غير المنظم والحرف والأنشطة الاقتصادية الصغيرة. ولمواجهة هذه الأزمة قرر الملك في حقل "الدولة" على تأسيس صندوق مواجهة جائحة كوفيد- 19 الذي صرف دعما اجتماعيا للمتضررين والأسر المعوزة، كما تم على صعيد الحقل الديني توظيف

1 Anais Lefebure, Au moins 16 Marocains de confession juive contaminés après deux fêtes religieuses www.Telquel.ma

لقب سلطاني قديم أي "الناظر الأعلى" لتكييف التدخل الملكي في مجال الأوقاف الحبسية، فصدرت في 08 يوم أبريل 2020 تعليمات ملكية بإعفاء مكتري المحلات الحبسية المخصصة للتجارة والحرف والمهن والخدمات، والسكنى ما عدا للموظفين، من أداء الواجبات الكرائية طيلة مدة الحجر الصحي[1].فهذا القرار من الزاوية الاقتصادية له انعكاسات إيجابية في تخفيف حدة الأزمة المالية على الآلاف التجار والحرفيين والمهنيين، لكنه من الزاوية الدستورية الصرفة يشي بصعوبة حصر وظيفة إمارة المؤمنين بشكل دستوري دقيق كما يفترض الفصل 42 من الدستور، فمثلا هذا القرار استند على صفة الناظر الأعلى للأوقاف ولم يتم تصريفه عمليا بواسطة ظهير بل ببلاغ لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كما يمكن بناء على هذه القراءة السلطانية للدستور اصدار فتاوى وتوجيهات من خلال المجلس العلمي الأعلى تتطرق إلى الشأن السياسي، وسبق أن حصل ذلك مع الدعوة إلى التصويت بنعم على دستور 2011،و يمكن حصوله في المستقبل السياسي، نظرا لاستمرار الاحالة على صفات "الإمام الأعظم" و"القاضي الأول" في المعجم السلطاني للديوان الملكي ووزارة الأوقاف والإعلام الرسمي.

3- مؤسسة العلماء والفقه المستجد

لم تكن مؤسسة المجلس العلمي الأعلى في مستوى التفاعل الحيوي مع ما خلفته الجائحة من وقائع مستجدة وأسئلة متناسلة تتعلق بالحياة الدينية للمغاربة، فكان البطء باديا في تعامل المجلس العلمي في هذا المجال الفقهي المستجد وفي الأداء الإعلامي والتعبئة لسياسة الحجر الصحي الذي تحول نجاحه إلى تحدي يؤرق جميع مكونات وقوى الوطن. فالسلك العلمائي الرسمي أنِس العمل التقليدي في إلقاء الدروس والمواعظ والمحاضرات، ولم يحترف بعد التواصل الحديث عبر منصات التواصل الاجتماعي، كما أن تبعيته المطلقة للسلطة السياسية زرعت فيه رقابة ذاتية أضحت

[1] انظر نص بلاغ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كاملا في الموقع الرسمي للوزارة http://www.habous.gov.ma

عائقا له عن التواصل مع الجمهور، هذا، مع تسجيل استثناءات نادرة لشخصيات لها تحرر نسبي اتجاه سياسة الرقابة. كما يسهم معطى شيخوخة معدل سن أعضاء المجلس العلمي الأعلى وانغلاقه الكبير على متون الفقه المالكي في إضعاف تواصله مع جمهور شاب متطلع للبحث والمعرفة الدينية في ظل سيادة عولمة فكرية ووجود هيئات علمائية نشيطة في إصدار البحوث الشرعية والفتاوى الفقهية مثل المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، لذا كانت أزمة كورونا فرصة سانحة لمؤسسات العلماء في المغرب لسلوك مسار الاجتهاد الفقهي تجاه إشكالات شرعية ناتجة عن حالة الوباء سواء فيما يتعلق بالزكاة وتغسيل موتى مرض كوفيد- 19 وغيرها من القضايا المستجدة التي عجّت بها تساؤلات الناس في العالم السيبراني، لكنها لم تكن في الجاهزية التامة لذلك، واكتفت بإعمال سياسة رفع الحرج ليس إلا . ومن ثم اكتفى المجلس العلمي الأعلى على إصدار أربع فتاوى في مواجهة النازلة الفيروسية، إسهاما متواضعا منه لمواكبة النقاشات الواسعة في وسائط التواصل الاجتماعي حول "فقهيات زمن كورونا" وتطرقت هذه الفتاوى الأربع للقضايا التالية[1]:

- فتوى جواز إقامة صلاة التراويح في البيوت، الصادرة بتاريخ 21 أبريل 2020
- فتوى بجواز دفن موتى كورونا بدون غسل، الصادرة بتاريخ 25 أبريل 2020
- فتوى بجواز إخراج زكاة الفطر نقدا، الصادرة بتاريخ 18 ماي 2020
- فتوى إقامة صلاة العيد في المنازل والبيوت الصادرة بتاريخ 20 ماي 2020

ويظهر التأخر الكبير للمجلس العلمي الأعلى وهيئة الإفتاء التابعة له عن التفاعل الفقهي مع الاشكالات الشرعية التي نتجت عن الجائحة، في إصداره لفتوى جواز عدم

1 انظر نصوص الفتاوى في بيانات المجلس العلمي الأعلى المنشورة في الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

تغسيل موتى مرض فيروس كورونا بعد أزيد من شهر ونصف من إعلان وزارة الصحة عن أول حالة وفاة بالمغرب بتاريخ 10 مارس 2020، وهذا يعد إخلالا بالواجب المؤسساتي، كما أنه تأخر مخالف لضوابط الفقهاء أنفسهم المنصوص عليها في القاعدتين " تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز" و " المناسبة شرط".

وإذا كان العلامة ابن قيم الجوزية تحدث على العلماء أهل الفتوى بأنهم بمثابة "الموقعين عن ربّ العالمين" فإن المجلس الأوربي للعلماء المغاربة كان موقعا بامتياز عن الدولة المغربية في مقاربتها الرافضة لفتح المساجد بشكل جزئي واحترازي في زمن الوباء، إذ كان هذا التصور حاضرا في تفاعله مع النقاش الرائج في أوربا حول مسألة فتح المساجد، وختم بيانه حول القضية المُحَرّر بلغة مزجت فقه الشرع بفقه الواقع بخلاصة " أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، والوقاية خير من العلاج، وفي الرخصة الشرعية سعة، وفي انتظار الفرج مخرج، وفي التواضع رفعة، وفي الأناة بركة، وما نحن في أوروبا بأكثر علما و صلاحا وورعا، أو أكثر حرصا على الجمعة والجماعة من العلماء الأجلاء في المجالس العلمية، والمجامع الفقهية، والمؤسسات الإفتائية، وملايين المسلمين عبر العالم ، الذين رضوا برخصة الله، وتفرغوا لأعمالهم ووظائفهم، وتجنبوا كل المخاطرات والمجادلات، في انتظار عودة آمنة مطمئنة إلى المساجد، وعسى أن يكون ذلك قريبا، وما ذلك على الله بعزيز."[1]

وبعيدا عن مثالية الفتوى في بنيتها الدلالية، فقد عبرت في سياقها السياسي عن أوجه الخلاف والصراع بين النظامين المغربي والجزائري في السيطرة على تمثيلية المسلمين في فرنسا، إذ جاء هذا البيان بعد إعلان المسجد الكبير بباريس التابع للمؤسسة الدينية الرسمية بالجزائر عن فتح أبوابه أمام المصلين تفاعلا مع قرار

1 من خاتمة بيان المجلس الأوربي للعلماء المغاربة (كتبه الشيخ الطاهر التجكاني، رئيس المجلس) حول فتح المساجد في أوربا في الوقت الراهن، منشور في الموقع الرسمي للمجلس، https://ceomeurope.eu/ وتم التصفح يوم الأحد 30 ماي 2020

مجلس الدولة الفرنسي في 18 ماي2020 الذي قضى بفتح دور العبادة معتبرا استمرار اغلاقها «يشكل مساسا خطيرا وغير قانوني بحرية العبادة، مع إلزام المسؤولين الدينيين بفرض القواعد الصحية الوقائية من الوباء[1]

4-الدعوة إلى تنظيم الزكاة وأفق الاجتهاد

صرّح وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في اجتماعه مع لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس النواب يوم الخميس 28ماي 2020 أن الملك "أمر بإعداد جميع الوثائق والتصورات المتعلقة بالزكاة ودليل خاص بها، وهي وثائق موجودة"، مشددا على أن الملك باعتباره أميرا للمؤمنين "سيقرر في تنظيمها بالكيفية التي يراها مناسبة للشرع والاجتهاد"2 وخضع هذا التصريح الذي جاء في سياق عادي ضمن أشغال اللجنة البرلمانية لتهويل إعلامي وكأن الأمر يتعلق بقرار تنفيذي ، بينما هو على حقيقته مجرد فكرة قيد التدارس في الدائرة الضيقة لمؤسسة إمارة المؤمنين، وستتحكم في إنفاذها حيثيات سياسية واقتصادية معقدة يعمل النظام المغربي دوما على صون توازناتها منذ محادثات "إكس ليبان" مع فرنسا الاستعمارية سنة 1955 ، كما أن الدعوة لتنظيم الزكاة ليس بجديدة في المغرب فقد سبق للملك الحسن الثاني أن دعا إلى إحداث صندوق الزكاة سنة 1979، وبقي هذا الصندوق طيلة الأربعين سنة في كل القوانين المالية التي تشير إليه ضمن لائحة الحسابات الخصوصية رغم عدم وجود أي درهم فيه.

يمنح السياق الاستثنائي لأزمة كورونا زخما معنويا لإنجاح تجربة صندوق الزكاة في المغرب، إذا ما توفرت شروط تأسيسية تتمثل في: توفر الإرادة السياسية، الثقة في الدولة، استقلالية الصندوق عن الدولة (نظام الوكالة المستقلة)، شفافية التدبير

[1] تقرير اخباري، فيروس كورونا: فرنسا تعيد فتح دور العبادة مع الالتزام بالإجراءات الوقائية، الموقع الرسمي لقناة فرنسا 24 بالعربية /www.france24.com/ar منشور في 23 ماي 2020، تم التصفح ليلة الأحد 30 ماي 2020

[2] تقرير عن عرض وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في اجتماع لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس النواب، مرجع سابق.

والمراقبة، وجعل أوجه صرفه مرتبطة وجوبا بالمشاريع الاجتماعية والاقتصادية والعلمية الاستثمارية المستهدفة لإخراج أصناف مستحقيها شرعا من دائرة الفقر إلى دائرة الغنى المساهمة في تنمية البلاد، وتوجد تجارب دولية رائدة في هذا المجال-من بينها صندوق" بيت الزكاة الكويتي"، كما يحتاج مسار نجاح الصندوق بالإضافة إلى توفر السياق السياسي الراشد إلى اجتهاد شرعي جماعي لمؤسسة العلماء رفقة رجال القانون والاقتصاديين لصوغ أجوبة قاصدة عن علاقة فريضة الزكاة بمنظومة الضرائب الحديثة لتحقيق الغايات الشرعية والتنموية المرجوة من أداء ركن الزكاة.

5-وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في امتحان الأزمة.

تسود وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عقلية استثنائية تعرقل اندماجها في منطق الدولة الحديثة، ويتجلى ذلك في صور متعددة منها: حرمان الموظفين من حق العمل النقابي، طغيان الهاجس الأمني في تعاملها مع قضايا الشأن الديني، تقليدانية خطابها الديني، ثم تلبسها الكبير بداء "البيروقراطية" بالمعنى السياسي وليس الفيبري للكلمة، وهذا الداء يظهر جليّا في مجمل تدبيرها للشأن الديني عامة، وفي مضامين الخطاب التواصلي لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية مع البرلمان والإعلام، وفي هذا السياق ندرك لماذا تأخر الوزير في اطلاع الرأي العام على مخطط وزارته اتجاه الأزمة، كما أن اجتماعه مع لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس النواب يوم الخميس 28 ماي 2020 لم يتضمن أي عرض لخطة الوزارة لاستئناف أنشطتها بعد رفع الحجر الصحي وفق الشروط الاحترازية، مع العلم أنها تشرف على مجالات لها أهمية معنوية في ميزان التربية والقيم، وتهمّ بشكل مباشر فئات واسعة من المغاربة كالتعليم العتيق(300 مؤسسة) والكتاتيب القرآنية(14 ألف كُتّاب)، ومجموعات محو الأمية في المساجد (7077 مجموعة) وجامعة القرويين ومعاهد العلوم الشرعية وغيرها من المؤسسات الدينية.

وبخصوص قضية فتح المساجد قال الوزير في عرضه أمام اللجنة البرلمانية بمجلس النواب بأنه "لا يمكن فتحها بكيفية خاصة من خلال تحديد عدد المصلين أو تصور كيفية أخرى لذلك، وأردف بأن قرار فتحها بشكل عادي أمام المصلين لن تتخذه وزارته بل سيُتخذ من السلطات الإدارية والصحية المختصة "[1]. فمن خلال هذا التصريح الوزاري الذي يبدو واقعيا في طرحه، لاستحالة فتح المساجد جزئيا وفق الضوابط الوقائية نظرا لمعطيات واقعية تتجاوز قدرات الوزارة (كثرة أعداد المساجد والمصلين، الكلفة المالية الباهظة للوجستيك الوقائي) نستشف أن الوزارة لا تدرج في توقعاتها معطى استمرار خطر الجائحة لمدة أطول، مع يستلزمه ذلك من استئناف الحياة العامة وفق الضوابط الوقائية، ومنها الحياة الدينية العامة، لذا تشكل هذه الظرفية فرصة للوزارة لاجتراح رؤية مستقبلية ناظمة لمختلف أنشطتها في الظروف الاستثنائية، ومنها انجاح ورش التعليم العتيق عن بعد، والتفكير في الفتح الذكي للمساجد وفق خطة احترازية محكمة لكي تسهم في التعبئة الروحية والأخلاقية والفكرية لاحتواء التحديات الراهنة والمستقبلية في عالم " القرية الكونية" بتعبير المفكر الكندي "مارشال ماكلوهان".

خاتمة

تدعو أزمة كورونا بما حملته من دروس بليغة، المؤسسة الدينية المغربية إلى الاعتبار من امتحانها الكبير، بما يستلزمه ذلك من حسن استيعاب التحديات الجديدة المطروحة في مجال التدين والقيم الأخلاقية والفكر الإسلامي، وذلك عبر تهييئ شروط استئناف الاجتهاد الفقهي الجماعي، وكذا الانخراط في ورش التربية الروحية لتهذيب الإنسان ووقايته من أمراض القلب المعنوية، وهذا الورش التربوي الكبير يدعو المؤسسة الدينية إلى التعاون والتكامل مع كل الفاعلين في مجال التربية والدعوة والتعليم من

[1] نفس المرجع.

علماء وحركة إسلامية ورجال التربية وأهل الفكر ضمن سياق ديمقراطي يؤمن باستقلالية الشأن الديني عن السلطة السياسية.

لائحة المراجع:

- تقرير إخباري، فيروس كورونا: فرنسا تعيد فتح دور العبادة مع الالتزام بالإجراءات الوقائية، الموقع الرسمي لقناة فرنسا24 ماي2020، www.france24.com/ar
- فتوى المجلس العلمي الأعلى بإغلاق المساجد مؤقتا، منشورة في الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:
- عرض وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق في اجتماع لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس النواب يوم الخميس28 ماي 2020 منشور في الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية www.habous.gov.ma
- المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 الموافق لـ 23 مارس 2020 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، منشور بالجريدة الرسمية عدد6867 مكرر بتاريخ 29 رجب1441 الموافق لـ 24 مارس 2020 ص1782
- بلاغ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حول اعفاء مكتري المحلات التجارية الوقفية من أداء واجبات الكراء طيلة مدة الحجر الصحي منشور في الموقع الرسمي للوزارة www.habous.gov.ma
- بيان المجلس الأوربي للعلماء المغاربة حول فتح المساجد في أوربا في الوقت الراهن، منشور في الموقع الرسمي للمجلس، https://ceomeurope.eu/
- فتوى المجلس العلمي الأعلى بجواز إخراج زكاة الفطر نقدا، منشورة في www.habous.gov.ma
- فتوى المجلس العلمي الأعلى بجواز عدم تغسيل موتى كورونا، منشورة في www.habous.gov.ma
- فتوى المجلس العلمي الأعلى جواز إقامة صلاة التراويح في البيوت منشورة، www.habous.gov.ma
- فتوى المجلس العلمي الأعلى حول إقامة صلاة العيد في المنازل والبيوت، منشورة www.habous.gov.ma
- http://www.habous.gov.ma
- Anais Lefebure, Au moins 16 Marocains de confession juive contaminés après deux fêtes religieuses www.Telquel.ma
- https://www.alaraby.co.uk

التفاوتات الاجتماعية والمجالية زمن الجائحة: انكشاف كامل وتعميق صارخ

امحمد اربوح
باحث في سياسة المدينة

تقديم

إن محاولة مقاربة موضوع التفاوتات الاجتماعية والمجالية بالمغرب في زمن الجائحة تفرض علينا اعتماد منهجية متعددة المداخل للتمكن من تحديد السياق والمسار والانعكاسات والرهانات، فما جائحة كورونا إلا كاشفة لستار سياسات متعاقبة صنعت الحرمان وعمقت التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

تعود جذور هذه الاختلالات الاجتماعية والمجالية إلى سياسة التمييز والفصل التي تبناها المستعمر، وذلك من خلال تقسيم المغرب إلى مجالين متفاوتين تحكمهما سياسة استغلالية موجهة بمنطق ضبطي بالأساس: " المغرب النافع " و" المغرب غير النافع "، كان الغرض من هذا التقسيم المجالي والاجتماعي تنفيذ سياسات استعمارية لاستغلال خيرات البلاد، مما أدى إلى ظهور تفاوتات و اختلالات عميقة على مستويات متعددة، إذ أصبحت المدن محاطة بأحزمة دور الصفيح المكتظة في إقصاء اجتماعي ومجالي صارخ جعلها للبؤس بؤرا و للعنف وللجريمة مرتعا، أما قرى "المغرب النافع" فقد سيطر على خيراتها المعمرون، هذه الأوضاع المختلة دفعت السوسيولوجي الكولونيالي MONTAGNE.Robert إلى تأليف كتاب تحت عنوان "ثورة في المغرب"، إيمانا منه بالأخطار المحدقة الناتجة عن الاختلالات التي خلفتها هذه السياسة التقسيمية[1].

استمرت هذه التفاوتات الصارخة بعد الاستقلال، إذ لم يشكل تدبير الدولة لهذه التفاوتات -في نظر العديد من الباحثين- إلا استمرارية للتدبير الكولونيالي، فلا

[1] MONTAGNE. Robert, Révolution au Maroc, éditions France –Empire, Paris, 1953, p460.

المشاريع المتعاقبة ولا "المخططات التنموية" استطاعت أن تحد من فجوة الفوارق الاجتماعية ولا أن تقلص من التفاوتات المجالية، بل ازدادت حدتها حسب تقارير وطنية رسمية وأخرى صادرة عن منظمات دولية. أرقام ومؤشرات مقلقة وتصنيفات متدنية ومراتب مخيفة تزداد تدنيا مع كل تقرير أو دراسة..

وإن كان من قاسم مشترك بين كل هذه المؤشرات، فهو كونها تحيل على أوضاع مخيفة ومنذرة، وتضع الأصبع على الجرح النازف منذ سنين، والمتمثل في الفساد السياسي والتركيز الإداري وغياب الحكامة الرشيدة في ظل استمرار زواج السلطة والثروة وتغييب ربط المسؤولية بالمحاسبة.

في هذا السياق ازدادت معدلات الفقر بأبعاده المتعددة، وغابت العدالة المجالية بين مراكز المدن وهوامشها وبين المجال الحضري والمجال القروي وبين الجهات فيما بينها، مما أدى إلى توسع الهوة بين فقراء المغرب وأغنيائه، إذ قدر آخر تقرير لمنظمة أوكسفام أن " الفقير المغربي يحتاج إلى 154 سنة لجمع ما يجمعه ملياردير مغربي في سنة واحدة "[1]، كل ذلك أدى إلى زعزعة السلم الاجتماعي وبروز حركات احتجاجية جهوية ووطنية قوية، وفي فترات متتالية نسبيا، ترفع مطلب العدالة الاجتماعية والمجالية احتجاجا على تزايد معدلات التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

زاد انتشار جائحة كورونا من تعميق الإحساس بهذه الفوارق الاجتماعية والمجالية، حيث أصبحنا أمام واقع منكشف انكشافا تاما، تفاوتات صارخة في ظروف الحجر الصحي وفي حيثيات المعيش اليومي، كل ذلك ينبئ بأن ما بعد كورونا لن يكون كما قبلها.

فما هو السياق الذي ساهم في تفاقم هذه التفاوتات الاجتماعية والمجالية؟ وماهي مظاهرها وانعكاساتها في زمن الجائحة؟ وماهي التحديات والرهانات الاجتماعية والمجالية لمغرب ما بعد الجائحة في سياق فشل نموذج تنموي والإعداد لنموذج آخر؟

[1] OXFAM, rapport « Maroc égalitaire, une taxation juste » ,2019, p4.

1- سياق المغاربة المنسيين

مع مجيئ الاستعمار استبدل مارشال ليوطي التقسيم الذي كان سائدا للمغرب، من"بلاد المخزن" و" بلاد السيبة " إلى " المغرب النافع " و" المغرب غير النافع"، ليتم التركيز على الاستثمار في " المغرب النافع" استثمارا موجها لأغراض استعمارية لكنه كان يوفر فرصا للعمل ويغري بنمط جديد في العيش، مما أدى إلى هجرات كثيفة ومتوالية من "المغرب غير النافع " إلى "المغرب النافع" وخاصة إلى مدنه؛ لتتشكل أحزمة من البؤس والفقر والحرمان حول المدن، وتتفشى ظاهرة دور الصفيح إلى مستويات مربكة[1].

ولعل ممن انتبهوا مبكرا لهذا التوجه "التمييزي " داخل الوطن الواحد، المهندس الكولونيالي إكوشار ECOCHARD الذي أعلن آنذاك مقولته الشهيرة: "لقد نسينا المغاربة لمدة 35 سنة "[2]. ولنا ان نتصور استمرار الإهمال وحجم الإقصاء بعد مقولة إكوشار.

أدت هذه السياسة إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية، وأصبحت تنذر بانفجار وشيك ، لذلك كلف المارشال ليوطي السوسيولوجي الكولونيالي ROBERT « MONTAGNE » بإعداد دراسة حول مآلات هذا الوضع، وبعد البحث والتقصي خلص إلى تأليف كتاب عنونه ب " ثورة في المغرب "[3] صدر سنة 1953، والذي حدد في فصله الثالث والأخير ثلاثة تحديات وأزمات أمام المغرب لخصها في "أزمة البروليتارية الحضرية وأزمة الشباب وأزمة الدولة" ،والآن وبعد نصف قرن ونيف

[1] ABOUHANI. Abdelghani, L'Etat et les quartiers populaires au Maroc : de la marginalisation à l'émeute, habitat spontané et mouvements sociaux, CODESRIA, Dakar, 1995, p75.

[2] DETHIER.J, 60ans d'urbanisme au Maroc : l'évolution des idées et des réalisations, N 118-b119, Rabat, 1970, p29.

[3]MONTAGNE. Robert, Révolution au Maroc, Op. Cit, 460p.

على هذه الدراسة/الإنذار لازالت هذه التحديات /المخاطر هي نفسها قائمة إلى حدود الساعة.

لم تحدث قطيعة مع مقولة "لقد نسينا المغاربة " ل « ECOCHARD.M » ومع سياسة تقسيم المغرب إلى " نافع وغير نافع " في مغرب ما بعد الاستقلال، بل وبالرغم من المخططات والمشاريع والنماذج التنموية المعلنة بين فترة وأخرى، فإن الفوارق الاجتماعية والمجالية ازدادت عمقا واتساعا، وهذا ما تؤكده التقارير الرسمية الوطنية والدولية؛ ذلك لأن المنطق الذي حكم كل هذه المخططات هو منطق ذو بعد أمني بعيد كل البعد عن المنطق التنموي، الذي يتخذ من الاستثمار في بناء الإنسان أساسا ومنطلقا لكل تنمية حقيقية، ومن العدالة الاجتماعية والمجالية مبدأ وغاية. وما سيادة اقتصاد الريع، وترسيخ سلطة الأعيان، والتوزيع غير العادل للأراضي المسترجعة من الأجانب وأراضي الدولة إلا عناوين ومظاهر لذلك المنطق، حتى أصبحنا أمام ظاهرة "فلاحون بدون أرض "، وظاهرة اتساع النفوذ السياسي والاقتصادي لأسر وشخصيات بعينها، في مسلسل إنتاج وإعادة إنتاج نخبة نافذة بمواصفات بعيدة كل البعد عن مبدأ الكفاءة وتكافؤ الفرص، بل ترتبط أكثر ب «الرضا المخزني" و "المال" و"الأصل النبيل"[1].

2- جائحة كورونا: تعميق للفوارق مع ضعف لشبكة الأمان

يشير تقرير منظمة أوكسفام إلى أن: " التقدم الحاصل في محاربة التفاوتات في المغرب يبقى نسبيا بدرجة عالية، فعلى مستوى شمال إفريقيا تبقى المملكة المغربية البلد الأكثر تجسيدا للتفاوتات الاجتماعية والمجالية "[2].

فقد جاء في التقرير أن:" نسبة زيادة ثروة ثلاثة ملياديرات مغاربة في سنة واحدة، تمثل ما يستهلكه 375000 مغربي(ة) فقير(ة) في نفس السنة."[1]، وبناء عليه؛ فقد جعل

[1] العطري، عبد الرحيم، صناعة النخبة بالمغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة، دفاتر وجهة نظر، الطبعة الأولى، 2006، ص272.

[2] OXFAM, Op.Cit, P12.

التقرير غياب العدالة الضريبية والأجرية في المغرب أحد أسباب تفاقم هذه التفاوتات، مذكرا أن "من يحصل على راتب 2570 درهما ((SMIG، يحتاج إلى 154 سنة ليبلغ ما يحصل عليه مليادير في سنة واحدة. "[2]، كما أشار إلى سبب آخر متمثل في التهرب والاحتيال الضريبي، وقدر اعتمادا على تقارير دولية أن " خزينة المغرب تفقد ما يناهز 23.5 مليار درهم بسبب التهرب والاحتيال الضريبي، أي ما يناهز بناء 783 مستشفى بالمناطق القروية. "[3].

إن حدة التفاوتات الاجتماعية والمجالية تجعل جل المغاربة عاجزين عن مواجهة أي صدمة من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أكده تقرير أوكسفام الذي صرح أن " شبكة الأمان لدى الأسر التي توجد مباشرة فوق عتبة الفقر لا تؤهلها لمواجهة أي صدمة اقتصادية أو اجتماعية "[4] وهذا ما ظهر جليا مع صدمة جائحة كورونا.

صعّدت الجائحة إشكالية التفاوتات الاجتماعية والمجالية من دائرة العتمة إلى دائرة الضوء، فبعدما كان لا يُلْتفت إلى الأرقام والإحصاءات المتعلقة بها، صعدت الآن إلى السطح وأصبحت في مركز دائرة الاهتمام والتحليل. وفرضت إعادة قراءتها على كل مهتم وباحث.

لقد عملت الجائحة على تعميق هذه الفوارق السوسيومجالية، إذ ازدادت نسبة الفئة الفقيرة بفقدان الفئة الهشة لمصادر دخلها بسبب إجراءات الحجر الصحي وفرض حالة الطوارئ الصحية، إذ توقف الكثير من الحرفيين والعمال والتجار عن ممارسة عملهم بصفة مؤقتة أو نهائية. فإذا كانت الفوارق الاجتماعية والمجالية مقلقة قبل جائحة كورونا، فإن زمن الجائحة زاد في تعميقها بشكل صارخ، إذ " تؤكد ثلث الأسر تقريبا

---

[1] OXFAM , Op.Cit, P11.
[2] OXFAM , Op.Cit, P17.
[3] OXFAM , Op.Cit, P34.
[4] OXFAM, ,Op.Cit ,P 6.

(34%) أنها لا تتوفر على أي مصدر للدخل بسبب توقف أنشطتها أثناء الحجر الصحي."[1]

إذا أضفنا إلى هذا الوضع غياب أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وانعدام أي شبكة للأمان لمعظم الأسر المغربية، فإن صورة الأزمة تزداد وضوحا؛ إذ " بالمقارنة مع مجموع الأسر المغربية تبلغ نسبة الأسر المستفيدة من هذا البرنامج (CNSS) **6 %**"[2]

لذلك، من المنطقي في هذا السياق الوبائي أن يزداد معدل الإحساس بالفقر الذي كان مرتفعا أصلا، فحسب تقرير مشترك للبنك الدولي والمندوبية السامية للتخطيط تحت عنوان: " الفقر في المغرب: التحديات والفرص"، فإن المغرب مازال يواجه ارتفاع نسبة الإحساس بالفقر «pauvreté subjective»، لاسيما في المناطق القروية. ويعد التباعد الملحوظ بين الإحساس بالفقر والجوانب النقدية للفقر ظاهرة شائعة في البلدان النامية، وهي تظهر مدى تعقيد مفهوم الفقر؛ إذ على الصعيد الوطني زاد معدل الإحساس بالفقر (وهي نسبة الأسر التي تعتبر نفسها فقيرة) من 41.8% في 2007 إلى 45.1% في 2014. وكانت أكبر زيادة في المناطق القروية حيث ارتفع من 15% ليصل إلى 54.3%، وهو ما يعني أن أكثر من نصف سكان الوسط القروي يعتبرون أنفسهم فقراء."[3].

أما تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول خريطة الفقر المتعدد الأبعاد في سنة 2014، فيشير إلى تحسن ملموس وواضح إذ «بلغ معدل الانخفاض السنوي للفقر متعدد الأبعاد 9,4%، حيث انتقل عدد الفقراء من 7,5 مليون فرد سنة، 2004 إلى

---

[1] المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، 2020، ص 14.

[2] المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر المتعدد الأبعاد لسنة 2014: المشهد الترابي والدينامية، ص 14.

[3] Royaume du Maroc, HCP et la Banque mondiale, Rapport sur « pauvreté et prospérité partagée au Maroc du 3 millénaire 2001-2014 » novembre 2017, p43.

2,8 مليون سنة 2014. كما انتقل معدل الفقر متعدد الأبعاد من % 25,0 إلى 8,2% خلال نفس الفترة، ومن 9,1% إلى 2,0% بالوسط الحضري، ومن 44,6% إلى 17,7% في الوسط القروي. وبذلك تكون ظاهرة الفقر المتعدد الأبعاد ظاهرة قروية بامتياز إذ يعيش 85,4% من مجموع الفقراء بالوسط القروي سنة 2014 مقابل 80,0% سنة 2004."[1]، إلا أن منظمة أوكسفام تنبه إلى أن مفهوم الفقر المعتمد من لدن المندوبية السامية، هو مفهوم ضيق، ولا يشمل الفئة التي تعيش في وضعية الهشاشة الاجتماعية[2].

وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة إلى ملاحظة منظمة أوكسفام على منهجية بناء التقارير الوطنية الرسمية الخاصة بالمعايير والمؤشرات المعتمدة لقياس الفقر المتعدد الأبعاد، إذ تشير إلى عدم شفافية هذه التقارير وإقصائها لمؤشرات معتمدة أخرى[3].

في هذا السياق، تجمع أغلب المراكز والمؤسسات المختصة الرسمية والدولية على أن أهم أسباب تجذر واستفحال هذه التفاوتات الاجتماعية والمجالية تتلخص في العوامل التالية: الفساد، سيادة اقتصاد الريع، التركيز الإداري، سوء التدبير، والتهرب والاحتيال الضريبي مع غياب المحاسبة[4].

لقد شكل عمق التفاوتات الاجتماعية والمجالية، واستفحال الاختلالات البادية للعيان ـ مع تنامي وعي المواطنين بحقوقهم ـ تحديا كبيرا للسلم والتماسك الاجتماعي، خاصة في السنوات الأخيرة[5]، إذ خرجت انتفاضات جهوية ووطنية قوية، وعبر فترات

---

[1] المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر المتعدد الأبعاد لسنة 2014: المشهد الترابي والدينامية، ص 4.

[2] OXFAM , Op.Cit, P 6.

[3] OXFAM , Op.Cit , P13.

[4] Royaume du Maroc, Institut royal des études stratégiques, IRES « FORUM » ,actes des rencontres organisées par l'IRES, 2015, pp20-23.

[5] المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الفوارق الاجتماعية والمجالية،2017، ص120.

متتالية، كانت أقواها انتفاضة الربيع العربي على المستوى الوطني في 2011، وبعدها احتجاجات الحسيمة والريف على المستوى الجهوي، وقبلهما انتفاضة سيدي إفني ...

3- جائحة كرونا والانكشاف التام

أمام امتحان جائحة "كورونا" انكشف حجم التفاوتات الاجتماعية والمجالية ، فموازاة مع فرض حالة الطوارئ الصحية وإجراءات الحجر الصحي، توقف الدخل الزهيد لعدد كبير من المغاربة المياومين والذين يشتغلون في القطاع غير المهيكل، إذ يبلغ عدد أرباب الأسر المشتغلين في هذا القطاع ـ حسب آخر بلاغ صحفي حكومي ـ 4.3 مليون، لم يتوصل 400000 رب أسرة منهم بمستحقاته الزهيدة[1]، أدى ذلك إلى عجز معظمهم عن تسديد ثمن الكراء وعن القيام بالنفقات اليومية الضرورية، مما اضطر بعضهم لعرض بعض الأجهزة المنزلية للبيع على مواقع التواصل، مصرحا أن الظرف الحالي هو من أرغمه على ذلك، ويزداد الأمر سوءا إذا كان المعيل امرأة أرملة أو مطلقة مسؤولة عن نفقات وتدبير شؤون أسرتها، فقد ألجأ الظرف بعضهن إلى الخروج إلى الشارع والاستغاثة جهرا بل صراخا حتى يسمعها القابعون داخل المنازل الملتزمون بإجراءات الحجر الصحي. وكمؤشر على الحالة المزرية التي وصلت إليها بعض الأسر فإن " أسرة واحدة من بين اثنتين (51%) لا تتوفر على مواد مطهرة (...) و36% من هذه الأسر لا تسمح ميزانياتها باقتناء هذا النوع من المواد"[2].

صورة بئيسة لم تُجْد معها نفعا الإجراءات الحكومية التضامنية المتمثلة في صرف مبالغ من صندوق "كورونا"، إذ يغلب على هذه الإجراءات البطء والمماطلة، فمن الناس من لم يحصل على نصيبه المخصص على قلته، بعد مرور شهر ونصف،

---

[1] المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المرحلة الثانية لدعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل، بلاغ صحفي، بتاريخ 2020/05/12.

[2] المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، 2020، ص 10.

نظرا لمشاكل تقنية؛ ونتيجة لذلك فقد "تلقت أسرة واحدة من كل خمس أسر(19%) مساعدات من الدولة للتعويض عن فقدانها العمل"[1]، وهي نسبة تدعو إلى الذهول والتأمل في مصير 81% من الأسر التي لم تتلق بعد هذه المساعدات، كما تثير هذه النسبة قضايا ومسائل متعددة عن نجاعة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في تدبير الأزمة.

تُطْرَح هنا مسألة كرامة المواطن الذي يقف أمام الشباك الإلكتروني البنكي مدة طويلة، ويرجع خاوي الوفاض، كما تطرح مسألة الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المهيكل، والذي يساهم ب 12% من الناتج الوطني الخام، بل الأهم من ذلك، هو مدى استعداد الدولة استراتيجيا لمواجهة الكوارث والنوازل على مختلف الواجهات، بشكل يجعل المواطن يستشعر بالأمن النفسي والاجتماعي في وطن يحميه ويكرمه ويستند إليه في الظروف الصعبة.

وإذا وضعنا في الاعتبار العلاقة الوطيدة بين العمل في أنشطة القطاع غير المهيكل أو ما يصطلح عليه « SANTOS.M » "أنشطة الدورة السفلى" وبين السكن الهش في هوامش المدن وضواحيها[2]، ووضعنا كذلك العلاقة الارتباطية بين الأحياء الشعبية المهمشة والسكن العشوائي وبين الحركات الاحتجاجية في الوسط الحضري المغربي[3]، أدركنا عمق الأزمة ومدى ارتباطها بسياسة الدولة في السكن والاقتصاد والتخطيط الاستراتيجي عبر عقود راكمت فيها الفشل والحرمان والتفاوت الطبقي الصارخ المعترف به رسميا.

---

[1] المرجع السابق، ص 14.

[2] SANTOS. Milton, L'espace partagé : les deux circuits de l'économie urbaine des pays sous-développés, éditions M.Th. GENIN, Paris ,1975, p64.

[3] ABOUHANI. Abdelghani, L'Etat et les quartiers populaires au Maroc : de la marginalisation à l'émeute, habitat spontané et mouvements sociaux, Op. Cit, p173.

في هذا الإطار كشفت جائحة كورونا عن حجم التفاوتات الكبيرة بين الأسر في السكن، فلا مجال للمقارنة بين من يقضي الحجر الصحي داخل دور الصفيح أو في سكن اقتصادي ضيق لا يوفر فضاء للعب الأطفال، ولا يساهم في خلق جو الفسحة مع مراعاة ظروف الجيران وأحوالهم، وبين من حجرهم الصحي في فيلات واسعة باذخة وقصور مشيدة فارهة، أضف إلى هذا أن مكوث الأطفال في البيت الضيق إجباري وضروري، ولمدة طويلة مع حرمانهم أو تقييد حركتهم الحرة والعفوية، كل ذلك ساهم في خلق توترات وضغوط نفسية واجتماعية، بالرغم من أساليب الترويح التي يحاول الآباء المثقلون بمسؤولية تدبير المعيش اليومي القاسي ابتكارها وإضفاءها على الأجواء البئيسة، لذلك فإن إحساس ووعي المغاربة بالفوارق الاجتماعية والمجالية ازداد عمقا، وأصبح أثرها و وقعها عميقا على الصغار والكبار على حد سواء، وما عدم قدرة بعضهم على متابعة الدروس عن بعد إلا مؤشر بسيط على ذلك ، إذ " بالنسبة لأسرة واحدة من أصل خمسة، لا يتابع الأطفال المتمدرسون الدروس عن بعد "[1]؛ مما سيزيد مغرب ما بعد الوباء احتقانا، إذا اكتفت الدولة بنهج سياسة التهدئة وطلاء المراهم، بدل إبداع حلول جذرية تقطع مع الفساد والريع وسوء التدبير، وتجعل من العدالة الاجتماعية والمجالية مبدأ ومقصدا، وتقيم المغرب المنهك على رجليه، فهل مغرب ما بعد كورونا سيختلف عن مغرب ما قبل كورونا؟

4- رهانات ما بعد كورونا: عدالة اجتماعية ومجالية مستحقة

يتنبأ الكثير من الخبراء والباحثين والساسة بالإرث الثقيل الذي ستخلفه جائحة كورونا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا[2]، لن تنفع معه المقاربات الأمنية التقليدية وسياسات التهدئة والتسويف والترويج لحضور السلطة القوي ولقبضتها الأمنية، بل يستدعي الأمر إعادة توزيع ثروات البلاد بشكل متوازن و عادل وخلق أقطاب نمو

[1] المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، المرجع السابق، ص 19.

[2] https://foreignpolicy.com, How the world will look after the Coronavirus Pandemic, March20,2020,7:02 PM

متكافئة تتجاوز مشهد الأزمة الراهن ، إذ يشير التقريرالتركيبي حول الديناميات والتفاوتات المجالية والاجتماعية، الذي أعدته وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في 2019 إلى أن هناك:

"تمركزا قويا للأنشطة الاقتصادية في ثلاث جهات، وهي: الدار البيضاء-السطات، الرباط-سلا-القنيطرة وطنجة- تطوان-الحسيمة والتي لا تمثل سوى 7% من المجال المغربي، بينما تنتج ما يناهز 58٪ من الناتج الداخلي الخام، وتستقطب حوالي 44% من السكان وحصة مهمة من الأنشطة الاقتصادية. كما تشكل المجالات الحضرية اليوم فضاءات عيش ما يقارب ثلثي الساكنة، وقاطرة للتنمية وإنتاج الثروة، إذ تساهم في 75% من الناتج الداخلي الخام، و70% من الاستثمارات، وتشغل 43 ٪ من الساكنة النشيطة في مساحة لا تتعدى 2 ٪ من مجموع البلاد"[1].

وإذا استحضرنا أن المغرب أعلن رسميا فشل النموذج التنموي، إذ احتل المراتب الأخيرة في أغلب التقارير الدولية الخاصة بمؤشرات التنمية. ولعل أهم نقط ضعف هذا النموذج التنموي ترتبط بمنهجية بنائه الفوقية وعدم استجابته لانتظارات الأغلبية الساحقة للمغاربة وحاجياتها؛ فكانت النتيجة تسريع لسيرورة تعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية.

يصادف انتشار الجائحة البدء في مشاورات الإعداد لنموذج تنموي جديد، بين يدي هشاشة الأوضاع وفداحة الفساد وحدة الأزمة وازدياد التفاوتات الاجتماعية والمجالية، كل ذلك يتطلب تبني مشروع مجتمعي أصيل قادر على تحريك طاقات الوطن وجمع إراداتها، قوامه نسق سياسي يحتضن الجميع ولا يقصي أحدا، أساسه حرية الاختيار وربط المسؤولية بالمحاسبة، وقيمه قيم التضامن والتكافل، قيم العدالة والكرامة، قيم

[1] المملكة المغربية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، أشغال الندوة الموضوعاتية حول "الفوارق المجالية وتحديات التضامن بين الجهات"، مقر جهة الدار البيضاء سطات، 3 يوليوز 2019.

المسؤولية والوضوح، يشجع ثقافة المشاركة والإنتاج، ويستثمر في الإنسان تربية وتعليما، تدريبا وتكوينا، تنويرا وتحريرا.

لذلك، ونحن على أبواب الإعداد لنموذج تنموي جديد، لا بد من قطيعة مع سياسات كرست لمنطق التفاوتات الاجتماعية، فأغنت فئة قليلة من الناس غنى فاحشا وترفا سافرا، وأفقرت وحرمت عموم الناس فقرا مدقعا وحرمانا مؤلما، لا بد من قطيعة مع سياسة تنقل نماذج تنموية هجينة[1]، لا بد من قطيعة مع إقصاء وتهميش الطاقات المبدعة في المجالات الحيوية من صحة وتعليم وبحث علمي، لا بد من قطيعة مع سياسة تكرم السفاهة والتفاهة، لا بد من قطيعة مع سياسة الاستفراد بالقرارات الكبرى لمصير الوطن والمواطنين، وإقصاء أراء مختلف الفاعلين والطاقات الوطنية الحية وإن كانت معارضة، لا بد من قطيعة مع سياسة اقتصادية ريعية تتهرب من منطق الاستثمار والإنتاج المسؤول والعدالة الضريبية، وتركن إلى منطق العطالة والبطالة ونهب وتهريب الأموال بمبالغ قادرة على بناء حوالي 800 مستشفى في القرى المغربية كل سنة حسب تقارير دولية [2].

دون ذلك تفسخ للنسيج الاجتماعي، وزعزعة للسلم الاجتماعي، وتوحش رأسمالي، واستعباد للإنسان، واستفراد بالقرار، واستغلال طبقي للثروات، واستنزاف مجحف لجيوب الكادحين، وقسمة ضيزى، يوشك أن يليها احتقان وغليان وطوفان، نسأل الله اللطف بوطننا وبأهله.

خاتمة

لقد أدت جائحة كورونا إلى تجذير وعي المواطن المغربي بعمق التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وزادت من إحساسه بانعدام الأمان الاجتماعي والثقة في المستقبل وفي المؤسسات الرسمية، ولعل نصيب الهوامش الحضرية والقرى المنسية من هذا الوعي

[1] PASCON. Paul, Etudes rurales : idées et enquêtes sur la campagne marocaine, SMER, Paris, 1980, pp263-282.
[2] OXFAM, Op. Cit, P34.

والإحساس كان أعمق وأرسخ؛ مما ينذر بمسارات غير متوقعة قد يأخذها الفعل الاجتماعي بعد الجائحة، إن استمرت سياسة الخطاب المزدوج، وتبني الحلول الأمنية أمام الاحتجاجات الاجتماعية المطالبة بالعدالة الاجتماعية والمجالية.

بكلمة واحدة، لا بد من بناء مغرب جديد، مغرب لكل المغاربة، مغرب يعترف ويحتفي بالكفاءة والإبداع والإنتاج، مغرب يعلي قيم التضامن والمساواة، ولن يتأتى ذلك إلا ببناء مشروع مجتمعي أصيل يقوم أساسا على قيم العدالة الاجتماعية والمجالية والحرية والكرامة. دون ذلك مستقبل قاتم وسير فوق أرض متحركة لا ندري متى تهوي بأقدام السائرين، لذلك فأملنا كبير في مغرب كبير يسع الجميع وينعم فيه الجميع على قدم المساواة.

المراجع والمصادر:

- العطري، عبد الرحيم، صناعة النخبة بالمغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة، دفاتر وجهة نظر، الطبعة الأولى، 2006.
- المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر المتعدد الأبعاد لسنة 2014: المشهد الترابي والدينامية،
- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الفوارق الاجتماعية والمجالية،2017، ص120.
- المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر،2020.
- المملكة المغربية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، أشغال الندوة الموضوعاتية حول "الفوارق المجالية وتحديات التضامن بين الجهات"، مقر جهة الدار البيضاء سطات بتاريخ 3 يوليوز 2019.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المرحلة الثانية لدعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل، بلاغ صحفي، بتاريخ 2020/05/12.
- ABOUHANI. Abdelghani, L'Etat et les quartiers populaires au Maroc : de la marginalisation à l'émeute, habitat spontané et mouvements sociaux, CODESRIA, Dakar, 1995.
- DETHIER. J, 60ans d'urbanisme au Maroc : l'évolution des idées et des réalisations, N 118-b119, Rabat, 1970.
- HCP et la Banque mondiale, Rapport sur « pauvreté et prospérité partagée au Maroc du 3 millénaire 2001-2014 » novembre 2017.
- https://foreignpolicy.com, How the world will look after the Coronavirus Pandemic, March20,2020.

- MONTAGNE. Robert, Révolution au Maroc, éditions France – Empire, Paris, 1953.
- OXFAM, rapport « Maroc égalitaire, une taxation juste » ,2019.
- PASCON. Paul, Etudes rurales : idées et enquêtes sur la campagne marocaine, SMER, Paris, 1980,
- Royaume du Maroc, Institut royal des études stratégiques, IRES « FORUM », 2015.
- SANTOS. Milton, L'espace partagé : les deux circuits de l'économie urbaine des pays sous-développés, éditions M.TH. GENIN, Paris ,1975.

الحماية الاجتماعية بالمغرب وأزمة كورونا

الحسين الحنين
باحث في العلوم السياسية.

تقديم

يعيش العالم هذه الأيام على وقع وباء فيروس كورونا المستجد الذي عم العالم بأسره فألزم معظم سكان الأرض منازلهم وأوقف عجلة الاقتصاد عن الدوران وأصاب جل القطاعات بشلل تام، مما خلف تداعيات اجتماعية عند أفراد وأسر وجدوا أنفسهم بدون عمل أو دخل قار ولا يستفيدون من أي نظام للحماية الاجتماعية يخفف عنهم آثار هذه الأزمة وذلك نتيجة لهشاشة وضعف هذه الأنظمة ببعض هذه البلدان. وإذا كانت الدول التي لها أنظمة حماية اجتماعية قوية (حيث يبلغ إنفاقها على الحماية الاجتماعية مستويات عالية[1]) ويغلب على اقتصادها الهيكلة والتنظيم استطاعت ضبط عدد الذين تأثروا سلبا بهذه الجائحة وبالتالي سهل عليها اتخاذ القرارات والاجراءات التي من شأنها التخفيف عن مواطنيها، فإن الدول التي ليس لها أنظمة اجتماعية قوية ويغلب على اقتصاداتها القطاع غير المهيكل قد وجدت صعوبة في التخفيف من هذه الأعباء. والمغرب من هذه الدول التي تعرف منظومتها الوطنية للحماية الاجتماعية العديد من النقائص التي تحد من فعاليتها لحماية الساكنة المستهدفة حيث لا يتجاوز متوسط التمويل المخصص لنظام الحماية الاجتماعية نسبة 5 إلى 6% من الناتج الداخلي الخام[2]. وفي هذا المقال سنتناول الإطار المعياري للحماية الاجتماعية، وواقعها بالمغرب، ثم هل استطاعت منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب التخفيف من تداعيات هذا الوباء؟

---

[1] Base de données sur les dépenses sociales (SOCX), sur le site de l'OCDE : http://www.oecd.org/fr/els/soc/depenses.htm

[2] الوثيقة الختامية للمنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية الذي نظمه مجلس المستشارين بالمغرب بتاريخ 20 فبراير 2019.

1- الحماية الاجتماعية الإطار المعياري وواقع الحال

يعتبر مفهوم الحق في الحماية الاجتماعية ترجمة لمبادئ العدالة الاجتماعية من خلال استعمال الانفاق الحكومي لبرامج تساعد الأفراد على مواجهة الأزمات وتضمن لهم وسائل العيش الكريم في حده الأدنى مع ضمان كرامتهم، وقد نصت مجموعة من الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية على أن الحماية الاجتماعية حق من الحقوق الأساسية للإنسان، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر سنة 1966 ثم اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تنص على "استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة للجميع" والتوصية رقم 202 بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية والتي استحضرت الإطار المعياري الدولي للحماية الاجتماعية وهي وثيقة مهمة حددت مجموعة من الأهداف والمبادئ والأرضيات والاستراتيجيات لتقوية الحماية الاجتماعية، كما اعتمدت لجنة الامم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سنة 2007[1] ثلاثة مبادئ من بينها "أن مسؤولية إعمال الحق في الضمان الاجتماعي تقع عموما وفي المقام الأول على عاتق الدولة"، إضافة لمقتضيات الدستور خصوصا الفصل 31 والفصل 35.

غير أن واقع حال الحماية الاجتماعية بالمغرب لخصته وثيقتين الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه حول الموضوع[2] والوثيقة الختامية للمنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين يوم 20 فبراير 2019، وخلاصة الورقتين أن المنظومة الوطنية بعيدة عن الأهداف المرجوة، حيث لا يستفيد منها إلا ثُلُثَا الساكنة النشيطة وتتسم بغياب رؤية شاملة وموحدة مما

[1] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة التاسعة والثلاثون، (التعليق العام رقم ١٩، الحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٩)

[2] رأي المجلس الاقتصادي ة الاجتماعي والبيئي " الحماية الاجتماعية في المغرب، واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية" إحالة ذاتية رقم 2018/34.

يجعل السياسة العمومية في هذا المجال تتسم بالتشتت المفرط للبرامج وضعف في التنسيق بين المتدخلين، ولا تعمل سوى جزءا هامشيا من مكونات الحماية الاجتماعية للطفولة، كما أن 66.9% من الأشخاص في وضعية إعاقة لا يستفيدون من أي نظام للضمان الاجتماعي، و60% من الأشخاص النشيطين المشتغلين أي 6.2 مليون نسمة غير مشمولين بأي نظام من أنظمة معاشات التقاعد[1].

2- أي دور لنظام الحماية الاجتماعية أثناء الجائحة؟

لقد عرى هذا الوباء هشاشة وضعف التغطية الاجتماعية لفئة عريضة من المغاربة سواء العاملين في القطاع المنظم أو في القطاع غير المنظم أو العاطلون، ما جعلهم يواجهون صدمة الجائحة من أول يوم فرض فيه الحجر الصحي، وجدير بالذكر أن أنظمة الحماية الاجتماعية الموجودة بالمغرب لا تؤطر حالة الطوارئ الصحية ما طرح مجموعة من التساؤلات في بداية الأزمة، فهل سيتم تعويض عمال القطاع الخاص الذين اضطروا إلى التوقف عن العمل نتيجة لهذا الوباء من صندوق التعويض عن فقدان الشغل والحالة هذه أن عقود شغل العمال متوقفة ولا يدخلون في حالة فقدان الشغل؟ ومن أين سيتم تعويضهم؟ ومن الجهة التي ستعوضهم؟ وكيف سيتم تعويض باقي الفئات التي لا تشملها التغطية الاجتماعية أصلا؟

وضع اضطر الدولة إلى اتخاذ عدة إجراءات كان أهمها:

- إنشاء لجنة لليقظة الاقتصادية على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.
- إحداث حساب خصوصي بعنوان "الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا" من بين أهدافه التخفيف من الآثار الاجتماعية ويتم تمويله من خلال المساهمات.

[1] نفس المرجع ، ص 15

وكان من قرارات لجنة اليقظة استفادة جميع المأجورين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في فبراير 2020 المتوقفون عن العمل من طرف مقاولة في وضعية صعبة، من تعويض شهري ثابت وصافي قدره 2000 درهم، بالإضافة إلى التعويضات العائلية وتلك المتعلقة بالتأمين الاجباري عن المرض وذلك ابتداء من 15 مارس حتى نهاية يونيو 2020[1].

كما اتخذت تدابير لدعم العاملين بالقطاع غير المهيكل المتأثرين مباشرة بالحجر الصحي عبر مرحلتين الذين يستفيدون من خدمة راميد في مرحلة أولى والذين لا يستفيدون منها في مرحلة ثانية[2]، عبر مساعدة مالية تتراوح بين 800 درهم و1200 درهم حسب عدد أفراد الأسرة.

وهكذا فقد استفاد عن شهر مارس 2020 أزيد من 800000 أجير ومستخدم متوقف عن العمل من التعويض الجزافي الذي حددته لجنة اليقظة الاقتصادية، وفي شهر أبريل 2020 تم التصريح بما يقارب 134.000 مقاولة وما يناهز 950.000 أجير استفادوا[3] من التعويض المذكور، مع العلم أن هناك أجراء لم يصرح بهم مشغليهم، كما أن هناك ساكنة نشيطة عاملة ليس لها ضمان اجتماعي، فمجموع المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2018 بلغ 3.47 مليون أجير[4] واستفادت 4 مليون و250 ألف أسرة تعمل في القطاع غير المهيكل من دعم الصندوق بما فيها حاملي بطاقة راميد[5]، ويبقى عدد كبير من الساكنة النشيطة لم يستفد من أية مساعدات فقد تلقت أسرة واحدة من كل خمس أسر 19% مساعدات من الدولة للتعويض عن فقدان العمل 13% في إطار نظام المساعدة الطبية RAMEDو6% في إطار برنامج مساعدة الأجراء بالقطاع المنظم (منخرطي

---

1 الاجتماع الثاني للجنة اليقظة الاقتصادية: 2020/03/19.

2 الاجتماع الثالث للجنة اليقظة الاقتصادية ليوم الاثنين 23 مارس 2020.

3 الاجتماع السابع للجنة اليقظة التي تم إنشاؤها على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية

4 CNSS : Rapport annuel 2018, P11.

5 الاجتماع الثامن للجنة اليقظة الاقتصادية: 2020/05/21

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) كما أكدت 60% من الأسر التي فقد أحد أفرادها عمله صعوبات في الحصول على المساعدات العمومية. وقد أكدت 59% من بينها، أنها مسجلة ولكنها لم تستفد بعد[1].

يتبين مما سبق أن منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب لا تتوفر على الآليات المناسبة لاستهداف الفئات المتضررة وبالتالي فلم يكن لها مساهمة في التخفيف من آثار وتداعيات هذه الجائحة سوى لعب دور الوسيط في إيصال المساعدات التي خصصتها لجنة اليقظة بالنسبة للمنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولم يشمل سوى 6 بالمائة من الأسر.

خاتمة

إن غياب نظام حماية اجتماعية قوي متكامل وشامل لجميع الفئات، وغياب رؤية واضحة لهذا الملف وفي ظل ضعف الإنفاق المخصص لها من شأنه أن يكرس الإقصاء والهشاشة وهو ما يمكن أن يعمق التفاوتات ويهدد السلم الاجتماعي. لهذا فإن الاهتمام بموضوع الحماية الاجتماعية مطلب له من الراهنية والأهمية ما يجب معه على كل القوى الحية والفاعلين الاجتماعيين تحمل مسؤوليتهم.

بناء على الملاحظات السابقة وإيمانا منا بأهمية المساهمة بالاقتراح وليس بمجرد الوصف أو الانتقاد، فإننا نقترح ما يلي:

- إشراك جميع الفاعليين الاجتماعيين من أجل إرساء نظام حماية اجتماعية متكامل، مندمج، شامل وفعال.
- ملائمة التشريعات الوطنية في المجال مع المعايير الدولية.
- العمل على احداث نظام حماية اجتماعية خاص بالأطفال والمسنين والأشخاص في وضعية بطالة والأشخاص في وضعية إعاقة.

1 بحث تحث عنوان " تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر" أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، في الفترة الممتدة من 14 إلى 23 أبريل 2020.

- توسيع التغطية الاجتماعية لباقي الفئات من العاملين غير الأجراء وأصحاب المهن الحرة والمستقلين.
- ترشيد حكامة الهيئات المشرفة على أنظمة الحماية.

لائحة المراجع:

- بلاغ الاجتماع الثالث للجنة اليقظة الاقتصادية ليوم الاثنين 23 مارس 2020.
- بلاغ الاجتماع الثامن للجنة اليقظة الاقتصادية: 2020/05/21
- بلاغ الاجتماع الثاني للجنة اليقظة الاقتصادية: 2020/03/19.
- رأي المجلس الاقتصادي ة الاجتماعي والبيئي " الحماية الاجتماعية في المغرب، واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية" إحالة ذاتية رقم 2018/34.
- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة التاسعة والثلاثون، التعليق العام رقم ١٩، الحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٩)
- المندوبيــة الســامية للتخطيــط، "تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر"، أبريـل 2020.
- الوثيقة الختامية للمنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية الذي نظمه مجلس المستشارين بالمغرب بتاريخ 20 فبراير 2019.
- Base de données sur les dépenses sociales (SOCX), sur le site de l'OCDE : http://www.oecd.org/fr/els/soc/depenses.htm
- CNSS : Rapport annuel 2018, P11.

خاتمة الكتاب

يتميز هذا الكتاب بوحدة الموضوع وتكامل المقاربات، وقد اتخذ من التداعيات السوسيواقتصادية لجائحة كوفيد19 موضوعا عاما له، وأسهم كل كاتب من جانبه في استقراء الأوضاع وإثراء النقاش وبحث البدائل.

تركز اهتمام مقالات المحور الأول في الشق الاقتصادي للتداعيات، وتنوعت المساهمات بين أهداف تقييم المسارات والخيارات الممكنة وإعادة تموقع الاقتصاد الوطني وطموح تحقيق توازن إيجابي بين العرض والطلب. كما تطرقت بعض مساهمات هذا المحور إلى قضايا قطاعية حيوية من قبيل القطاع الفلاحي وقطاع الأبناك. وفي جزء ثالث من هذا المحور، تم الوقوف مع ثلاث قضايا أحياها الوباء من جديد؛ وهي قضية الدفع بضرورة قانون مالية معدل، وقضية التحول الرقمي، ثم قضية حماية المستهلك.

أما مقالات المحور الثاني، فقد اتخذت من التداعيات والحماية الاجتماعية موضوعا لها، فتوزعت المساهمات بين ملاحظات أولية في شأن ردود الأفعال الاجتماعية المنبعثة زمن الجائحة وبين تقييم تدخلات الدولة في الشأن الديني والرعاية الاجتماعية وحماية النساء. كما تضمن هذا المحور مقالات أخرى، من قبيل تلك التي توقفت بالتحليل والمساءلة مع كل من قطاعي الصحة والتعليم في محاولة لإعادة الاعتبار لهما.

وتجدر الإشارة في ختام هذا الكتاب إلى الوضعية الاستثنائية لصدوره، فهو يعالج قضية لا يزال فعلها مستمرا في المجتمع، وتداعياتها في توسع ملحوظ، لذلك فإن المساهمات المعروضة، وإن كانت تتميز بما يكفي من الدقة والعلمية، فإنها تبقى أولية في انتظار ما ستسفر عنه الأوضاع في المستقبل.

CEMRAP
المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات
Centre Marocain des recherches et d'Analyse des Politiques